قضايا التحرّر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر

ط. ث. شاكر

دار الفارابي - بيروت

قضايا التحرّر الوطني والثورة الاشتراكية في مصر

ط. ث. شاكر

دار الفارابي - بيروت

اهـــداء

الى رفـــاق جـادوا بحيـاتهم عن طيب خاطر دفاعا عن الوطن والحرية ومن اجل زرع الاشتراكيـة في ارضنا الطيبـة ، فقتلهم الجلادون اثناء حمـلات التعـذيب الوحشـي في اعمـاق السـجون ، حيث استشهدوا ابطـالا ، يـذودون حتى النفس الاخير عن آمال شعبنا ، تبرق على شفاههم بسمة الثقة في مستقبل افضل لاجيال قادمة .. الى صلاح بشري وفريد حداد وشهدي عطية الشافعي ولويس اسحق ورشـدي خليل ومحمد عثمان.. وغيرهم ممن سقطوا اثناء المسيرة الثورية .

الى رفاق وهبوا كل حياتهم وجهودهم وكرسوا كل وقتهم وفكرهم في النضال مـن اجل تحرير جماهـير شعبنـا الكادحـة ، ضحوا بكل شيء ، وتابعوا طريقهم في صلابة الفولاذ عشـرات السـنين دون ان يدركهم وهن او يستوعبهـم اغـراء او يفت مـن

عضدهم هزائم أو ينكصون على اعقــابهم مهما كانت التضحية غالية ومهما كان الثمن فادحا . قضوا عشرات السنين من ربيــع حياتهم في السجون ، ليدخلوها من جديد وقد تجــاوز بعضهم الســتين ، تركوا الابنــاء والاحفاد وراءهم ، لتضمهم زنازين موحشة وليواجهوا في شيخوختهم ابشــع انــواع التعذيب وقسوة حياة المعتقــل ، ابطــالا لا تلين لهم قناة .

الى الرفــاق في خضرة البراعم مــن الاجيال الجديدة ، امتصوا عصارة الثــورة من تربتنا الخصبة ، وتمثلوها،ونبتوا اصلب عودا واكثر عزما وتصميما عــلى متابعــة الطريق واختراق العقبات ، تحقيقا لأهداف شعبنا وتطلعاته الى مجتمع تجتث فيــه كل جذور الاستغــلال والاستعبــاد والتعصب والقهر .

طبيعة النظام الناصري



من ازدواجية السلطة حتى الانفراد بها (★)

منذ اللحظة الاولى ، تجسد عدم التجانس في قيادة حركة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في تركيب تنظيم الضباط الاحرار . فقد كان هذا التنظيم يضم بين صفوفه وداخل قيادته عناصر ذات اتجاهات سياسية متباينة ، بل ومتناقضة .

ـ كانت هناك عناصر « ماركسية » تمثل يسار التنظيم (خالد محيى الدين ويوسف صديق، بالاضافة الى فرع القوات المسلحة في التنظيم الشيوعي في المستويات الادنى من التنظيم)

★ صدرت هذه الدراسة في القاهرة في نهاية (نوفمبر ١٩٧١)

ـ كانت هناك عناصر تنتمي الى جماعة الاخوان المسلمين ، بما لها من اتصالات مشبوهة بالدوائر البريطانية والامريكية ، وتشكل يمين التنظيم (رشاد مهنا ـ عبدالمنعم عبدالرؤوف ـ عبدالمنعم أمين) .

ـ ثم كانت هناك الكتلة الرئيسية في التنظيم بقيادة جمال عبدالناصر وتعبر عن مصالح البرجوازية الوطنية بمختلف فئاتها (زكريا محيى الدين ـ انور السادات ـ جمال سالم ـ صلاح سالم ـ عبداللطيف البغدادي ـ حسين الشافعي ـ حسن ابراهيم ـ كمال الدين حسين ـ علي صبري ..)

وعبر مسيرة الثورة وفي مرحلة مبكرة تخلص تنظيم الضباط الاحرار من جناحه اليساري ثم من جناحه اليميني ، وانفردت قوة الوسط بالتنظيم وقيادة الثورة .

الا انه سرعان ما فرض تطور الاحداث استقطابات جديدة داخل هذه الكتلة ، خلال الصراع الوطني والاجتماعي وتحت تأثير التغيرات في موازين وعلاقات القوى الداخلية والعربية والعالمية . وتم اقصاء بعض الاتجاهات الممثلة في هذه الكتلة ـ أو اعادتها بعد حين ـ عبر سلسلة متعاقبة من التحالفات الطبقية ، تتسع وتضيق ، تتأرجح يمينا أو يسارا ، ولكنها تدور دائما في اطار المحافظة على العلاقات الراسمالية .

ـ فمنذ يوم ٢٣ يوليو ، ولفترة قصيرة من الزمن ، مثل نظام الحكم نوعا من المشاركة بين السلطة الرجعية القديمة (تحالف الاقطاع ورأس المال الكبير والاحتكارات والاستعمار) وبين سلطة ثورية جديدة (البرجوازية الوطنية) ، وسادت

ظاهرة **ازدواجية السلطة** ، فكان لكل من السلطتين ركائزها ، السلطة القديمة ترتكز الى مجلس الوصاية على العرش ، المشكل من الامير محمد عبدالمنعم ، بهي الدين بركات باشا (من كبار الملاكين الزراعيين) ورشاد مهنا (عضو قيادة الاخوان المسلمين المرتبطة بالاسر الاقطاعية) كما كانت هذه السلطة ترتكز الى مجلس الوزراء الذي يراسه علي ماهر باشا . أحد اقطاب السلطة القديمة وكان رئيسا وعضوا في مجالس ادارة عدة بنوك وشركات . وكان من بين اعضاء هذه الوزارة الفونس جريس وزير الزراعة واحد كبار الملاكين والدكتور زهير جرانة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ، وهو محامي أحمد عبود باشا . أما السلطة الثورية الوليدة فكانت ترتكز الى مجلس قيادة الثورة الذي يراسه اللواء محمد نجيب (ممثلا للتيار البرجوازي الليبرالي) ، ويتولى زعامته الفعلية جمال عبدالناصر ، ويرتكز ايضا الى تنظيم الضباط الاحرار .

وقد يبدو غريبا ان تقوم المشاركة في السلطة بين كل هذه القوى الاجتماعية المتنافرة ، غير ان تفسير تلك الظاهرة يكمن في الظروف الذاتية والموضوعية السائدة في المجتمع المصري قبل يوليو ١٩٥٢ :

كانت مصر حبلى بالثورة ، والمد الثوري العارم يهز النظام الملكي في الاعماق ، واندفع الكفاح المسلح في منطقة القنال ، واجتاحت الشوارع المظاهرات الشعبية التي تهتف بسقوط الاستعمار والملك العميل ، وامتدت الاضرابات الى أجهزة القهر نفسها ، فأضرب البوليس والصولات والكونستبلات وتضامن معهم العمال والطلبة ، ربرز المضمون الاجتماعي للحركة الثورية فرفع البعض الارغفة على العصي في

المظاهرات الشعبية ، وتمرد الفلاحون ونشبت معارك مسلحة ضد الاقطاعيين ورجال الشرطة . وتأجج الغضب نتيجة هزيمة حرب فلسطين وقضية « الاسلحة الفاسدة » . وكشف تتابع الحكومات وسقوطها في اعقاب اقالة الوفد في ٢٧ـ١ـ١٩٥٢، كشف عن مدى افلاس النظام الملكي وعجزه عن الاستمرار في حكم البلاد بالطريقة التقليدية . وادرك الاستعمار ان الملك فاروق بات مقضيا عليه ، وورقة محروقة ، وانه فقد الصلاحية والقدرة على ان يلعب دور الاداة التي تخدم مصالح ومخططات الاستعمار . وأخذت دوائر الاحتكارات الراسمالية الكبيرة تضيق ذرعا بالدور الطفيلي المتزايد للملك فاروق ، وتبنيه لكبار الملاكين الزراعيين دون مراعاة لمصالحهم . هذا بالاضافة الى ما كان يفرضه الملك عليهم من اتاوات في صورة رشاوي وأسهم مجانية من الشركات الجديدة ، وأحسوا بأنه يجرهم معه نحو الهاوية . وهكذا انطلقت الاجماعية يومها الى احداث التغيير :

● جماهير العمال والفلاحين وقطاعات كبيرة من البرجوازية الصغيرة والمثقفين تنشد تغييرا جذريا يطيح بالنظام الملكي الاقطاعي ـ البرجوازي العميل ليقيم حكما وطنيا شعبيا ثوريا .

● البرجوازية الوطنية تتطلع الى تغيير يحقق للبلاد استقلال سياسي واقتصادي ، يفسح لها الطريق للنمو وسوقا لتصريف منتجاتها ، وحماية من الاحتكارات الاجنبية وراس المال الاحتكاري .

● تحالف الاقطاع والاحتكار والاستعمار يسعى الى تغيير شكلي يكون فيه فارق كبش الفداء ، ويقطع الطريق على

الثورة الشعبية ، ويحفظ النظام ويخرجه من أزمته الخانقة ★
وكان الاستعماران الامريكي والبريطاني يشـــاركان ، ويتآمران لاحداث هذا التغيير ، كل لمصلحته الخاصة .

ولكن ، هذه القوى جميعها على اختلاف اهدافهــا كانت تفتقر الى الاداة القادرة على تنفيذ ما تنشده .

فجماهير العمال والفلاحين تفتقد حزبها السياسي القادر على قيادة ثورة شعبية ، كما كانت الحركة الشيوعية المصريــة يومها منقسمة الى تنظيمات متعددة ، معزولة الى حد كبير عن الجماهير ، وقد ارهقتها واضعفتها الضربــات البوليسيـــة المتلاحقـــة .

والواقع ان الطبقة العاملة كانت مهيــأة لان تلعب دورا اساسيا في الحياة السياسية ، فقد قامت بنشاط واسع ســواء على مستوى النضال الطبقي أو الكفاح السياسي على الصعيد الوطني الديمقراطي ، وشـــاركت بالاضرابـــات والمظـــاهرات السياسية . ومن هنا تبرز مسؤولية الحركـــة الشيوعيـــة بانقساماتها وعزلتها نتيجة تعدد البرامج مـــا بين يساريـــة انعزالية ويمينية ليبرالية، مما حال دون تبلور خط نضالي ثوري موحد ، قادر على كسب الطبقة العاملة وقيادتها .

★ كان الاستعمار الامريكي يقوم بالاعداد للبديل. ومن تدبيراته في هذا المجال دفع الدكتور أحمد حسين ــ الوزير الوفدي السابق والمعروف بعلاقاته الامريكية « وبنزاهته » ــ الى تكوين جمعية اسماها « جمعية الفلاح » وكان هناك اعداد لمشاركته في السلطة ــ مع نجيب الهلالي باشا ــ ولكنه كان يشترط طرد رجال الحاشية الملكية ، وعدم تدخل الملك في اختيار الــوزراء وضــم عناصر عرفت « بالشجاعة » الى الوزراء ــ أي لم تفتضح بعد ــ ومطالبة الانجليز باصدار اعلان بالجلاء .. الخ .

● كانت جماهير البرجوازية الصغيرة موزعة ما بين قواعد حزب الوفد والحركة الشيوعية والحزب الاشتراكي (الاتجاهات اليسارية) والاخوان المسلمين (التيارات اليمينية) . وكان حزبا الوفد وحركة الاخوان المسلمين يستوعبان القسم الاكبر من جماهير البرجوازية الصغيرة .

والوفد ، وهو الحزب التقليدي للبراجوازية الوطنية ، كانت قد سيطرت على قيادته جماعة من كبار الراسماليين وكبار الملاكين الاقطاعيين المتشابكي المصالح مع الاحتكارات الرأسمالية الكبرى (مجموعة عبود — فرغلي — علي يحيى — سباهي ..) وكانت « الطليعة الوفدية » تمثل يسار الوفد وتشكل تيارا قاعديا محدود الاثر على قيادة الحزب وسياسته الرسمية .

اما تحالف الاقطاع والاحتكار والاستعمار فكان يفتقر بدوره الى الاداة الصالحة للقيام بانقلاب مصري علوي شكلي ، يستأصل قمة النظام الملكي ، لينقذ النظام ذاته . فجميع أحزابها التقليدية — احزاب الاقلية — قد تم عزلها تماما واصبحت غير قادرة على احداث هذا التغيير .

وكان من الطبيعي ان ينعكس هذا الصراع المحتدم داخل المجتمع ، داخل صفوف القوات المسلحة ، ليولد تنظيما وطنيا هو تنظيم الضباط الاحرار ، يضم عناصر من اصول برجوازية متوسطة وصغيرة . وكان هذا التنظيم قد حدد لنفسه اهدافا وطنية متواضعة في مقدمتها الخلاص من « الملك الفاسد » .

وتحركت القوات المسلحة في ٢٣ يوليو وتم طرد فاروق خارج البلاد في ٢٦ يوليو .

وكـان تحـالف الاقطـاع والاحتـكار والاستعـمار يرقب عن كثب تحرك تنظيم الضباط الاحرار قبل ٢٣ يوليـو ، ولم يستشعر يومها خطرا جديا على مصالحه في اهداف التنظيم المحـدودة .

ووقع هذا التحـالف في خطأ قاتل عندمـا تخيـل ان في استطاعته تجميد حركـة الضبـاط الاحرار في حـدود تحقيق « انقلاب القصر » ، اذ كان تقييمه لهذا التنظيم بنظرة استاتيكية معزولة عن الواقع الثوري في البلاد ، وعلى اساس انهم حفنة من صغار الضباط من عائلات ميسورة ، لهم تطلعاتهم الخاصة لا يستندون الى قاعدة جماهيريـة ويفتقدون وضوح الرؤيـة والفكر المتكامل والتجربة والبرنامج السياسي .

ولم يعترض التحالف الرجعي طريق حركة الجيش ، بـل ارتضى اشراك تنظيم الضبـاط الاحرار في السلطـة بنصيب متواضع ، وكان طبيعيا الا تطول هذه المشاركة الشاذة ، فما ان تم تحقيق الهدف المشترك بطرد فاروق من البلاد حتى بدأ يدب التناقض بين السلطة القديمة المتفسخة والسـلطة الوليـدة النامية ، وتفجر الصراع. وكان محوره قضيتان اساسيتان هما **قانون الاصلاح الزراعي والغـاء النظـام الملـكي واعـلان الجمهوريـة .**

وقد عارض تحالف الاقطاع والاحتكار بشراسة مشـروع قانون الاصلاح الزراعي ، وحرص على ماهر وكبار الاقطاعيين على مزاولة اكبر قدر من الضغوط لمنع اجازته، فنظموا المواكب والوفود للاعتراض على هذا المشروع ، وعرقل مجلس الوزراء ومجلس الوصاية اصدار القانون . واحتدم الصراع بصـورة

خاصة مع كبار الملاكين الزراعيين وممثليهم وقطاع من الراسمالية الكبيرة الاحتكارية ، اذ لم تدخل الناصرية في تناقض وصراع مكشوف مع الراسمالية الكبيرة الا فيما بعد ، وخاصة بعد فبراير ١٩٦٠ عند تأميم بنك مصر ثم على اثر اصدار قوانين « التأميم » عام ١٩٦١ .

ونجح مجلس قيادة الثورة وتنظيم الضباط الاحرار في حسم الصراع لصالح السلطة الثورية الجديدة التي اخذت تدعم تدريجيا مواقعها على حساب السلطة القديمة .. واقيلت وزارة علي ماهر وصدر قانون الاصلاح الزراعي وتولى محمد نجيب رئاسة الوزارة بنفسه (٧ سبتمبر ١٩٥٢) ، وقام مجلس الثورة بتطعيم الوزارات المتعاقبة بعناصر متزايدة من اعضائه، بالاضافة الى تعيين انصاره في القوات المسلحة ، في المواقع القيادية في اجهزة الدولة والشركات .

وحلت الاحزاب السياسية لتحرم السلطة القديمة من تنظيماتها السياسية واعلنت الجمهورية وعزل محمد نجيب الذي كان يدعو الى عودة الحياة الحزبية ، ويمثل الاتجاه الليبرالي داخل السلطة وتولى جمال عبدالناصر رئاسة الجمهورية واتجهت السلطة الجديدة الى محاولة اقامة تنظيم سياسي فشكلت اول تنظيماتها « هيئة التحرير » .

ـ وكان طبيعيا ان يلعب الاستعمار دورا في الصراع المحتدم . فوقف الاستعمار البريطاني بكل قواه مع السلطة القديمة ، حماية لكافة ركائزه الطبقية التقليدية ، وعارض قانون الاصلاح الزراعي واعلان النظام الجمهوري .

اما الاستعمار الامريكي الذي كان يسعى بدأب لكي يرث

الاستعمار البريطاني في منطقة الشرق الاوسط ، فلقد حاول احتواء السلطة الثورية الجديدة ، وابدى عطفه وتفهمه للاصلاح الزراعي★ ، نظرا لان هذا القانون من شأنه ان يصفي الركائز الاجتماعية للاستعمار القديم ، ويسمح بتوسيع قاعدة الملكية في الريف ، مما يمثل حاجزا ضد انتشار الشيوعية .

— وحاولت الاحزاب، البرجوازية — خاصة الوفد — احتواء حركة الجيش وفرض الوصاية عليها ، بدعوة الضباط الى العودة لثكناتهم وترك مقاليد الحكم وامور السياسة للسياسيين . الا ان عزلة هذه الاحزاب وتفكك وتفسخ قيادة حزب الوفد وسيطرة الاتجاهات اليمينية عليها ، وتمسكها بممثلي هذه الاتجاهات بعد دعوة مجلس قيادة الثورة الاحزاب لتطهير صفوفها ، جعلها تعجز عن تحقيق اهدافها .

— وقد رحبت جماهير العمال والفلاحين بحاستها الثورية بحركة الجيش منذ اللحظة الاولى واعلنت تأييدها لها . أما المنظمات الشيوعية فقد اتخذت مواقف متباينة — بين تطرف يساري وذيلية يمينية — ، انتهت الى موقف معارض للثورة ، انطلاقا من تحليل سطحي للدور الذي قام به الجيش والشكوك المحيطة بعلاقاته الامريكية وقوانين التيسير لرؤوس الاموال

★ اساليب الاستعمار الجديد . وكانت الولايات المتحدة تؤيد اجراء اصلاحات مماثلة في بعض البلدان الخاضعة لنفوذها . بل وفرضت قانون للاصلاح الزراعي في اليابان .

وتجدر الاشارة هنا الى دور السفير الامريكي كافري وعملاء المخابرات الامريكية — كروزفلت — والسفارة الامريكية .

الاجنبية ، وتحت تأثير التجارب السابقة ، والفكرة الشائعة عن الانقلابات العسكرية ، فعجزت عن تبين الابعاد الحقيقة لهذه الحركة . كما اتسم موقفها بكونه رد فعل لموقف النظام العدائي للشيوعية .

وكشف النظام عن عدائه المتأصل للطبقة العاملة ، عندما اضرب عمال كفر الدوار مطالبين بتحسين ظروفهم المعيشية ، فتصدت لهم السلطة بأعنف اساليب البطش واشدها ضراوة بلغت حد اعدام خميس والبقلي — من قادة العمال — في استعراض رسمي امام زملائهم .

سياسة الاعتدال بعد ضرب الاقطاع

بعد التغلب على مقاومة كبار الملاكين الاقطاعيين،وتثبيت مواقع السلطة الجديدة ، عمل النظام على كفالة الاستقرار في ظل سياسة الاعتدال وعلى اساس تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني بالتعاون مع الراسمالية المحلية بمختلف فئاتها وبالاستعانة براس المال الاجنبي ★ .

★ في ٣٠ مارس ١٩٥٣ صدر قانون تنظيم استثمار راس المال الاجنبي ، اشير الى مضمونه في الفصل الخاص بالاساس الاقتصادي للنظام الناصري .
— وفي ١١ فبراير ١٩٥٤ تم توقيع اتفاق مع شركة ديماج الالمانية على اقامة مصنع لانتاج الحديد والصلب . كما منحت عقود وامتيازات لاحتكارات النفط الامريكية .

— فالمباحثات لحل القضية الوطنية وتحقيق جلاء القوات البريطانية أدت الى عقد الاتفاقية المصرية البريطانيــــة في ٢٧ يوليو ١٩٥٤ ، وتضمنت بعض التنازلات كان الشـــعب المصري قد رفضها (مدتهـــا ٧ سنوات ، تنص عـــلى عودة القـــوات البريطانية في حالات حددها الاتفاق .. الخ)

— لم تكن الفكرة العربية قد فرضت وجودها بعد. وظلت قضية وحدة وادي النيل تلقى الاهتمام الاول مـــن السلطـــة . واستمرت السياسة الرسمية تدور في اطار الخط الذي حـــدده جمال عبدالناصر في كتابه فلسفة الثورة ، داخل دوائر ثلاث .. الاسلامية والعربية والافريقية .

— منذ الايام الاولى للثورة بـــذلت القيـــادة محـــاولات للتعايش السلمي مع اسرائيل ، وجرت مباحثات سرية بهـــدف تصفية المشكلة .

— في ١٦ يناير ١٩٥٣ أعلن حل الاحزاب السياسيـــة ومصادرة أموالها واعلان فترة انتقال لمدة ٣ سنوات . وفي ٢٣ يناير ١٩٥٣ صدر قرار بتأسيس هيئة التحرير ★ .

— صدرت مجموعة من القوانين والتيسيرات لتشجيـــع رأس المال الاجنبي والمحلي على الاستثمار في مصر وتنميـــة الاقتصاد الوطني ، خاصة في المجال الصناعي .

★ لم يطبق قرار حل الاحزاب السياسية على الاخوان المسلمـــين بدعوى انهم جماعة دينية . واستمر نشاطها حتى ٢٦ أكتوبر عام ١٩٥٤ بعـــد محاولة اغتيال جمال عبدالناصر وهو يخطب في ميدان المنشية .

لكن عام ١٩٥٤ شهد صراعات عنيفة ، كان من الطبيعي ان تمتد آثارها داخل السلطة وبين صفوف تنظيم الضباط الاحرار ، تمت خلاله تصفية الجناح اليميني والجناح اليساري في القيادة وتدعيم كتلة الوسط . فمن اهم احداث هذه المرحلة :

— رفضت القيادة السياسية دخول الاحلاف والتكتلات الاستعمارية التي كان يجري الاعداد لها في هذه المرحلة ، مما جعل الامبريالية تتخذ موقفا مناوئا للنظام .

— ومن هنا ، بدات الاستفزازات الاسرائيلية منذ أوائل ١٩٥٥ بشن هجمات متكررة على غزة ، استمر تصعيدها لتبلغ ذروتها باعتداء القوات الاسرائيلية على خمسة مواقع مصرية في ٢٨ اغسطس .

— تفجر الخلافات داخل تنظيم الضباط الاحرار في فبراير ومارس ١٩٥٤ بين اليسار والوسط والاتجاهات الليبرالية ، ترتب عليها تغيرات بين قياداته ثم عدل عنها (مجموعة جمال عبدالناصر في مواجهة مؤيدي محمد نجيب وخالد محيى الدين)، وتمخضت المعركة عن اقصاء اليسار .

— احتدم الصراع مع جماعة الاخوان المسلمين في اكتوبر ١٩٥٤ .

— تدهور الاوضاع الاقتصادية .

واستقرت طبيعة السلطة ، ممثلة لمختلف «فئات» الراسمالية المحلية ، بما في ذلك البرجوازية الكبيرة ، مع وزن وفاعلية وتأثير متميز للبرجوازية الوطنية المتوسطة ، خاصة في ظروف

تزايد التهديدات الاسرائيلية والاستعمارية ، ومـا ترتب عـلى سحب تمويل مشروع السد العالي ، وتأميم قناة السـويس ، من عدوان ثلاثي على ارض الوطن ، واشتعال الحركة الوطنية وارتفاع المد الثوري ونمو الحركة الجماهيرية .

وفي ظروف المعركة اقدمت القيـادة السياسيـة عـلى التحالف ــ بتحفظ ــ مع اليسار ، فعين خالـد محى الدين رئيسا لتحرير جريدة المساء (٦ اكتوبر ١٩٥٦) وسمح لـه بالاستعانة بعدد من المثقفين التقدميين والشيوعيين . ونشطت التنظيمات الشيوعية في تعبئة الجماهير ، وساهمت بدور فعال في المقاومة الشعبية بمنطقة القنال اثناء الاحتلال .

وتمكن النظام من تحقيق انجازات هامة بتحرير الاقتصاد الوطني ، عندما قام بتمصير الشركات والبنـوك الانجليزيـة والفرنسية (١٥ يناير ١٩٥٧) وتمصـير بورصات الاوراق المالية ، مما خلق النـواة الاولى لقطـاع الدولـة والقاعـدة الاقتصادية الضرورية لنجاح خطة التنمية ، فصدر قانون انشاء المؤسسة الاقتصادية والمجلس الاعلى للتخطيط ومجلس الانتاج ومجلس الخدمات . وتقرر اعتماد ٢٥٠ مليون جنيه لبرنامـج السنوات الخمس للتصنيع . وبدأ الاعداد لخطة مضاعفـة الدخل القومي في عشر سنوات وتنفيذ الخطة الخمسية الاولى ١٩٥٩\١٩٦٠ ــ ٦٤\١٩٦٥ .

وانتعشت الرأسمالية الكبيرة ، وزاولت ضغوطا مكثفـة

ضد سياسة التخطيط وضد اسهام الدولة في العمليات الانتاجية . برز جشعها ولهفتها على ابتلاع « أسلاب » المعركة الوطنية بالاستيلاء على الممتلكات المصرة ، فدعت الى بيعها للقطاع الخاص ، وقدمت عروضها للشراء وقوائم المشترين ، وبدأت في التآمر على الاقتصاد الوطني وتخريبه وافتعال الاختناقات بهدف فرض سيطرتها . فأخذ الصراع يحتدم ويتصاعد بأحجام الرأسمالية عن المشاركة في خطة التنمية وقبض يدها عن استثمار أموالها في المشروعات الاقتصادية . فكان ذلك بمثابة اصدار حكم باعدام الخطة الحكومية الخمسية ، بما دفع النظام الى الاقدام على الخطوة التي فجرت الصراع ، وذلك عندما أممت بنك مصر .

وفي أول يناير ١٩٥٩ شن النظام حملته الواسعة ضد الحزب الشيوعي واعتقل المئات من اعضائه ، بعد أن توحدت التنظيمات الشيوعية ★

وتمكنت الرجعية السورية بقيادة البيوت المالية الخمس الكبرى من ضرب الوحدة والانفصال عن مصر في نهاية سبتمبر، مما شجع الرأسمالية المصرية الكبيرة على التمادي في تآمرها ، فبادر عبدالناصر الى اصدار قوانين التأميم (يوليو ١٩٦١)

وهكذا انسلخت البرجوازية الكبيرة من التحالف، واصبح

★ انصب التبرير الرسمي لهذه الحملة على موقف الشيوعيين المصريين والسوريين من الوحدة . وقد تبنى عبدالناصر نفسه موقف الشيوعيين هذا ، وعبر عنه وتمسك به أثناء مباحثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٤

النظام الناصري يجسد التحالف بين الفئات المختلفة من البرجوازية الوطنية ، فقد تميز هذا النظام بتعدد اجنحته التي تمثل المصالح الطبقية المختلفة لتلك الفئات . وقد حرص جمال عبدالناصر طوال قيادته للثورة ان يعبر بشكل عام عن توازن القوى بين الفئات المختلفة من البرجوازية . كما ان وزن عبدالناصر السياسي وقدراته القيادية ورصيده وتاريخه النضالي (خاصة معركة ٥٦) قد مكنه من السيطرة على هذا التوازن . كذلك كان من تاثير نفوذ الفئات العليا والوسطى داخل التحالف تفريغ القرارات والاجراءات من محتواها ومضمونها في التطبيق .

لقد قبل النظام الناصري خلال الفترة ، حتى اوائل ١٩٦٠ تحالف البرجوازية الكبيرة مع المتوسطة ، ثم وقع الصدام بينهما ليبلغ ذروته في اعقاب اجراءات التأميم في يوليو ١٩٦١ ، التي ضربت البرجوازية الكبيرة وبعض الشرائح العليا من البرجوازية المتوسطة ، فاتجه التوازن الداخلي لمصلحة البرجوازية المتوسطة والصغيرة ، وان لم يقض على الرأسمالية الكبيرة ، التي استعادت بعض نفوذها في المراحل التالية ، وخاصة منذ منتصف ١٩٦٥ .

هكذا ، يمكن تلخيص المراحل التي مرت بها قيادة حركة ٢٣ يوليو والتحالفات التي دخلتها ـــ أو فسختها ـــ فيما يلي :

١ ـــ من ٢٣ يوليو حتى ٧ سبتمبر ١٩٥٢ مرحلة ازدواجية السلطة .

٢ ــ الفترة حتى ١٩٦٠ــ١٩٦١ تحالف مع جميع قطاعات الرأسمالية ، بما فيها الرأسمالية الكبيرة .

٣ ــ تلتها مرحلة تميزت بتحالف البرجوازية المتوسطة مع الرأسمالية الصغيرة واستمرت حتى منتصف ١٩٦٥ .

٤ ــ من منتصف ١٩٦٥ : انتعاش الراسمالية الكبيرة ، وتزايد نفوذها داخل التحالف ، حتى ١٤ مايو ١٩٧١ .

٥ ــ اقصاء اليسار الناصري ، أو القطاعات في السلطة التي كانت تعتمد في حماية مواقعها على البرجوازية الصغيرة والشرائح الدنيا من البرجوازية المتوسطة ، وهي المرحلة التي بدأت بانقلاب السادات في ١٤ مايو ، وانتهت بسيطرة القوى اليمينية .

الا ان الصفة الغالبة على المراحل الاربع الاولى كانت تتمثل في ان المحور الرئيسي للتحالفات والثقل الاساسي داخل السلطة والقوى المحركة للحياة السياسية ، ظلت بين أيدي ممثلي البرجوازية المتوسطة .

سمات مميزة للنظام الناصري

لم تسلك الثورة الوطنية في مصر الطريق التقليدي المعهود اذ تضافرت عدة عوامل لتؤدي الى نشوء خصائص متميزة لتطور الحركة الوطنية والى تمايز في الطريق الذي شقته البرجوازية المصرية في السلطة ومنهجها في الحكم . بل وجاءت اداة التغيير من خارج الاطار الذي عهدناه في الثورات

البرجوازية التقليدية ، من داخل صفوف القوات المسلحة ، في صورة انقلاب عسكري ، ومن عناصر هي في مجموعها غير مرتبطة ارتباطا عضويا مباشرا بأدوات الانتاج ، تحركها دوافع وطنية ، ذات نزعة براجماتية ★ .

يرجع ذلك الى تعقيدات الاوضاع الداخلية واحتدام الصراع الطبقي وارتفاع مستوى الوعي لدى الجماهير ، مع غيبة المؤسسات السياسية القادرة على حسم هذا الصراع لمصلحة احد قطبيه الاساسيين (الرأسمالية والطبقة العاملة) . فالرأسمالية المصرية متخلفة ★ طريقها مشحون بالعقبات والمعوقات (في ظروف مرحلة الانتقال الى الاشتراكية واحتضار النظام الراسمالي على النطاق العالمي ، ونقص المدخرات وصعوبة الدخول في منافسة مع الاحتكارات الدولية العملاقة وفقر السوق الداخلي .. الخ) ومستوى نضج الطبقة العاملة منخفض (اساسا بسبب تخبط واخطاء الحركة الشيوعية) ، ثم هناك تداخل اكثر التشكيلات الاقتصادية تخلفا — أساليب الانتاج شبه الاقطاعي — مع أعظمها تقدما — الانتاج الصناعي الكبير — وانتشار نموذج الانتاج السلعي الصغير وضخامة حجم البرجوازية الصغيرة واشباه البروليتاريا ، وضراوة الضغوط والهجمات من جانب التحالف الاسرائيلي — الامبريالي .. كل هذه العوامل كان من الضروري أن تنعكس على الطريق الذي سلكته والاسلوب الذي انتهجته الرأسمالية الوطنية .

● في التحالفات التي تتابعت ، ظل النفوذ الرئيسي

★ الذرائعية : فلسفة جيمس وشيلر وديوي .

★ الخصائص المميزة للرأسمالية المصرية ياتي تحديدها في الجزء الخاص بالاساس الاقتصادي للنظام الناصري .

للفئات الوسطى من البرجوازية الوطنية ، خاصة في المجـــال الاقتصادي وتوجيه السياسة العامة ، بينما الثقل الاساسي في المجال الفكري للبرجوازية الصغيرة . ففي المرحلة التاريخيـــة من يوليو ١٩٦١ حتى ١٤ مايو ١٩٧١ تميـــز النظام الناصري بتعبيره ايديولوجيا عن فكر البرجوازية الصغيرة ، بينمـــا كانت سياسته العملية تخدم في الاساس مصالح الفئات الوسطى من البرجوازية .

ما مصدر هذا التناقض ؟

انه ينبع من واقع علاقات القوى في مصر والطبيعة البينية المتأرجحة للسلطة التي تعادي الاستعمـــار وكبـــار الملاكـــين الزراعيين وراس المال الاحتكـــاري والكومبرادوري ، في نفس الوقت الذي تتعارض فيه مصالحها جذريا مع مصالح الطبقـــة العاملة، ونتيجة صدامها مع الاولى بكل ما يشكله العداء لهـــا من تهديد للنظام ، ونتيجة فزعها من الطبقة العاملة والحركـــة الشعبية المنظمة ، لما يمثلانه من خطر على مصالحهـــا ــ رغم الفارق بين التهديد الاول المباشر والخطر الثاني الآجل ــ ، فقد لجأت القيادة الناصريـــــة الى البحث عن قوى اجتماعيـــــة ــ **قوة ثالثة** ــ خارج اطار اعدائها ، لا تشكل خطرا عـــــلى مصالحها ويمكن التحكم في حركتها والاعتماد عليها والاستنـــاد اليها في الصراع المحتدم مع الاعداء . **ووجـــدت ضالتهـــا في البرجوازية الصغيرة** . ومن هنا كان عليهـــا أن تكسب وتعبىء البرجوازية الصغيرة ، بتبني فكرهـــا ومنحهـــا بعض المكاسب الجزئية ، واستثارة تطلعاتها وآمالها في مستقبـــــل أفضـــل ، واحتضان مطالبها وشعاراتها والمــــزايدة ببعض أفكارهـــا الراديكالية والاستعانة بعدد من ممثليها على هوامش السلطة.

والواقع ان معظم الـذين استعاروا دور « ممثـلي مصـالح البرجوازية الصغيرة » ، كان دورهم **وظيفي** اكثر مـن كونـه حقيقي ، يعبر عن واقعهم الطبقي .

واعتمادا على هذه القوى الواسعة واستنادا الى عجزها عن اتخاذ مواقف مستقلة ، استخدمتها الفئة الوسطى مـن البرجوازيـة للتصدي لليمين الرجعي ولاستيعـاب الحركـة الشعبية . فالماركسية تعلمنا ان البرجوازية الصغيرة لا تشكل طبقة وتعجز عن الدفاع عن مصالحهـا ويصعب أن تجمعهـم رابطة مشتركة ولا يستطيعون تمثيل انفسهم ، اذ لا بـد أن يمثلهم غيرهم . ولا بد لممثلهم ان يظهر في الوقت نفسـه كقوة متفوقة ، سلطة فوق سلطتهم ، وكما يقول ماركس « حكومـة غير محدودة تحميهم ضد الطبقات الاخرى وترسـل لهم الغيث وضوء الشمس من فوق »

ولم تكن السـلطة أقل ادراكا لهـذه الحقـائق مـن الماركسيـين .

● الواقع الجغرافي التاريخي لمصر كمجتمع هيدرولوجي، احتاج دائما لتخطيط وتنظيم مركزي لعمليات الـري ، فرض وجود دولة مركزية منـذ أقدم العصـور . ولذلـك فـان **للبيروقراطية** في مصر تراث وتقاليد راسخـة . وقـد اتسعت قاعدة الجهاز البيروقراطي بتطور الخدمات التعليمية في اعقاب الحرب العالمية الثانية ثم مجانيـة التعليم في بعض مراحلـه ، واضطرار الدولة الى استيعاب الغالبية العظمى من المتعلمين في أجهزتها .

لكن الطفرة الاساسية في حجم ووظيفة هــذا الجهــاز ، جاءت مع قوانين الاصلاح الزراعي ونشأة القطــاع العـــام والتوسع في اجراءات التأميم ، وتولي الدولة مهــام مباشرة في ادارة الانشطة الاقتصادية المرتبطة بها . وحينئذ لم تعد الدولة مجرد جزء من البناء العلوي ولكنها اصبحت تشكل ايضا جزءا هاما من البناء التحتي . ومع نمو هذه المؤسسات والهيئـــات العامة تضخم جهاز الدولة وتعددت الاجهزة الادارية . تقبــع على قمتها فئة عريضة من الفنيين والاداريـــين ، انضم اليهــم جيش كبير من كبار الموظفين (فهناك ما يزيــد عـــلى ١٤٠٠ يحملون درجة مدير عام) . هذا غير رؤساء ومديري المصالــح المختلفة والمحافظين وسكرتيري عام المحافظـــات ورؤســـاء مجالس المدن . بل ان الاتحاد الاشتراكي اصبــح هو الآخر في حكم المؤسسة العامة تحتل المناصب القيادية فيه على المستوى القومي وعلى المستويات المحلية عناصر تنتمي الى هذه الفئـــة المتميزة . وهذا بالاضافة الى قيادات القوات المسلحة والاعداد الغفيرة من الوزراء وكبار المسؤولين السابقين الـــذين يلحقون برئاسة الجمهورية ، بعد عزلهـــم ، للاحتفـــاظ لهـــم بمرتباتهم وامتيازاتهم دون أن يكون لههم عمل يزاولونه .

وقد اصطلح على تسمية هذه النخبة الحاكمة المتسلطـــة « بالطبقة الجديدة » والواقع ان تسمية هذه الفئة الاجتماعية بالطبقة الجديدة ، تسمية غير علمية ، لانها لا تشكل فيما بينهـــا طبقة اجتماعية طبقا للتعريف العلمي للطبقة ، ولا تعدو هـــذه العناصر أن تكون فئة من البرجوازية الوطنية ذات طابع طفيلي — اذ تستقطع لنفسها نصيبا كبيرا من الفائض الاقتصـــادي — تتميز بملامح وسمات خاصة ومشتركة ، بحكم دورها الوظيفي، رغم انتمائها الى اصول اجتماعية وطبقية متباينة ، الامر الذي

يشكل جوانب الاختلاف والتباين في اتجاهاتها الفكرية والسياسية . منها عناصر ذات اصول برجوازية صغيرة (بعض الموظفين البيروقراطيين والضباط وقيادات التنظيم السياسي) ، بل وفيها عناصر ذات اصول عمالية (بعض القيادات النقابية وفي الاتحاد الاشتراكي واتحاد العمال) ، الا ان غالبيتها تنتمي الى البرجوازية المتوسطة والكبيرة (بعض الكوادر السياسية وقيادات القطاع العام وضباط القوات المسلحة من ابناء اغنياء الريف ومن الطبقات القديمة) .

وكان لهذه الفئة منذ نشوئها جناحان :

أ ــ جناح عسكري كان يتمثل في البيروقراطية العسكرية التي تضم الكوادر العسكرية العليا والمتوسطة في القوات المسلحة وكوادر المخابرات وأجهزة الامن ، التي بلغ بها الامر ان اصبحت دولة داخل دولة ، قبيل الهزيمة .

ب ــ جناح مدني يضم البيروقراطيين والتكنوقراطيين وبعض المثقفين والصحفيين الذين ارتبطوا بهذه الفئة الاجتماعية واصبحوا المعبرين عنها والناطقين باسمها ويحصلون على امتيازات صارخة (المؤسسات الصحفية معفاة من تطبيق القوانين والقواعد المعمول بها في الحكومة والمؤسسات الاخرى فيما يختص بالاجور والعلاوات والمكافآت) .

والمعيار الذي يحدد انتماء الفرد الى هذه الفئة الاجتماعية ، ليس حجم دخله ولا موقعه او منصبه وانما في الاساس ، مدى نفوذه في اتخاذ القرار السياسي او الاقتصادي

او الاجتماعي في مجالا تالنشاط المختلفة على النطـاق القومي او المحلي ، اي دوره في عملية الانتاج وعلاقاته بأدواتها .

هذه الفئة وان كانت **لا تملك** وسائل الانتاج الا انها تملك بحكم مواقعها امكانية التحكم في الانتاج ذاته ، اي انها **تسيطر** على وسائل الانتاج ليس بالملكية كما هو الحال مع البرجوازية، ولكن عن طريق حق اتخاذ القرار وتوجيه النشاط الانتـاجي والاشراف الاداري والفني ، بالاضافة الى توزيع الاستثمارات والفائض الاقتصادي (العائد) . كما ان الافتقار الى الاشراف والرقابة العمالية ــ بسبب عـداء هـذه الفئـة المتأصـل للديمقراطية ــ يطلق يدها في التصرف ويجعلهـا تملـك مـن الحقوق ما يتعدى في بعض جوانبه ما كان يملكه صاحب المصنع او المشروع الاقتصادي . كذلك فان العلاقـات الاسريـة المتشابكة مع قادة السلطة تكفل لهم الحمايـة والاستقرار ، وتؤمنهم ضد فقد مواقعهم مهما اقترفوا من آثام ★ .

وتنفق هذه الفئة الاجتماعأة جانبا من دخولها الكبيرة في

★ الكثير من الوقائع التي نشرت تؤكد سيادة هـذه الاوضاع الشـاذة . وهناك نموذج رئيس مجلس ادارة شركة النحاس الذي ادين في عديد من عمليات النصب والاحتيال والسرقة ، ورغم حملة مجلة روز اليوسف المدعمة بالاسانيد والوثائق ، ما زال يحتل منصبه . مثال آخر نجـده في شخص يوسـف مكاري عضو مجلس الشعب ورئيس لجنة العلاقات الخارجية ، تطالب النيابة منـذ سنوات برفع الحصانة عنه لتقديمه للمحاكمة بسبب اختلاسات بلغت ما يزيـد على نصف مليون جنيه اثناء توليه الحراسة على اموال المليونير ابو رجيلة . ولكنه يجد الحماية من جانب اقرانه في السلطة .

الاستهلاك الترفي (الفيلات والسيارات العديدة الفاخرة .. الخ)، بينما تلجأ الى توظيف الفائض من اموالها في مشاريع راسمالية مربحة (أراض زراعية ــ حدائق ــ بناء عمارات ــ تجارة في البضائع المستوردة ، استغلال سيارات الاجرة والنقل. .الخ.) وهكذا نجد ان هذه القيادات في اجهزة الدولة والقطاع العام **تقوم بتغذية القطاع الخاص ومشاركته .** **وهنا تتم عملية حراك اجتماعي واسعة** ، اي الانتقال من فئة اجتماعية الى اخرى . فالواقع ان المجال الذي تستخدم فيه هذه الفئة رؤوس اموالها هو الذي يحدد موقعها على الخريطة الطبقية ، فاذا استخدم عنصر من هذه العناصر رأسماله في شراء الارض الزراعية اصبح جزءا من الرأسمالية الريفية ، واذا استخدمها في التجارة اصبح جزءا من البرجوازية التجارية .. وهكذا . وبذلك تنسلخ هذه العناصر عن الفئة التي كانت تنتمي اليها . وتتحول في مواقعها الى تمثيل مصالح الطبقة الجديدة التي التحمت بها .

والعوامل الاساسية التي تساعد على ابراز هذه الفئة الاجتماعية ونموها هي :

١ ــ السلطات الواسعة التي تمارسها ، بسبب انفرادها بالسلطة وفي ظل حرمان الجماهير من حقوقها الديمقراطية وحرية التعبير والتنظيم ــ نظام الحزب الواحد ــ وسيطرتها على المؤسسات السياسية والنقابية والمهنية وشكلية الرقابة العمالية .

٢ ــ الخلل في نظام الاجور بما ينطوي عليه من تفاوت ضخم بين الحدود العليا والدنيا ، وبما يكفله من مرتبات عالية للبيروقراطيين والتكنوقراطيين ، تصل الى حوالي ٥٥ ضعفا .

هذا فضلا عن الانواع المختلفة من الامتيازات العينية وبــدلات التمثيل والسفر وبدل طبيعة العمل . وحتى الخدمة العسكرية وحرب اليمن قد حولتها هذه الفئة الى مصـــــدر اثراء وتمكن المديد من الضباط من العودة معهم بثــروات جمعوها مــــن المرتبات والبدلات الاضافية وعمليات المضاربــة في العملـــة الاجنبيــة والتجارة .

٣ ــ استغلال النفوذ والفساد والرشوة واختلاس المال العام او استخدامه استخداما غير مشـــروع والصفقــات الخفية مع مقاولي الباطن والسمسرة من الشركات الاجنبيــة والمحلية التي تتعامل مع القطاع العام ، مما اصبح قانونا عاما يحكم سلوك هذه الفئة ★ .

٤ ــ تسخير القطاع العام في خدمة مصالحهم الخاصة في غيبية الرقابة الشعبية . فالعقلية الرأسمالية السائدة تجعلهم يسعون لدعم مراكزهم عن طريق الملكية الخاصة في الميــادين العقارية والزراعية والتجارية والمقاولات .. الخ .

★ يؤكد هذ الظاهرة ما جاء في تحقيق صحفي نشرتــه جريــدة الاهــرام في ٩ــ٤ــ١٩٧٣ عن الدخول الطفيلية . ومن ابرز ما ورد به : « ان ٢٠٪ مــن الذين يقومون الآن بطلب السجلات التجارية الجديدة من النساء .. وقد اتضح لنا ان اغلبهن زوجات لبعض موظفين في مواقع تجارية تنتج او تستورد اصنافا من سلع الحصص « وانهن يطلبن سجلات للاتجار في هــــذه السلع بالذات ، معظمهن يتاجرن في العوازل الكهربائية » .

● « ان سلطة الدولة ليست معلقة في الهواء » ، « البيروقراطية .. اداة الطبقة السائدة » ★

عند الحديث عن سلطة الدولة او القوى المحركة للنظام في مصر ، نجد البعض يجسدها في شخص **جمال عبدالناصر ،**

★ ان تعقيدات الاوضاع في مصر ، وعجز الشيوعيين لفترة طويلة عن تحليل الطبيعة الطبقية للسلطة الناصرية ، وتخبطهم بين مواقف يمينية (سلطة الاحتكارية المصرية) ويسارية (سلطة مرحلة الانتقال الى الاشتراكية) ، جعلهم يتلقفون بعض العبارات من كتاب ماركس « الثامن عشر من بروميير — لويس بونابرت » ويهللون صائحين : « وجدتها .. وجدتها » .. انه « نظام التكنوقراط » .

ولسنا هنا في مجال المقارنة ومناقشة ما جاء بالكتاب المذكور ، ولكننا نرى في هذا الموقف تبسيط مخل . ولا شك ان كتاب ماركس يلقي أضواء كاشفة على بعض جوانب المشكلة ، ولكنه لا يقدم الحل الجاهز للكسالى . وعلى أية حال فماركس يؤكد أن البيروقراطية هي أداة الطبقة السائدة . وعندما يناقش الوضع الشاذ والمؤقت — العارض الذي ساد في فرنسا لفترة انتقالية ، ويشرح الطابع الاستقلالي للسلطة البيروقراطية ، يشير الى حقائق هامة وهي : ١ — ان هذه السلطة كانت « تمثل البرجوازية الصغيرة » (خاصة الفلاحين الصغار) واشباه البروليتاريا (حثالة البروليتاريا) ، ٢ — يؤكد على طابعها العارض غير المستقر . ويختم كتابه بقوله : « ولكن عندما تسقط العباءة الامبراطورية اخيرا عن كتفي بونابرت ، سيهوي تمثال نابليون البرونزي من على قمة مسلة فاندوم ويتحطم » ، فهو يتنبأ بسقوطها ، وقد تأكدت نبوأته « العلمية » ، ولم يعمر النظام طويلا ، ٣ — يذكرنا بالقاعدة الاساسية العلمية للطبيعة الطبقية للسلطة وبأنها « ليست معلقة في الهواء » .

والبعض الآخر يرى فيهما **حكم البيروقراطية**«نظام التكنوقراط»، وآخرون يعتبرونهاممثلة بصورة مباشرة لاحدى الطبقات ، هي في العادة — والمنطق السائد في الادبيات الماركسية — البرجوازية الصغيرة (على الاقل حتى ١٤ مايو ١٩٧١) أو المتوسطة أو الكبيرة .

— فالواقع ان دور عبدالناصر لم يبرز في الحياة السياسية ويكتسب حدا كبيرا من الاستقلالية وحرية الحركة ، وتصبح شخصيته بمثابة مؤسسة مؤثرة وفعالة ، الا بعد تأميم قناة السويس عام ١٩٥٦ ، عندما اكتسب في المعركة الوطنية رصيدا ضخما كبطل وقائد وطني . فقبل هذا التاريخ كان مركزه ضعيفا مهددا (حتى كاد يعزل في مارس ١٩٥٤) واهتز نفوذه بعد الانفصال بين سوريا ومصر . ثم بعد منتصف ١٩٦٥ حيث اضطر في العام التالي الى الخضوع لمطالب مجموعة عبدالحكيم عامر والقوى المساندة لها ، فأقال علي صبري وحل منظمة الشباب وعين شمس بدران وزيرا للحربية ، وسيطر هذا الجناح على الحكم ، واعتزال عبدالناصر الحياة السياسية لفترة قصيرة.وبعد هزيمة١٩٦٧فقد عبدالناصر الجزء الاكبر من رصيده لدى الشعب . ومن الخطأ انتصور حركة ٩—١٠ يونيو الشعبية الهائلة لمطالبته بالتراجع عن التنحي عن السلطة ، بأنها تأييد له واستمرار لشعبيته ، فهذه الانتفاضة في الواقع لم تستهدف عودة عبدالناصر بالذات ، أو تجديدا للثقة به او رغبة في استمرار حكمه ، بل استهدفت **منع الاستسلام وقطع خط الرجعية على الرجعية** ، ومن ثم فقد ارتبطت هذه الحركة بمطلب **التغيير** ، وجاءت تعبيرا عن رفض الوصاية ، وتصميم الجماهير على دخول حلبة الحياة السياسية والرقابة والاشراف على السلطة والمشاركة فيها .

ــ لم تجر حركة يوليو ١٩٥٢ تغييرا محسوسا على الجهاز البيروقراطي الهرمي للسلطة ، الموروث من عهد الحكم الملكي ، اذ اقتصر على بعض التغييرات الجزئية والشكلية بعزل بعض العناصر القيادية التي زاولت نشاطا سياسيا واضحا في خدمة العهد القديم ... أي ان **الطبيعة الطبقية** لتكوين الجهاز لم تتغير كثيرا عما كانت عليه ، واستمر في مجموعه ممثلا للطبقة الوسطى . وكان ابناء البرجوازية الكبيرة ــ والبرجوازية الزراعية بالذات ــ يحتلون معظم المراكز الرئيسية في قمة هذا الجهاز وفي مستوياته العليا .

ومن الطبيعي الا يصل الى هذه المناصب الكبيرة والمؤثرة غير اولئك الذين اتيحت لهم فرصة التعليم العالي والحصول على شهادات عليا من مصر والخارج ، وبفضل ما لهم من نفوذ عائلي واتصالات وعلاقات ببعضهم البعض .

ان دراسة برنامج النقاط الست الذي طرحته حركة ٢٣ يوليو في بداية عهدها وتتبع ممارساتها على المستوى الاقتصادي ــ الاجتماعي والسياسي ، يكشف بوضوح عن الطبيعة الطبقية للسلطة ، فلقد عملت دائما على حماية مصالح البرجوازية المتوسطة وقدمت لها التشجيع والدعم ووفرت كافة الظروف المواتية لتطورها ونموها . على امتداد الحكم الناصري أضيرت مصالح هذه الطبقة او تلك في المراحل المختلفة من مسارها فيما عدا مصلحة الطبقة الوسطى التي لم تمس ابدا ★ . وفي وقت مبكر ــ ٢٧ يوليو ١٩٥٥ ــ اعلن عبد

★ كيف تفسر مثلا ان السلطة الناصرية ، وحتى في اكثر مراحلها راديكالية ــ لم تفرض ابدا ضريبة على الربح الزراعي (سقطت كل محاولات فرضها حتى بعد الهزيمة) ، فكانت بذلك الفئة الوحيدة المعفاة منها .

الناصر في خطاب له امام عمال القنال « **قامت الثورة لتمثل ثورة الطبقة الوسطى .. كانت هذه الطبقة تعاني الى جانب طبقات الشعب الاخرى استغلال واضطهاد وكبت الثالوث الاستعماري الاقطاعي والرأسمالية الكبيرة المرتبطة به . وكانت تتطلع الى الاستقلال السياسي التام وتصفية المصالح الاقتصادية لهــذا الثالوث البغيض الذي يعيق حركة نموها وتطورها واستئثارها بالسوق المحلية ولاقامة مجتمعها ودولتها** » .

وقد دخل النظام في صراعات عنيفة مع قوى اجتماعيــة عديدة ، واقام تحالفات اتسعت وضاقت ، اتجهت يمينا ويسارا، لكن السلطة لم تضرب ابدا في اتجاه الطبقة الوسطى ، عمــاد وقاعدة تلك التحالفات ، التي عقدها نظام الحكم ، وضمت في المراحل الاولى كل القوى الرأسمالية ــ بما في ذلك الرأسمالية الكبيرة ــ ثم انكمش التحالف ليقتصر عــلى الفئــات الوسطى والصغيرة من البرجوازية ، وعاد ليســير في اتجــاه عكسي ، فيقصي البرجوازية الصغيرة (حركة ١٤ مايو الانقلابية) ويرتبط بممثلي الرأسمالية الكبيرة . **وفي كل هــــذه المراحــل ظلت البرجوازية المتوسطة هي محور هذه التحالفات .**

وعادة ما يلجأ البعض الى تحديد طبيعة السلطة من خلال تحليل الانتماءات الطبقية لاعضاء مجلس قيــادة الثورة . وهو مؤشر ليس له دلالة كبيرة . وعلى اية حال فــــان الغالبيــة العظمى من هؤلاء ينتمون الى البرجوازيــة المتوسطــة وليس صحيحا ما يقال عن اصولهم البرجوازية الصغيرة ★ كمــا ان

★ الواقع ان هذا التحديد ليس له اساس من الواقع ، وانما جاء استنتاجا بعد الاخذ بنظرية نظام البرجوازية الصغيرة . وقد عزل معظم اعضــاء المجلس فبدأت عملية التطهير برشاد مهنا وعبدالمنعم عبدالرؤوف ثم بغدادي وكمــال

اغلبية مجلس قيادة الثورة عزلت بسبب استيعـــاب اكثرهم داخل الطبقات الاخرى ، خلال مسيرة الثورة عبـر دروبهـــا الحافلة بالصراعات . ومن الاجدى بطبيعـة الحال تحليـــل انتماءات تنظيم الضباط الاحرار بأجمعه في اطـــار الواقـــع الاجتماعي والسياسي في اولى مراحـــل الثورة وفي مراحـــل تطورها المختلفة .

هناك ايضا ظاهرة **الحراك الاجتماعي** ، اي الانتقال من فئة اجتماعية الى اخرى ، الانسلاخ من طبقة والانتماء لغيرها، صعودا أو هبوطا . ولا يجب التهوين من هذه الظاهرة ومداها واثرها ، خاصة في ظروف مجتمعاتنا حيث تتعـــدد وتتعايش نماذج واشكال متنافرة من اساليب الانتاج وفي مرحلة الانتقال، وفي ظل الحكم المطلق والافتقار الى الديمقراطيـــة والرقابـــة الشعبية . ولا شك ان انشط مجـــال يجري فيـــه الحراك الاجتماعي هو قطاع البيروقراطية في مستوياتهـا المتوسطـــة والعليا ، اذ تلعب **السلطة في حد ذاتهـا دور رأس المال ، اي دورا في تحقيق التراكم الراسمالي** ، لهذه الفئة ، وتصبح بمثابة جسر للعبور الى « مملكة الملكية » .

ومن العوامل التي ساعدت على تفشي هذه الظـــاهرة ، منهج الحكم الذي عمل منذ اللحظات الاولى على بث انصـــاره وعملائه في جميع المؤسسات العامة والخاصة ، بالاضافـــة الى

الدين حسين وعبدالحكيم عامر وزكريا محيي الدين وحسن ابراهيم .. الخ .. بالاضافة الى خالد محيي الدين ويوسف صديق من الجناح الآخر . والغالبيـــة العظمى من هؤلاء ومن بعض من الضبـــاط الاحرار في السلطـــة مـــن ابناء البرجوازية المتوسطة .

انه كان يتوخى تجميد نشاط المعزولين والمبعدين عن السلطة من انصاره القدامى،وشراء سكوتهم عن طريق ربطهم اقتصاديا بالنظام ، او تحييدهم برشوتهم بامتيازات وارتباطات اقتصادية مما يدفعهم الى السلبية خوفا على مصالحهم ، فكانت تحيل هؤلاء الى مؤسسات القطاع العام وتشجعهم وتقدم لهم العون لاقامة المشروعات الاقتصادية ، خاصة في قطاع الاستيراد والتصدير الذي يعتمد على الحصول على الاذونات من الحكومة ، وفي النشاط التجاري . وقد ساعد التوسع في القطاع العام على التمادي في هذه السياسة ، اذ وجدت فيه متسعا من الوظائف لتعويض المعزولين من انصارها ، على شكل مرتبات حكومية مرتفعة وامتيازات ضخمة . وعلى سبيل المثال نجد ان ٤١ من بين ٦٠ سفيرا بوزارة الخارجية من ضباط القوات المسلحة السابقين . ون المعروف الشائع ان تجارة السوق السوداء للبضائع المهربة ـ ولشارع الشواربي ـ يتحكم فيها مجموعة من الضباط السابقين ايضا .

ومن هنا ، لا نستطيع الاخذ بنظرية «نظام التكنوقراط» ، رغم ان النظام السياسي في مصر يعتمد دون شك على البيروقراطية والتكنوقراط في مباشرة مهام الحكم وحمايته . **فهناك من التداخل والتزاوج العضوي بينهم وبين الطبقات الاجتماعية ما يصعب على اساسه ان نحدد خطا فاصلا ، اين تبدأ الحدود وأين تنتهي .**

وليس أدل على ذلك من ان البيروقراطية والتكنوقراط هم انفسهم الذين اجهضوا جميع القرارات والاجراءات الثورية الواديكالية التي اتخذتها القيادة السياسية في مرحلة «الذروة» من تطورها . وأفرغوا هذه القوانين « المسماة بالاشتراكية »

من كل محتوى لها في التطبيق العملي ، بسياسة واعية مخططة تستهدف التخريب والتمرد وتعبر عن موقف طبقي واضح ضد هذه الاجراءات وفي تعارض مع تلك السياسة .

وهذا الجهاز الضخم هو الذي اتخذ موقفا سلبيا تجاه مجموعة علي صبري ـ شعراوي ـ أمين هويدي ـ محمد فوزي ـ أي اليسار الناصري عندما قام السادات بانقلاب ١٤ مايو ، فتخلوا بذلك عن قادتهم « وأولياء نعمتهم » ولم يحركوا ساكنا للدفاع عنهم ، رغم ان هؤلاء كانوا يمسكون بكل مقاليد السلطة ـ الجيش ـ الداخلية ـ الامن ـ المخابرات ـ الاعلام ـ الاتحاد الاشتراكي . . الخ ـ **لان الانتماء الطبقي ـ للبرجوازية المتوسطة والكبيرة اساسا ـ يسبق أي ولاء وظيفي ـ لقادة البرجوازية الصغيرة ـ .**

لقد كان النظام الناصري يمثل البرجوازية المتوسطة اساسا ، ويعتمد على البرجوازية الصغيرة كقاعدة اجتماعية لحكمه . وهذا الواقع لا ينفي الاستقلالية النسبية للجهاز البيروقراطي . بل لقد حدث نتيجة الظروف الخاصة والمتميزة لعلاقات القوى الداخلية والعالمية ، ان نجحت « القيادة السياسية » للسلطة في ان تحرز استقلالية شبه كاملة عن الطبقات الراسمالية ـ مع استمرار ومن اجل حماية النظام الراسمالي وعلاقات الانتاج الراسمالية ـ وذلك في الفترة ما بين يوليو ١٩٦١ ونهاية ١٩٦٤ ، الا ان هذه الاستقلالية كانت تتمثل اساسا في شخصية « الزعيم » عبدالناصر ، اي انها لم تكن استقلالية الجهاز البيروقراطي ـ الذي اتخذ موقفا معاديا للاتجاهات السياسية لهذه المرحلة كما اوضحنا ـ بقدر ما كانت استقلالية القيادة السياسية في اعلى مستوياتها، ممثلة في

شخصية « القائد » .. الوصي الذكي على النظام الراسمالي ، الذي يريد « اسعاد الفئات » الدنيا الكادحة في اطار المجتمع الراسمالي !

الخريطة الطبقية للنظام الناصري قبل هزيمة ١٩٦٧

في عشية « نكسة » ١٩٦٧ كانت مواقع القوى الاجتماعية داخل التحالف الذي يجسده النظام الناصري على النحو التالي:

الوسط الناصري : وهذا الجناح يمثل مصالح البرجوازية المتوسطة التي تضم :

أ ــ الفئة الاجتماعية الجديدة التي تسمى « الطبقة الجديدة » بجناحيها المدني والعسكري .

ب ــ البرجوازية المتوسطة في الريف (٥ـــ١٠ افدنة) والفئة الدنيا من طبقة الفلاحين الاغنياء (١٠ـــ٢٠ فدان) ، بالاضافة الى قطاع واسع من الراسمالية المتوسطة في **مجالات الصناعة والتجارة والخدمات والمقاولات والعقارات ..**

وهذه الفئات وان كانت تبدو متشعبة المصالح باعتبار ان بعضها يشكل جزءا من القطاع الخاص والبعض الآخر يضم قيادات القطاع العام واجهزة الدولة ، الا انها في الحقيقة ذات مصالح متناسقة متداخلة، بحكم العلاقات والمعاملات التي تربط القطاع الخاص بجهاز الدولة والقطاع العام والذي نجح في غيبة الرقابة الشعبية في تسخير الملكية العامة لأدوات الانتاج

لخدمة راس المال الخاص ، وانتقال المهيمنين على المؤسسات العامة الى دائرة الملكية .

ولقد كان للوسط الناصري دور القيادة داخل التحالف ، رغم الضغوط التي باشرها الجناح اليميني ، والجناح العسكري من الطبقة الجديدة ★ . وللوسط الناصري بوجه عـام موقف وطني معادي للاستعمار ويتميز جناحه العسكري بعداء شديد للحريات وانكاره لحقوق الشعب واعتماده على اساليب القهر، المخابرات والتجسس والتعذيب . بينما توجـــد بعض الميول الليبرالية عند الجناح المـــدني وتستخدم سياســة الاحتواء واساليب العمل السياسي واطلاق الحد الادنى الضروري مــن مظاهر الحرية ، جنبا الى جنب مع اساليب القهر البوليسي .

ومن جهة اخرى فقد كان للجناح العسكري نظرة خطيرة واسلوب ضار فيما يتعلق بفكرة « القومية العربية » ، اذ كان يسعى الى تحقيق الوحدة عن طريق القسر والفرض ، لاعتماده على نشاط اجهزة المخابرات وتكوين شـــبكات من العنـــاصر الوصولية العميلة ، التابعة لجهاز المخابرات ، واحتضان بعض التنظيمات والاحزاب اليمينية (جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل ـــ حركة القوميين العرب ، قبل انعطافها نحو اليسار . . الخ) .

★ كانت القيادة العليا للجيش (مجموعة عبدالحكيم عامر وشمس بدران) تنتقل الى مواقع اليمين الناصري (قبل الهزيمة) كما أن صدمة الهزيمة جعلها تتجه الى الخيانة ، ولكننا لا يمكن أن نضع هؤلاء والجناح العسكري للسلطة في مجموعة ، في سلة واحدة .

وكان الوسط الناصري يرتكز في قيادته للتحالف على سيطرته على القوات المسلحة واجهزة الامن والمخابرات ، وغالبية كوادر الاتحاد الاشتراكي ، وجانب كبير من اعضاء مجلس الامة ، بالاضافة الى سيطرته على المواقع الرئيسية في الاقتصاد من خلال نفوذه في القطاع العام .

ويلجأ الوسط الناصري الى سياسة اقتصادية تستهدف تطوير الاقتصاد القومي وتوسيع امكانيات السوق الداخلي وفتح مجالات جديدة في الاسواق العربية (الدور الذي لعبته الراسمالية في سوريا) وتشجيع القطاع الخاص وتوفير كل التسهيلات لنموه . اما في قطاع الدولة فان تطلعات هذه الطبقة (خاصة جناحها البيروقراطي) للاستهلاك الترفي ، انعكست على اتجاهات الاستثمار ، فاتجهت الى الصناعات الاستهلاكية وانتاج السلع المعمرة (الثلاجات ، السيارات .. الخ) اكثر من عملها على تطوير الصناعات الثقيلة والصناعات الاستثمارية التي تشكل القاعدة الاساسية لانطلاق الثورة الصناعية . لذلك تميزت هذه الفترة بزيادة كبيرة في استهلاك الكماليات ، على عكس السلع الضرورية التي زادت زيادة محدودة للغاية .

وخلال العامين السابقين على النكسة تزايد نفوذ الشرائح العليا من البرجوازية المتوسطة ونمت قوة الجناح العسكري على حساب ممثلي البرجوازية الصغيرة .

اليسار الناصري وهو يعبر في الاساس عن مصالح البرجوازية الصغيرة . **وتتميز قيادة هذا الجناح عن قاعدته ،** فقيادته وان كانت في غالبيتها من اصول برجوازية صغيرة ،

الا ان عناصر متزايدة منها قد اثرت من خلال مواقعها القيادية، واخذت تنسلخ عن طبقتها وتنتقل الى مواقع طبقية اعـــلى ، ورغم ذلك ظلت هذه العناصر حريصة (من الناحية الوظيفيـــة اساسا) على الاحتفاظ بعلاقتها الوثيقة مع جماهير البرجوازية الصغيرة والاعتماد عليها ، مما يفســر التناقض القائم بـــين **سلوكها** من جهة **وفكرها المعلن** من جهة اخرى .

اما قواعد اليسار الناصري فتضم في الاساس عناصر من البرجوازية الصغيرة والمثقفين الثوريين كما تضم عناصر مـــن العمال والفلاحين ومن كوادر الاتحاد الاشتراكي وكوادر منظمة الشباب ، خاصة في المدينة . وفي مرحلة معينة لعب « خريجي معهد الدراسات الاشتراكية » وخريجي معهد منظمة الشبـــاب دورا نشطا في قيادة اليسار الناصري .

وكان اليسار الناصري عشية الهزيمة يمثـــل موقـــع الشريك الاصغر والاضعف داخل التحالف الذي يجسد « النظام الناصري » واليسار النـــاصري معـــادي للامبرياليـــة يتبنى « **اشتراكية البرجوازية الصغيرة** » ، وقواعـــده تتأثر بشـــكل متفاوت ــ وان كان مضطردا ومتزايدا ــ بالفكر الماركســي . وقيادات اليسار الناصري رغم عدائها للامبريالية الا انها تتميز بالتردد والخوف من الحركة الشعبية والعداء للتنظيم المستقـــل للطبقة العاملة . ويرتكز اليسار النـــاصري في الاســـاس الى مواقعه داخل الاتحاد الاشتراكي ومنظمـــة الشباب وداخـــل التنظيم الطليعي والدور القيادي لعبدالناصر داخـــل التحالف ، في حرصه على التوازن بين الفئات **المختلفة** من البرجوازيـــة

الوطنية ، بكفايته القيادية العالية وحسه المرهف ★ .

اليمين الناصري : وهو يمثل مصالح الشرائح العليا من الفلاحين الاغنياء (١٠–٢٠ فدان) وبعض شرائح كبار الملاكين الزراعيين (٢٠–٥٠ فدان) وكبار الرأسماليين الوطنيين الذين يشتغلون في مجال المقاولات والتجارة والخدمات والبناء والانشاءات (المقاولات) . وقد أضيرت بعض عناصر هذا الجناح على اثر تأميمات يوليه ١٩٦١ ، وباجراءات فرض الحراسة – « التأديبية » على عدد من « المتمردين » من ابناء هذه الفئة . كما وجهت الى هذا الجناح ضربات سياسية تمثلت في اقصاء بعض ممثليه في القيادة السياسية (جمال سالم – البغدادي – كمال الدين حسين – حسن ابراهيم – عبدالمنعم القيسوني .. الخ) وذلك على اثر اختلافهم حول قضايا جوهرية (حرب اليمن – اجراءات يوليو .. الخ) ولكن هذه الاجراءات والقرارات الاقتصادية والسياسية لم تمتد الى الطبقة ككل أو مجموع ممثليها في السلطة والقيادة ، ولم تصف نفوذ البرجوازية الكبيرة في المجتمع أو في اجهزة النظام الناصري ، لانها لم تصف الاساس المادي والاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة .

فلقد بقيت القطاعات الرئيسية من هذه الفئة لم تمس ،

★ مقالات علي صبري في جريدة الجمهورية في اوائل عام ١٩٦٧ واضحة الدلالة في تعبيرها عن فكر البرجوازية الصغيرة . ولكن ، مما تجدر الاشارة اليه انها جاءت بعد تنحيته من رئاسة الوزارة وفي ظروف ضعف مركز الجناح اليساري داخل التحالف .

واحتفظت بمكانتها ونفوذها ، كما استمر للجناح اليميني ممثليه داخل السلطة (زكريا محيى الدين — حسن عباس زكي — سيد مرعي) وفي أجهزة الدولة والقطاع العام وداخل مجلس الامة (احمد سعيد — محمد حلمي الغندور — علوي حافظ .. الخ) وداخل الاتحاد الاشتراكي (الشرباصي — طعيمة الجرف — رفعت المحجوب — أحمد خليفة .. الخ) .

ولهذا الجناح موقف معاد من الثورة الاجتماعية وهو من دعاة التفاهم مع الغرب والولايات المتحدة الامريكية بصفة خاصة ، وهو يعادي كل من « الاشتراكية العلمية » — ونعني العلمية حقا — واشتراكية البرجوازية الصغيرة على حد سواء، كما يعادي التأميم والقطاع العام ويتعاطف مع اليمين الرجعي ومع الرجعية العربية ، ويضمر العداء للقوى الثورية العربية .

ومن الصعوبة بمكان وضع حدود فاصلة واضحة بين اليمين الناصري واليمين الرجعي ، خاصة عندما ينتعش الاخير وفي ظروف الجزر الثوري ، ومع تطور عملية الاستقطاب داخل المجتمع . فاليمين الناصري على استعداد دائم للخيانة ، والانتقال الى مواقع معادية والهجرة الى معسكر القوى المضادة للثورة . هذا بالاضافة الى أن اليمين الرجعي كان يتدثر بثوب ناصري ، بينما يضمر الكراهية والعداء للناصرية ، وذلك بهدف التسرب الى مواقع مؤثرة يستطيع منها مزاولة تآمره على النظام .

الهزيمة وتفجر الصراع الطبقي :

كان من الطبيعي ان تفجر هزيمة ١٩٦٧ التناقضات

والصراع الطبقي داخل المجتمع المصري ، بعد ان كشفت الستار عن عجز البرجوازية الوطنية (المتوسطة والصغيرة) ، ليس فقط عن انجاز مهام الثورة الوطنية الديمقراطية حتى نهايتها ، بل وايضا واساسا **عجزها عن حماية الاستقلال الوطني .**

ــ وتأهبت القوى المضادة للثورة للانقضاض على السلطة من اجل تحقيق الهدف الرئيسي للعدوان الصهيوني ، وهو الاطاحة بنظام الحكم الوطني في مصر ★ . وبدأت هذه القوى تتحرك بجرأة . فتعزو الهزيمة الى التحولات الاجتماعية وسياسة هدم اعمدة المجتمع (اي الراسمالية الكبيرة) وتطالب باجراء تغيير كامل في السياسة المصرية في الداخل والخارج ، بالعودة الى الاعتماد على القطاع الخاص القوي بمبادراته وخبراته وكفايته ، والعزلة عن العالم العربي « بمشاكله » ، وفض التحالف بين مصر والدول الاشتراكية ، والانفتاح على الغرب ، خاصة الولايات المتحدة ، التي كان لاعتماد اسرائيل عليها الفضل في انتصارها الساحق . فهي ترى ان التحالف مع امريكا هو عامل النصر والحل الوحيد لمشكلة الارض المحتلة وحينئذ سوف تساعد الولايات المتحدة على اجلاء الجيوش الغازية عن سيناء (كما حدث عام ١٩٥٦) وقد صحب هذه الحملة رفع شعارات الديمقراطية والحريات .

★ من النقاط السلبية في تاريخ جمال عبدالناصر ، اقدامه على التنحي عن السلطة وتخليه عن المسؤولية في ظروف يعلم علم اليقين أن في تصرفه هذا تسليم للبلاد الى قوى الاستسلام ، وترشيح زكريا محيى الدين بالذات لخلافته يتضمن هذا المعنى .

ـــ وتحرك الجناح العسكري (من الطبقـــة الجديـــدة) بقيادته اليمينية في محاولة للقيام بانقلاب عسكري يطيح بجمال عبدالناصر ، بهدف التستر على مسؤوليتـــــه في الهزيمـــــة المصرية ، بعد ان حاول القاء تبعة الهزيمة على عاتق الاتحاد السوفيتي ، الذي نصح بعدم البداية بتوجيه الضربـــة الاولى ، وعلى عاتق عبدالناصر الذي استجاب للنصح ومنع«الجنرالات» من البدء بالهجوم على اسرائيل !

ـــ وحاول الجناح المدني تبرير الهزيمة بارجاعهـــــا الى اسباب تكنولوجية وحضارية بحتة معزولـــــة عن أسسهـــا السياسية والاجتماعية والاقتصادية . فالهزيمة لم تحدث نتيجة قصور في طبيعة النظام القائم ، وانمـــا نتيجـــة اخطاء فرديـــة ـــ جاءت اساسا من قيادة الجيش ـــ . وفي مواجهـــة المطلب الشعبي الكاسح بالتغيير ، نفت اي حاجة الى تغيير جذري في السلطة . وعلى العكس كان رأي هؤلاء ان الحل يكمن في تثبيت النظام ودعمه « وتطهيره » ـــ من بعض العناصر الفاشلـــة ـــ هذا بالاضافة الى تدعيم التحالف الوطني ، لتعبئـــة كل القوى الوطنية ، بمفهوم الحرص على « كسب » البرجوازية الكبيرة ، في نفس الوقت الذي عملت فيه على اجهاض الحركة الشعبية وتسريح المندفعين على مراكز التدريب من ابناء الشعب .

وجاء تشكيل الوزارة الاولى بعد الهزيمة مخيبـــا لآمـــال الجماهير ، اذ أعيدت للسلطة عناصر كان قد سبق عزلها بتهمة ولائها للغرب (مثل القيسوني) . وتمســـكت القيـــادة بحصر السلطة في ايدي مجموعة صغيرة من انصارها ، واستبعاد اي مشاركة بواسطة القوى الشعبية. ورغبة في تهدئة الرأسمالية « وكسبها » قدمت لها التسهيلات والتيسيرات بسخاء ، وفتحت

الابواب على مصراعيها لاستيراد السلع الكمالية، مع الاعفاءات الجمركية ، ورفعت الحراسات المفروضة على الغديد من كبار الملاكين ، في نفس الوقت الذي زادت فيه من الضرائب غير المباشرة التي يتحمل الكادحون عبئها الاساسي ، ورفعت اسعار بعض السلع الشعبية .

وبعد اتخاذ بعض الخطوات الجزئية غير الفعالة للحد من الدخول المرتفعة في القطاع العام والحكومي ، التي قصد بها استيعاب الضغط الشعبي ، اعادت معظم الاستقطاعات من البدلات اليهم فيما بعد . كما صدرت قرارات جمهورية تثبت رؤساء مجالس ادارة المؤسسات والمديرين في مراكزهم وتحميهم من فقدان مناصبهم ، وجمعت بين المسؤولية على الانتاج والمسؤولية السياسية ، بأن جعلت رؤساء مجالس الادارة هم المسؤولون السياسيون عن مؤسساتهم ، واعطتهم صلاحيات مطلقة ادارية وسياسية ، وانتزعت عمليا اي حق للرقابة والاشراف من جانب العاملين مما جعل التكنوقراط يتمتعون بما يشابه حقوق الملكية الخاصة للمؤسسات الانتاجية التي يديرونها . وتم كل ذلك تحت دعوى « كفاية الانتاج » .

وقد طرح زكريا محيى الدين نائب رئيس الجمهورية وعضو اللجنة التنفيذية العليا في اجتماعات اللجنة المركزية — في اعقاب الهزيمة — خطا متكاملا يدعو الى التراجع في ميدان التحول الاجتماعي ويطالب بسياسة « انكماشية » مع التيسير على القطاع الخاص .. الخ . وتحت الضغط الشعبي فقد زكريا محيى الدين موقعه القيادي داخل النظام ، وفصلت مجموعة من اعضاء مجلس الامة اليمينيين (احمد سعيد — علوي حافظ) ، لكن موقف التهادن والتحالف مع اليمين ظل

قائما . ليس هذا فحسب ، بل أن السياسة التي طرحها زكريا محيى الدين واقصي من اجلها ، قد طبقت بحذافيرها فيما بعد .

— وفي الجانب المقابل ، كانت الانتفاضة الشعبيـــة في ٩ـــ١٠ يونيو التي قطعت الطريق على الثورة المضادة المناوئـة واحبطت خططها. ونجح عبدالناصر بالاستناد الى هذه الحركة في تصفية مجموعة عبدالحكيم عامر ـــ شمس بدران ـــ صلاح نصر ، كما ان هذه الانتفاضة اقامت سدا بشريا ضد اتجاهـات الاستسلام التي برزت الى السطح . وكانت الجماهير تنشـد « **التغيير** » ، فرفعت شعارات **التغيـــير والجدية وحمايـة المكتسبات الاجتماعية ومواصلة النضـــال حتى النصر وطالبت بالسلاح وتنظيم المقاومة الشعبية ..** الخ ، تعبيرا عن ارتفاع مستوى الوعي واليقظة الجماهيرية ، رغم الطابـع التلقـائي لهذه الحركة .

وبدات القوى الشعبية تبلور خطا محددا لمقومات النصر فرفعت شعارات : تحويل اقتصاد مصر الى اقتصـاد حرب ، القضاء على كل مظاهر التبذير والاسراف ، التعبئة العامة لكل موارد مصر المادية والبشرية والمعنوية من اجل حرب شعبيـة طويلة مع اسرائيل ـــ عزل اليمين ، ومشـاركة قوى الشعب العاملة الكادحة في السلطة .

ولقد برزت التناقضات بين القوى الاجتماعية المختلفـة حول القضايا الاساسية التي طرحت نفسهـا في اعقـاب الهزيمـة .

الموقف من العدوان الاسرائيلي :

ـــ رفعت القوى المضادة للثورة شعار الاعتراف بالواقع الاسرائيلي ، والسعي الى التوصل لتسوية منفردة مع العدو ، بمساعدة الولايات المتحدة الامريكيـــة ومقابل تنـــــازلات « في السياسة الناصرية » الخارجية والداخلية ، ابتغاء رضى امريكا والغرب عن مصر ولاقناعها بالتدخل في مصلحتها . وابـــــدت استعدادها للتفريط في الارض اما بدعوى ان سينـــاء صحراء جرداء ، او بالمناداة بتأجيل مشكلة التحرير الى اجل غير مسمى وان نبدأ في تطوير اقتصادنا وتقويتــــــه اولا ، فكانوا يقدمون نموذج فورموزا في الصين !

ـــ نادى الوسط الناصري بالسعي الى التوصل لتسوية سليمة عن طريق الولايات المتحدة أيضا ـــ فهي القـــادرة على ممارسة الضغط على اسرائيل ـــ مع الضغط بتكديس السلاح والتهديد بالحرب والمساومة على « الوجود » الســـوفييتي في مصر وعلى « مراعاة » المصالح الغربية في المنطقة والانفتـــاح على الغرب والاعتدال في السياسة الداخلية والعزلة عربيـــا ، ولذلك يستبعد الوسط الناصري موضوعيا الحل العســـكري ، فيسقط من اعتباره اعداد الشعب للمعركة ويسخر من حـــرب التحرير الشعبية الشاملة . (الاختلاف مع الواقع «الجغرافي» الفيتنامي « وحرصا » على الاقتصاد الوطني .. الخ)

ـــ اما اليسار الناصري في السلطة فقد كانت قيادته تطمع للتوصل الى تسوية سلمية من خلال القيام ببعض العمليـــات

العسكرية المحدودة على اساس الاعتماد على القوات المسلحة (نظرية التخصص) ، اذ تخشى التعبئة الجماهيرية ، فتقصر دور الجماهير على زيادة الانتاج وأن « يؤدي كل انسان عمله باخلاص في مجال اختصاصه » . وهي تساوم أيضا ولكن في حدود أضيق وبتنازلات أقل من الوسط الناصري ، وترفض التفريط في الارض .

اما قاعدة اليسار الناصري فكانت تدرك استحالة التوصل الى حل سلمي مع العدو وتعتبر المعركة هي الطريق الوحيد لازالة آثار العدوان وتطالب بالمشاركة الشعبية في المعركة والتعبئة العامة للمواطنين (لجان المواطنين من أجل المعركة) . والواقع ان شعار عبدالناصر « ما اخذ بالقوة لا يسترد الا بالقوة » هو تعبير عن هذا الاتجاه ، وان كانت السلطة وقيادتها لم تعمل ابدا على تنفيذ هذا الشعار .

— ويرفض اليمين الناصري في الاساس اي معركة أو تفكير في حل عسكري ، وبالتالي يرفض أي تفكير في اعداد الشعب لها ، وهو يروج لأساليب العمل الدبلوماسي « والسياسي » .

— والتقى اليمين الناصري والقوى المضادة للثورة في شن حملة ضارية شعواء على علاقاتنا بالاتحاد السوفيتي والمعسكر الاشتراكي وسعيا جاهدين لنسف هذه العلاقات . وطالبوا بضرورة عودة وتحسين العلاقات مع الولايات المتحدة، وحاولوا تصوير الاستعمار الامريكي على انه وحده القادر على انقاذنا من الاحتلال الاسرائيلي وحل ازمتنا الاقتصادية . كما روج اليمين الناصري للتعاون مع الولايات المتحدة معلنا شعارات « **عدم التناطح مع امريكا** » والسعي الى « **تحييدها** » ، ودعا

الوسط الناصري الى قيام علاقات مع الجانبين على اسس مصلحية انتهازية بحتة . اما اليسار الناصري فقد تمسك بالعلاقات مع المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفيتي وطالب بدعمها وتوسيعها على اساس ان التحالف بيننا وبينه هو تحالف استراتيجي .

الموقف من التحول الاجتماعي :

انتهزت القوى المضادة فرصة الهزيمة لتدعو الى تقويض ما تحقق في البلاد من تحولات اجتماعية ، ونادت بتصفية القطاع العام والغاء التأميمات والاصلاح الزراعي واعادة الاراضي ووسائل الانتاج الى اصحابها السابقين ورفع الحراسات . والبعض الاكثر ذكاء طالب بعودة غالبية هذه المشروعات فيما عدا الاراضي التي وزعت على المنتفعين ، وبعض المشروعات الصناعية الثقيلة .

وباسم « النكسة » وآثارها طالب اليمين الناصري بوقف خطط التنمية وعمليات التصنيع الثقيل وتقليص القطاع العام وتصفية الحراسات واطلاق الحرية الاقتصادية وفتح الابواب من جديد لرؤوس الاموال العربية والاجنبية .

— اما الوسط فهو بدوره رحب بفتح مجالات الاستثمار امام رأس المال الاجنبي ، ولكنه طالب بتحديد مجالات نشاطها ووضع بعض القيود في هذا المجال حماية للانتاج الوطني ، كما رفض دعاوي القوى المضادة واليمين الناصري بالعودة للوراء والانتكاس الجذري ، ولكنه سعى الى تجميد التحول

الاجتماعي ووقفه في هذه الحدود ، مع التوسع في التيسيرات للقطاع الخاص بحجة الاحتياج لمبادرات الراسمالية وخبراتها من جانب ، وبدعوى الوحدة الوطنية التي تفرضها ظروف المعركة من جانب آخر . فالوسط الناصري يرفض تصفية القطاع العام ، ولكنه لا يعترض على اعادة بعض القطاعات التي ثبت فشل الدولة أو المؤسسات العامة في ادارتها ، وقد أعيد فعلا الانتاج السينمائي ودور السينما الى القطاع الخاص، كما تتصاعد نغمة تسليم قطاع النقل للمشروعات الفردية القادرة على ادارتها بكفاية ، عجز عنها القطاع العام . وهو ايضا يرفض احياء الامتيازات الطبقية للطبقات القديمة ولكنه يعمل على حماية امتيازات «الطبقة الجديدة» ويرفض المساس بها . وهذه الفئة تعادي « الاشتراكية » وتخشاها ــ حتى بمفهومها البرجوازي الصغير ــ ، ولكنها لا تجهر بهذا العداء وانما على العكس تشيد بها وتلوكها كشعارات مفرغة من المضمون .

وبطبيعة الحال تختلف مواقف قيادة اليسار الناصري عن قاعدته ، وان كانا يتفقان على معارضة السماح بتغلغل رؤوس الاموال الغربية ويقفا في وجه محاولات القوى المضادة واليمين الناصري للانتكاس بالمكاسب التي تحققت في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، أما القاعدة فهي تنشد المزيد من خطوات التحول الاجتماعي ، بينما القيادة تتجه الى تنشيط القطاع الخاص والمشروع الحر ، مع عدم المساس بالقطاع العام في حجمه ومجالات نشاطه الحالية .

الموقف من الديمقراطية

ــ في اعقاب الهزيمة طالبت القوى المضادة بالافراج عن

الاخوان المسلمين وبرفع العزل السياسي عن ابناء الطبقات الاقطاعية والرأسمالية الكبيرة .

ودعا اليمين الناصري الى ألوان من الديمقراطية التي تفيد اساسا القوى الرأسمالية . وبدأ ينمو في هذه الاوساط اتجاه ليبرالي زائف يتبناه اليمين الوطني واليمين الرجعي بدرجات متفاوتة يتزعمه محمد حسنين هيكل وعدد من اقطاب الثورة والنظام القدامى ومن المسؤولين في السلطة والمؤسسات العامة (بغدادي — القيسوني — سيد مرعي .. الخ) . ويدعو هذا الاتجاه الى اطلاق الحريات التي تقف عند حدود خدمة مصالح هذه الفئات وحدها ، الحريات التي تسمح بالهجوم على كل الاتجاهات التقدمية واستغلال سلبيات القطاع العام للدعوة الى تصفيته والى اطلاق المبادرات للقطاع الرأسمالي والمشروع الخاص والغاء الاجراءات « التعسفية » برفع الحراسات .. حرية التنظيم وتشكيل الاحزاب (فيما عدا المارقين من الشيوعيين بطبيعة الحال !) .. حرية التعبير، والكلمة التي تدعو الى«الاعتدال»بمعنى النكوص على الاعقاب، واعادة « الحقوق لأصحابها » ، وتروج للتحالف مع كل القوى العربية — أي الرجعية العربية — من اجلوحدة الصف العربي « وتنقية الجو العربي » — فكل العرب مهددون ومن ثم تجمعهم وحدة الهدف — وتطالب « بموازنة العلاقات في المجال الدولي مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي » واعادة العلاقات مع الاتحاد السوفيتي الى « حجمها الطبيعي » وفتح الابواب على مصراعيها لرؤوس الاموال الغربية (مقالات ابو شادي رئيس مجلس ادارة البنك المركزي الشهيرة في الاهرام) ، ثم التهوين من اهمية سيناء « الصحراء الجرداء » .. الخ من افكار روجت لها اقلام ممثلي هذا الاتجاه .

ــ اما قيادات اليسار الناصري في السلطة فبمقدار رفضها منح الحريات للقوى المضادة واليمينية الا انها تخشى في نفس الوقت اطلاق الحريات للجماهير الشعبية وتفزع من اي تحرك جماهيري ، وتعمل بعقلية الوصاية على الشعب والاعتماد على الاجراءات الفوقية وتغليب الاساليب الادارية ، والمبادرة الى استخدام اجهزة القهر البوليسي ضد المعارضة ، جنبا الى جنب مع سياسة الاحتواء والاستيعاب .

البرجوازية تتمسك بمنهج الهزيمة

ورغم مرارة الهزيمة ودروسها ، فان النظام الناصري عجز عن تجاوز سلبياته ولم يستجب لرغبات ومطالب جماهير ٩ و ١٠ يونيو باحداث تغيير جذري . وما ان صمد النظام لزلزال « النكسة » ، وتخطى عنق الزجاجة بفضل الدعم والحماية الشعبية ، حتى اجهض ارادة الشعب في التغيير الجذري ، باجراءات سطحية ذات طابع توفيقي ومظهري .

ورغم ان احداث « النكسة » قد اثبتت عجز البرجوازية وكشفت عن عقمها فيما يتعلق بحماية الاستقلال الوطني .. وان الطبقة العاملة هي وحدها القادرة على التحديد الواضح المبدئي والثابت لاستراتيجية ثورية ، وهي وحدها المؤهلة لقيادة تحالف القوى الثورية ، فقد تشبثت البرجوازية الوطنية باحتكار السلطة ، ورفضت التسليم بالدور القيادي للطبقة

العاملة .. وهذا طبيعي .. ولكنها ايضا تمسكت برفض مجرد توسيع اطار التحالف باشراك العمال وفقراء الفلاحين او تعديل صيغة الاتحاد الاشتراكي التي ثبت فشلها في اقامة تحالف شعبي وطني .

وقد ترتب على هذا الموقف اضعاف مركز النظام الناصري ككل ازاء ضغوط اليمين الذي نجح بالفعل في انتزاع عديد من المكاسب والمواقع :

ـ تم تسريح المقاومة الشعبية

ـ جمدت منظمة الشباب الاشتراكي واستبعد منها العناصر الماركسية والثورية ، وتأجلت انتخابات المستويات العليا عاما بعد عام .

ـ استخدمت اساليب الكبت البوليسي ضد القوى الوطنية اليسارية ، واعتقل عدد من الشيوعيين القدامى ومن اعضاء منظمة الشباب والعمال بتهمة الشيوعية .

ـ تدعمت سيطرة الراسمالية بتخفيف اجراءات الحراسات وتصفية بعضها تحت ستار متطلبات المعركة وما تستوجبه من توسيع نطاق التحالف الوطني ، واجهض شعار اقتصاد الحرب . واتخذت الدولة سياسة توفير السلع الاستهلاكية الكمالية وتسهيل استيرادها وتخفيض التعريفة الجمركية وخلق انماط استهلاكية جديدة ترفيهية ـ وهي سياسة تحاربها الحكومات الوطنية (حتى في ظروف السلم العادية وفي مراحل الرخاء) ـ لانها تؤدي الى بعثرة الموارد

المحدودة للبلاد وتخريب معنوياتها ، في وقت هي أحوج فيه الى تعبئة كل الامكانيات لتحرير الارض والاعداد لحرب طويلة ببناء المرافىء والطرق البديلة والمخابىء وتوفير مخزون من السلع الاستراتيجية .. الخ ، من مهام كانت تتحاشى مجرد اثارتها .

وتدعمت سلطة ونفوذ رؤساء مجالس الادارات في شركات القطاع العام ، مما جعل اشراك العمال والعاملين عامة في مجالس الادارة والتنظيمات النقابية مجرد حبر على ورق .

— وقد اصاب ذلك كله الجماهير الشعبية بخيبة امل بالغة . وتراكمت عوامل فقدان الثقة ، فما أن أعلنت الاحكام المخففة ضد المسؤولين عن « نكسة » الطيران حتى انفجرت غضبة الجماهير ، وتحركت جموع العمال والطلبة معبرة عن السخط الشعبي من اسلوب النظام الناصري في معالجة عواقب الهزيمة .

ولقد حاول اليسار الناصري من خلال عناصره في منظمة الشباب والاتحاد الاشتراكي الاشتراك في مظاهرات الطلبة والعمال في البداية بهدف احتواء **حركة فبراير ١٩٦٨** الثورية . ولكن اتساع نطاق المظاهرات والتحول السريع في شعاراتها ، أفزع قيادة النظام واليسار الناصري ودفعه الى الالتجاء للقمع. ونجح النظام — بالقمع مع الاحتواء — في اجهاضها . وصدر بيان ٣٠ مارس وتقرر اعادة بناء الاتحاد الاشتراكي . وعاصر هذه المرحلة نشاط واسع من جانب الجماهير الكادحة ، وتميزت الحركة بالوعي السياسي والحاسة الطبقية وان افتقدت عنصر التنظيم والاستقلالية . لكن في هذه الفترة ايضا بدأ

نشاط من جانب بعض الحلقات الماركسية ولعبت القوى التقدمية دورا نشطا بين الجماهير .

وخلال المؤتمرات التي سبقت انتخابات الاتحاد الاشتراكي ارتفعت شعارات ثورية عديدة ، كالمطالبة بتسليح الجماهير وتكوين جيش الدفاع الشعبي والمطالبة بالديمقراطية وحرية التعبير ، باتاحة فرص واشكال المشاركة الشعبية الفعلية في السلطة للفئات والطبقات الوطنية جميعها ، واعادة تعريف العامل والفلاح لضمان تمثيل اصدق داخل التنظيمات السياسية والجماهيرية ، وتطهير اجهزة الدولة من العناصر الرجعية والتمسك بالمكاسب الاجتماعية والاقتصادية والمحافظة عليها وتطويرها ، المطالبة باقتصاد حرب حقيقي والوقوف بحزم ضد اتجاهات التبذير والاسراف ، والمطالبة بضغط وتقليل الفوارق بين الدخول وتحميل البرجوازية المتوسطة والبيروقراطية والتكنوقراط والقطاعات العليا من البرجوازية بنصيب أكبر من اعباء المعركة .. الخ .

ولكن نتائج انتخابات الاتحاد الاشتراكي جاءت لتؤكد طبيعة الاتحاد الاشتراكي كتنظيم للبرجوازية الوطنية ، رغم اقصاء كوادر يمينية عديدة (حاتم — الشرباصي — حسين كامل بهاء الدين ..) ، كما حرمت الجمهرة الكبرى من الشيوعيين — وبعض قيادات اليسار الناصري نفسه (الاكثر راديكالية) — من دخول المعركة الانتخابية ، لحجب عضوية الاتحاد الاشتراكي عن نسبة كبيرة منهم .

وطبقا للتقاليد الناصرية ، سرعان ما تاهت وثيقة ٣٠

مارس في دهاليز السلطة ، وقبرت المبـــادىء التي تضمنهـــــا البيان قبل ان يجف الحبر الذي كتب بـــه . وتراكمت عوامـــل السخط من جديد وبسرعة لتتفجر حركة نوفمبـــر ١٩٦٨ ★ . فواجهتها الحكومة بأبشع اساليب الارهاب البوليسي خاصـــة بعد ان تعددت التحركات الشعبية ــ ثلاثة تحركات جماهيرية واسعة في اقل من عام ونصف العام ــ فبدأت السلطة تشـــعر بأن الامور تفلت من ايديها ، واصبحت سياســـــة الاحتواء لا تجدي ، فلجأت الى العنف وحده . وكان لعبدالناصر قول ، له دلالته في خطابه امام المؤتمر الوطني في نوفمبـــر ١٩٦٨ اذ كرر اكثر من مرة انه ((**اذا لم نستطع ان نقود فسوف نحكم**)) !

أعقب ذلك حملة تطهير واسعة في مختلف المؤسســـات ، وفي ٧ يناير ١٩٦٩ صدر اعلان دستوري ينص على ان فقـــدان عضوية الاتحاد الاشتراكي تعتبر سببا لفقدان عضوية مجلس الامة ، بما يعنيه ذلك من هيمنة الاتحاد الاشتراكي (الـــــذي يخضع لسيطرة السلطة التنفيذيـــة بـــدوره) على السلطـــة التشريعية .

ثم صدرت قوانين الاصلاح القضائي في نهايـــة اغسطس

★ اتهمت حركة نوفمبر ١٩٦٨ بانها حركة رجعيـــــة . ولا شـــك أن قوى الرجعية وعناصر من الاخوان المسلمين قد شاركت فيها . الا أن هذه المشاركة من جانبهم لا تنفي حقيقة ان قطاعات جماهيرية واسعة وقوى يسارية قد خرجت تعلن عن سخطها ، دون اي ارتباط أو تعاطف مع القوى الرجعية . ولقـــد حاولت السلطة كعهدها دائما ان تعزو هذه الحركة ((لايدي أجنبية)) و ((قوى خارجية)) واسرائيل نفسها ، واخرجت من ((مخازنها)) الجاسوس ((حداد)) لتلوث به الحركة في مجموعها . وهي نفس الخطة التي اتبعتها وتتبعها دائمـــا حتى يومنا هذا .

من نفس العام التي تضمنت حل الهيئات القضائية واعادة تشكيلها ، مما يؤكد هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية .

وكان من الطبيعي ان يستغل اليمين هذه السلبيات وان يستفيد من عزله النظام واتساع الهوة بين السلطة والجماهير الشعبية ، فيزاول اعظم قدر من الضغوط ويحرز المزيد من المواقع والمكاسب . وتمكن اثرياء الريف من اجهاض القانون المحوري لثورة ٢٣ يوليو وذلك **بتعديل قانون التعاون الزراعي** ليرفع حد الملكية لأربعة اخماس مقاعد الجمعيات التعاونية من اقل من خمسة فدادين الى مالكي ما اقل من ١٠ فدادين . والاخطر من ذلك ان التعديل تضمن نصا يحرم الفلاحين الاميين من عضوية مجالس ادارة الجمعيات الزراعية ، مما يعني حرمان ٩٦ر٤٪ من الفلاحين طبقا للارقام الرسمية ــ وقد صدر هذا التعديل في عام ١٩٦٩ ، فأخضع هذه الجمعيات كلية لنفوذ وتحكم الرأسمالية الريفية المتوسطة والكبيرة .

كذلك رفعت الحراسات عن عدد كبير من الملاكين الزراعيين ، والغي نظام التسويق التعاوني ففتح المجال أمام الرأسمالية الريفية لتمويل وتسويق محاصيل فقراء الفلاحين بشروط مجحفة . وبطبيعة الحال ظل الانتاج الزراعي معفى من ضريبة الارباح .

وقد اوردنا هنا بعض النماذج التي تكشف عن استشراء نفوذ اليمين الناصري وكبار الملاكين الزراعيين في المرحلة السابقة على وفاة عبدالناصر .

وقد تميزت هذه الفترة بتصاعد التناقضات بين اليسار الناصري من جانب وبين الوسط واليمين الناصري داخل السلطة ، مع انتعاش اليمين الرجعي وتسرب بعض عناصره داخل مؤسسات الحكم . وقد بدأت مقدمات التحالف بين الوسط واليمين الناصري منذ هذه المرحلة المبكرة. ومن المظاهر العلنية لهذا الصراع حملات محمد حسنين هيكل ضد الاتحاد الاشتراكي .. وحملات كتاب اليسار الناصري في جريدة الجمهورية على الخط الذي تبناه هيكل والافكار التي كان يطرحها بجريدة الاهرام . وما أن مرض عبدالناصر مرضا استوجب احتجابه مدة عن مسرح الاحداث حتى احتدم هذا الصراع ، واتهم الاهرام علي صبري صراحة « بالتهرب من اجراءات الجمارك » وتم ابعاده عن مسؤوليته في الاتحاد الاشتراكي ثم اقصاء محمود امين العالم من رئاسة مجلس ادارة اخبار اليوم ثم تعيين انور السادات نائبا لرئيس الجمهورية .

وظل النظام على تمسكه باجهاض اي تحرك شعبي ورفضه لأي نوع من التعبئة أو المشاركة الجماهيرية ، فأجهض عن قصد ثلاث تنظيمات للكفاح المسلح قامت بمبادرة او بضغوط والحاح في المطالبة من جانب الجماهير الشعبية ، **المقاومة الشعبية ، جيش الدفاع الشعبي ، فلجان المواطنين من اجل المعركة** ، ورغم « حرب الاستنزاف » وفي خلال فترة — قياسية — لا تزيد على ثلاث سنوات ! مما يكشف عن مدى فزع وعداء البرجوازية الوطنية لأي تنظيم جماهيري ديمقراطي حقيقي ، حتى وان كان ذلك على حساب « الوطن » .

وهكذا كان من الطبيعي أن تنتهي « حرب الاستنزاف »

بأن تقبل القيادة الناصرية أول مبادرة امريكية — مبادرة روجرز في صيف ١٩٧٠ — عملا بمنطقها « **الحل لن ياتي الا عن طريق امريكا** ★ » .

وفي مجال السياسة العربية ارتفع مرة اخرى شعار « وحدة الصف العربي » لتبرير الانفتاح على الانظمة الرجعية العربية . وتحسنت العلاقات مع السعودية ، اذ كان الاعتماد على السعودية والكويت في سد العجز المالي المترتب عن فقد بترول سيناء واغلاق قناة السويس — تنفيذا لقرارات مؤتمر الخرطوم — يشكل أداة ضغط على النظام الناصري لصالح سياسة التهادن مع الانظمة الرجعية العربية ، والتخلي عن الحركات الثورية في الخليج العربي واليمن الشمالية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ارضاء للسعودية وكسبا لودها .

وفاة عبدالناصر يفجر من جديد الصراع على السلطة :

ادت وفاة عبدالناصر الى اختلال توازن القوى داخل التحالف الطبقي القائم الذي يجسده النظام الناصري وتجدد الصراع على السلطة .

والواقع انه مع احتدام الصراع داخل السلطة الناصرية

★ مع الفارق بطبيعة الحال بين اسلوب عبدالناصر ومواقفه وبين منهج قيادة ١٤ مايو .

وتصاعد عملية الاستقطاب داخل المجتمع ، كان من الطبيعي أن تنعكس هذه الاوضاع داخل النظام ، وان يعـاد ترتيب القوى الناصرية مع تزايد نفوذ الرجعية من جانب ونمو المد الثوري والحركة الجماهيرية من جانب آخر ، ونتيجة تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية ، واساسا بسبب استمرار الاحتلال الصهيوني وبقاء القضيةالوطنية بلا حل ودون أن تبدو في الافق احتمالات لحل عاجل .

وكما اوضحنا فيما سبق نجد ان مقدمات عملية الاستقطاب هذه بدأت في مرحلة مبكرة بعد « النكسة » وبرزت خلال الاعوام التالية ١٩٦٩ و ١٩٧٠ . فقد انشق الوسط الناصري ليستقطب في اتجاه أو آخر ، **وتبددت معظم قوى التيار الوسطي لتصب في القناتين الرئيسيتين لليمين واليسار الناصري** ، وبقي الوسط ضعيفا مهلهلا لا فاعلية له أو وزن يذكر في الحياة السياسية . فنحن نجد ان برنامج زعيم اليمين الناصري — زكريا محيى الدين — والذي أقصي من اجله ينفذ بكامله بعد عزله ★ .

وقد تحالف الوسط واليمين الناصري حول كثير من الاهداف المشتركة وتضامنا في عديد من المواقف ضد اليسار

★ كما ان « بيان العشرة » الذي صدر فيما بعد ، وهاجمه السادات بعنف قام بعد ذلك مباشرة بتطبيق كل ما يتضمنه من مطالب ، واكثر . وهو البيان الذي ارسله عشرة من قادة اليمين الى الرئيس السادات محددا برنامجا لهذا التيار ، ووقعه البغدادي وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم والشرباصي ومدكور والشناوي ود. رشوان .

الناصري .

انضم الى اليمين الناصري الشرائح العليا من الراسمالية المتوسطة وخاصة تلك التي تعمل في المجالات شبه الطفيلية كالتجارة والمقاولات والخدمات . كما استوعب اليمين الناصري القيادات البيروقراطية والتكنوقراطية . اما غالبية العاملين في مجالات انتاجية ، خاصة البرجوازية المتوسطة الصناعية ، وبدرجة اقل البرجوازية الزراعية المتوسطة فقد استقطبت الى جانب اليسار الناصري .

ـ حاولت القوى المضادة للثورة انتهاز الفرصة لتملأ الفراغ ، ولتنسف التجربة الناصرية من اساسها ، وشنت حملة شعواء على الناصرية ، ايجابياتها وسلبياتها .

ـ اما اليمين الناصري فقد شمر عن سواعده وسعى الى استعادة السلطة كاملة ، رافعا شعار وجوب ان يرث جمال عبدالناصر مجلس قيادة الثورة الذي تصدى لمسؤولية القيام بها ، وذلك في محاولة لاعادة كوادره الرئيسية من الذين لفظتهم مسيرة الثورة عن مواقع القيادة . ولقد انضم الجناح المدني من « الطبقة الجديدة » لهذا الاتجاه ، وكرست جريدة الاهرام صفحاتها للدعاية لأعضاء مجلس الثورة القدامى وخاصة لزكريا محيى الدين ثم عبداللطيف البغدادي . والواقع ان بعض هذه العناصر وصلت في مواقفها الى مستوى الخيانة الوطنية ، ولم تعد معبرة عن اليمين الناصري (الوطني) .

ـ اما اليسار الناصري فقد تصدى لمواجهة هذه التحركات تحت شعار ضرورة التمسك بالمؤسسات الدستورية الشرعية ، وعن طريق « التآمر » ، اذ رفض الاعتماد على التحركات الجماهيرية التي بدأت فعلا في بعض المناطق الصناعية ـ حلوان والمطرية ـ وعقدت اجتماعات عامة ، هدد خلالها العمال بالتمرد ضد اي اتجاه لاعادة مجلس

قيادة الثورة القديم او زكريا محيى الدين . وكان ان اصـــدر شعراوي جمعة وزير الداخلية اوامره بمنع هذه الاجتماعات .

ــ وقد عززت هذه التحركات ومظاهرات الجماهـــير الشعبية في جناز عبدالناصر وهتافاتها الواعية ، عززت مواقع اليسار الناصري .

كما تحركت القوى الثورية العربية ممثلة في الانظمـــة والتنظيمات التقدمية والقوى الثورية العالمية ممثلة في الاتحـــاد السوفيتي بكل ثقلها لتأييد اليسار الناصري لتقطع الطريق على اليمين في مصر .

وتم الاتفاق على حل وسط ، باختيار السادات النـــائب الاول لرئيس الجمهورية خلفا لجمال عبدالناصر ، على ان تتولى قيادة البلاد زعامة جماعية تتمثل في اللجنة التنفيذية العليـــا للاتحاد الاشتراكي . وجاء تشكيل الوزارة يعكس نفس الحـــل التوفيقي برئاسة محمود فوزي ــ قطب اليمـــين ــ واحتفاظ اليسار الناصري بالمراكز العصبية لجهاز الدولة (الداخلية ــ الحربية ــ الاعلام) . وقد ركز محمود فوزي على تقديم برنامج حكومي يصرف انظار الجماهير عن المعركة (النظافة ــ التعليم ــ تسهيل الهجرة ــ التيسير على القطاع الخاص ــ تسهيلات النقد الاجنبي . . الخ) فأخذ اليسار الناصري يركز نشاطـــه على الاتحاد الاشتراكي وبدأ الاستعـــداد لافتتاح معهـــد الدراسات الاشتراكية من جديد والاهتمام بمنظمة الشباب ، كما نشطت اتصالات الاتحـــاد الاشتراكي بالاحزاب التقدميـــة والشيوعية في اوروبا .

لكن ، سرعان ما دب الخلاف بين الجناحين من جديـــد وتجسد حول عدة قضايا :

اسلوب الحكم : حاول اليمين الناصري التخلص من مبدأ جماعية القيادة ، لاقصاء اليسار الناصري ، ومحاولة الاستئثار بادارة شؤون البلاد ، بينما تمسك اليسار بتطبيق نص الاتفاق خاصة وان اغلبية اللجنة التنفيذية العليا من هذا الاتجاه .

ازالة آثار العدوان : فاجأ السادات اليسار الناصري بالمبادرة التي اعلنها في اعقاب رحلة محمد حسنين هيكل في غرب اوروبا . وقد عارض اليسار الناصري هذه المبادرة على اساس انها تمثل تراجعا عن مقترحات يارينغ ، وانها بموافقتها على فتح قناة السويس قبل انجاز الجلاء الكامل عن الارض المحتلة تفقد مصر عنصرا من عناصر التأثير لصالحنا على اوروبا الغربية التي لا تهتم بازالة الاحتلال الجاثم على ارضنا ، وانما تهتم في الاساس بفتح القناة ، كما انطوت مبادرة السادات من جهة اخرى على قبول مصر لاول مرة منذ ١٩٦٧ مبدأ **الحل الجزئي** للمشكلة ، كما قبلت وضع قوات دولية عازلة بين الجيش المصري والجيش الاسرائيلي قبل تحقيق الجلاء الكامل، مما يهدد بتثبيت الاحتلال .

الاتحاد الثلاثي : فاجأ الرئيس السادات اليسار الناصري مرة اخرى بمشروع الاتحاد الثلاثي . وعارض يسار السلطة هذا المشروع تأسيسا على ان الاتحاد لن يخدم المعركة مع اسرائيل وانما قد يشكل عبءاً عليها . كما كان من رأيهم ان حزب البعث في سوريا لا يؤتمن من جانبه ، بالاضافة الى ان المشروع يسقط من حسابه القوى السياسية الاخرى — خلاف البعث — في سوريا ، ويلزم الاتحاد بارسال قواته لحماية حزب البعث في حالة حدوث صدام بين حكم البعث والقوى الاخرى داخل سوريا .

والواقع ان من الدوافع التي حفزت السادات على التعجيل باتمام الاتحاد ، انه وجد في مجلس الرئاسة الذي ينص المشروع على اقامته مخرجا من وجود اغلبية اللجنة التنفيذية العليا في يد اليسار الناصري ، اذ يقضي مشروع الاتحاد بأن يكون مجلس الاتحاد هو السلطة العليا في اتحاد الجمهوريات العربية .

أحداث ١٤ مايو — انقلاب الاقلية على الاغلبية —

في ١٤ مايو القى الرئيس السادات القبض على اغلبية اعضاء اللجنة التنفيذية العليا ، وعلى نائب رئيس الجمهورية السابق علي صبري وعدد من الوزراء وكوادر الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب . فكان هذا الاجراء في حقيقته انقلابا قامت به اقلية اللجنة التنفيذية العليا ضد الاغلبية في هذه اللجنة وفي اللجنة المركزية ، منتهكة بذلك قواعد المركزية الديمقراطية التي يقوم عليها — وان شكلا — الاتحاد الاشتراكي .

وبهذه الاجراءات نجح اليمين الناصري — مع بعض عناصر الوسط الناصري — التي صمدت في مواقعها رغم التحلل الذي اصاب تيار الوسط — مدعوما من اليمين الرجعي المعادي للناصرية في تصفية اليسار الناصري . ولم تقتصر عمليات « التطهير » على القيادات بل شملت عديدا من الكوادر الناصرية الثورية في الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب ★ .

★ تميزت الاحكام التي اصدرتها محكمة الثورة بالصرامة والشدة مع قيادات الشباب .

نجح السادات في ضربته الخاطفة لليسار الناصري ، رغم ان هذا الاخير كان مسيطرا متحكما في اهم واخطر اجهزة السلطة (اجهزة القهر) الجيش والداخلية والمخابرات والاعلام ، بالاضافة الى المؤسسات السياسية الشرعية ، الاتحاد الاشتراكي (ولجنته المركزية) ومنظمة الشباب . وكان لذلك النجاح ــ المذهل للكثيرين ــ اسبابه الموضوعية :

١ ــ ظلت مؤسسة الرئاسة (رئاسة الجمهورية) هي اقوى المؤسسات بمصر واكثرها فاعلية . ويعود ذلك بطبيعة الحال الى سيادة حكم الفرد المطلق طوال ثمانية عشر عاما من عمر النظام الناصري ، ونتيجة اجهاض الحياة الديمقراطية مما جعل من كل المؤسسات الاخرى مجرد توابع ثانوية واشكال لا محتوى لها ، تشكل وتحل بقرارات علوية ، ويعين الوزراء والمسؤولين والقادة ويتم اقصاؤهم بجرة قلم « دون اي مشاركة او رقابة من جانب الجماهير أو المؤسسات » . وقد شارك اليسار الناصري في تثبيت دعائم هذا الاسلوب الاوتوقراطي ــ ومن يزرع الريح يجني العاصفة ــ وكان خطأ اليسار انه تنازل للسادات عن رئاسة الجمهورية اصلا ، وتمسك بمؤسسات واجهزة ، كان انتهاك اي حقوق أو حرمة لها من صنع يديه . ولذلك فهو عندما تباكى على حرمة المؤسسات ورفع شعار شرعية القرارات ، لم يصدقه احد ، وضاعت صيحته دون صدى .

٢ ــ مسؤولية قيادات الجناح اليساري عن اجهزة القهر وسياسة الارهاب البوليسي كانت سببا في عزلته عن الجماهير، التي لم تتحمس أو تتحرك دفاعا عن قوى تعتبرها مسؤولة عن حرمانها من الحقوق الديمقراطية وتسليط سيف الارهاب على

رقابها . وقد استغل اليمين نقطة الضعف هذه ، اذ رفع شعارات ليبرالية تعد بالحريات والديمقراطية وسيادة القانون . وان كان موقف الغالبية العظمى من الجماهير هو الوقوف بمنأى عن هذا الصراع ــ صراع في أروقة البلاط كما كان يسمى ــ .

٣ ــ وبحكم طبيعته المعادية للجماهير ، فقد حرص الجناح اليساري على حصر الصراع داخل اضيق حدود ، والابقاء عليه في اطار مغلق ، دون اشراك الشعب فيما يدور او طرح الخلافات على الجماهير لتعبئتها ضد هجمة اليمين . واعتقد انه قادر بالتآمر وبتسلطه على اجهزة القهر ان يحسم الموقف لصالحه .

٤ ــ كما كان الانهيار السريع للجناح اليساري نتيجة

★ اتخذت كثير من العناصر والقوى اليسارية نفس موقف اللامبالاة والتباعد ، بل أن بعضها خدع بشعارات اليمين واندفع مؤيدا له عارضا خدماته ، وهو موقف يكشف عن قصر النظر وضحالة الوعي لدى هؤلاء الذين وقعوا أسرى النظرة « الاخلاقية » وتحت تاثير عوامل ذاتية . وكانما استخدام العنف والارهاب البوليسي يتنافى مع الطبيعة اليسارية للبرجوازية ، أو كانما درجة العنف تتناسب طرديا مع مستوى الرجعية . وقد أسقط هؤلاء كل الاعتبارات السياسية ، ونسوا ان العنف هو صفة ملازمة لقيادات البرجوازية الصغيرة ، وانها ترتكب من الجرائم في هذا المجال ما لا مثيل له في اكثر النظم البرجوازية تقدما (الامبريالية) . وضحايا منظمات البرجوازية الصغيرة في العالم العربي ليست في حاجة الى تذكير .

تخلي الاجهزة البيروقراطية عن هذه القيادات ، رغم مـا قدمته لها من خدمات وحققته من امتيازات ، فقد التفت قيادات الجهاز من بيروقراطيين وتكنوقراط حول اليمين بحكم الاستقطـاب وارتباط المصالح .

كما كان من العوامل الاساسية المساعدة ، انتعـاش اليمين الرجعي بعد سلسلة الاجراءات التي اتخذت لمصلحتهم ـ وبدعوى الوحدة الوطنية ـ في السنوات التي تلت الهزيمة. وقد قوبل انقلاب السادات بتأييد كاسح وتحركات واسعـة ومساندة من جانب البرجوازية المصرية المتوسطة والكبـيرة ـ والبرجوازية الزراعية والتجارية بصفة خاصة ـ .

والواقع انه لا يمكن عزل انقلاب ١٤ مايو عن سلسلـة من الاحداث التي جرت في نفس الاتجاه في الوطن العربي ، ففي سوريا تم تصفية الجناح اليساري لحـزب البعث الممثـل للبرجوازية الصغيرة السورية ، باقصائـه عن السلطـة (مجموعة صلاح جديد ـ الاتاسي ـ زعين) وحاولت الرجعية العربية تشديد حملتها على اليسار في المقاومة الفلسطينيـة (الجبهة الشعبية والديمقراطية) تمهيدا لهجمة عامة لتصفيـة كل فصائل المقاومة ، وفي السودان شنت البرجوازية ابشـع حملة ضد الحزب الشيوعي السـوداني وعنـاصر اليسـار السوداني عامة ، بلغت ذروتها في حملة التصفية الجسديـة للحـزب .

سلطة ١٤ مايو ١٩٧١ ـــ الانعطاف اليميني :

شهدت البلاد في اعقاب ١٤ مايو انعطافا يمينيا حادا . وقد تمثل هذا الانعطاف في المظاهر الآتية :

١ ـــ في السياسة الخارجية ★

ـــ السعي لاستئناف العلاقات مع المانيا الغربية وتحسين العلاقات مع البلدان الرأسمالية ومع الدول المرتبطة بالامبريالية العالمية (ايران ..)

ـــ « مغازلة » الولايات المتحدة الامريكية واظهارها في صورة الراغب في ايجاد حل يتوخى مصالح العرب « ولا يطلب من مصر اكثر مما قدمت » ـــ طبقا لتصريحات السادات ـــ وهكذا فان مصر تلقي بثقلها وتراهن على الحل الامريكي .

ـــ الجفاء في العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والتمهيد لنسف العلاقات مع المعسكر الاشتراكي عن طريق :

أ ـــ حملات التعبئة المعادية للسوفييت داخل القوات المسلحة بحجة عدم تزويد السوفييت للجيش المصري بالاسلحة الهجومية اللازمة .

★ كتب هذا التقرير في نهاية ١٩٧١ ، ومن ثم فهو لا يتضمن الاحداث التالية على هذا التاريخ .

ب ــ حملات التشكيك والتشهير بالاتحاد السوفيتي التي تشنها اجهزة الاعــلام وبصفــة خاصــة مقـــالات هيــكل في الاهرام .

٢ ــ **في السياسة العربية**

ــ الانفتاح الواسع على الرجعية العربيــة وتوطيـــد العلاقات مع الانظمة الرجعية العربية في الــكويت وامــارات الخليج العربي .

ــ تبييض وجه نظام الحكم السعودي العميل والتسليم له بشكل متزايد بدور قيادي في الاحداث العربية .

ــ القيام بدور الشرطي ضد الانظمة التقدمية العربيــة ، مما تجسد بشكل مخزي في الموقف من انتفاضة هاشم العطا في السودان ومن مباركة حمامات الدم الوحشية ضد الشيوعيــين الســـودانيين ★

ــ تغذية وتنمية النعرة المصريـــة اللاقوميــة حينــا ، والشعارات القومية الشوفينية الرجعية حينا آخر .

★ **حرصت اجهزة الاعلام على عرض تنفيذ أحكام الاعــدام في التلفزيــون المصري ، كما اعلن السادات في احتفالات يوليـــو ١٩٧١ ان « الاتحـــاد ــ الثلاثي ــ ولد وله اسنان وان اسنانه بانت في السودان » وليس في اسرائيل على اية حال !!**

ــ ترديد دعاوي الرجعية الاردنية والقذافي في التهجم على المقاومة الفلسطينية ، بمسايرتها في تصنيفها الى منظمات شريفة واخرى عميلة .

٣ ــ في السياسة الداخلية

أ ــ حول قضية الديمقراطية

ــ تأكيد وتعميق اسلوب حكم الفرد وتوسيع صلاحيات رئيس الجمهورية في الدستور الجديد .

ــ الافراج عن المعتقلين من الاخوان المسلمين واعادة الجنسية لمن سقطت عنهم والسماح لهم بالعودة للبلاد . واغلبيتهم الساحقة من القوى التي ظلت مناوئة للنظام الناصري وتعاونت مع المخابرات الغربية والنظم الرجعية العربية في محاولة الاطاحة بالنظام . واختارت القيادة الجديدة عناصر منهم في الامانة العامة للاتحاد الاشتراكي .

ــ بدء حملات اعتقال العمال ، ففي منتصف مايو ألقي القبض على عدد من عمال مصر ــ حلوان للغزل والنسيج وعذبوا .

ــ حرمان المئات من الشيوعيين من الترشيح في انتخابات الاتحاد الاشتراكي والنقابات بعدم الاعتراف لهم بعضوية الاتحاد الاشتراكي ، مع سريان الحرمان على الغالبية العظمى من الماركسيين .

ــ حرمان المئات من كوادر اليسار الناصري من الترشيح في وحدات الاتحاد الاشتراكي والنقابات . والاعتراض على

ترشيح عدد من التقدميين والشيوعيين لعضوية مجلس الامة ، مع السماح لمجموعة من النواب اليمينيين السابقين الذين فصلوا من الاتحاد الاشتراكي ومجلس الامة بالترشيح بعد اعادة العضوية لهم (علوي حافظ — حزبك)

— التدخل في انتخابات الاتحاد الاشتراكي والغاء الانتخابات في بعض الوحدات على أثر اعتراض واحتجاج العمال على التدخل (المصانع الحربية — مصنع الخزف الصيني — شركة القاهرة للمنتجات المعدنية) .

— تشتيت العديد من القيادات النقابية والعمالية بسبب الانتخابات ونقلهم خارج وحداتهم الانتاجية ، خارج القاهرة والاسكندرية .

— مخالفة احكام الدستور الجديد بتشكيل المجالس الشعبية بالتعيين لا بالانتخاب ★

ب — العداء للشيوعية :

رغم حرص سلطة ١٤ مايو ١٩٧١ على اشراك عدد محدود من الشيوعيين « السابقين » كأفراد — أو ديكور في

★ كانت هذه الاجراءات بمثابة « فاتح شهية » جاءت بعدها وجبات كاملة متصاعدة من الانتهاكات لابسط قواعد الحرية ، تحت شعار سيادة القانون ودولة المؤسسات ، وبمقتضى قانون الوحدة الوطنية وغيره من التشريعات الارهابية .

الواقع ـ في الوزارة والامانة العامة المؤقتة واللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ثم مجلس الامة ، وبرغم تأكيدها في بياناتها المشتركة مع القادة السوفييت على ادانة سياسة العداء للشيوعية الا ان السلطة مارست وتمارس سياسة العداء للشيوعية فعلا وتتوسع فيها . ومن مظاهر هذه السياسة :

● اصرار سلطة ١٤ مايو على استمرار حرمان مئات الشيوعيين المصريين من عضوية الاتحاد الاشتراكي ، لابعادهم عن مجالات العمل السياسي والجماهيري .

● شطب العديد من الشيوعيين من قوائم الترشيح في انتخابات الاتحاد الاشتراكي والنقابات .

ـ تأكيد الرئيس السادات في خطابه في المؤتمر القومي للاتحاد الاشتراكي العربي في ٢٣ـ٧ـ١٩٧١ بأنه لن يسمح « بقيام اية دولة ماركسية في الوطن العربي » .

ـ التدخل السافر ضد حركة هاشم العطا في السودان ومساندة مذابح النميري ضد الشيوعيين السودانيين .

د ـ التنظيم السياسي

ـ اضعاف الاتحاد الاشتراكي وتحويله الى ذيل للسلطة التنفيذية تحت شعار ان « الاتحاد الاشتراكي يخدم ولا يحكم » وتقليص صلاحيته والحد من دوره السياسي ، وقصر مسؤولياته على تحديد النسل ومحو الامية .. الخ من مسؤوليات بعيدة عن المجال السياسي . كما قررت سلطة ١٤ مايو حل لجان

المواطنين من اجل المعركة وتحويل صلاحيتها الى الاتحاد الاشتراكي ، فقضى عليها تماما ، اذ اعتبرت اللجان القاعدية هي في نفس الوقت لجان للمواطنين من اجل المعركة .

ــ تشديد قبضة اليمين على الاتحاد الاشتراكي وخاصة الجناح المدني من « الطبقة الجديدة » (اختيير عزيز صدقي امينا للامانة المؤقتة للاتحاد)

ــ حل **الوحدات التي يقل اعضاؤها عن ٢٠٠** عضو : ادى الى تقليص نفوذ الاتحاد في القطاع الخاص . وقد تم توزيع هؤلاء العمال على الوحدات السكنية .

ء ــ التحول الاجتماعي :

ــ التراجع تدريجيا عن استعمال كلمة « الاشتراكية » و « التحول الاشتراكي » في الوثائق الرسمية والتصريحات واستبدالها بتعبيرات مجردة من اي مضمون اجتماعي مثل « بناء الدولة » و « المجتمع الحديث العصري » . وقد برز هذا الاتجاه في مقررات المؤتمر العام الثاني في دورة انعقاده الاولى في يوليو ١٩٧١ . وقد جاءت خالية من اي اشارة للمكتسبات الاجتماعية وحمايتها او الى « التحول الاشتراكي » وهذا الاتجاه وان كان له جانب ايجابي ، اذ يحد من البلبلة الفكرية التي كان يسببها الحديث عن الاشتراكية في الماضي ، ويقلل من

★ جاء برنامج العمل الوطني للاتحاد الاشتراكي فيما بعد خلوا من تحديد اي مسؤوليات للاتحاد الاشتراكي في المعركة !

التشويهات التي تلحق بالاشتراكية العلمية الحقيقية ، الا انه يعكس ارتداد سياسة النظام عن التحولات الاجتماعية .

— الاتجاه الى تقليص القطاع العام تدريجيا والبدء بأضعف حلقاته وهو قطاع السينما ، اذ تقرر اعادة دور العرض وشركات الانتاج السينمائي الى اصحابها السابقين تمهيدا لتطبيق نفس النموذج في المجالات الاخرى .

— فتح ابواب الاقتصاد المصري امام رؤوس الاموال الاجنبية والعربية وللشركات الاحتكارية الاستعمارية واصدار سلسلة من التشريعات الاقتصادية التي تخدم هذا الاتجاه والاعداد لانضمام مصر الى اتفاقية ضمان الاستثمار للبنك الدولي للانشاء والتعمير التي تكفل حماية راس المال المستثمر من الاخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والحراسة ★ . وقد كفل قانون استثمار رأس المال الاجنبي امتيازات كبيرة ، فأعفيت رؤوس الاموال الاجنبية والعربية من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات ، ومنح العاملون بها حق تحويل نصف مرتباتهم للخارج . واصبح لا يجوز — بمقتضى القانون — تطبيق اي من القوانين الاقتصادية التي تخضع لها الشركات الوطنية ، لا يجوز تطبيقها على المشروعات الاجنبية . . الخ وبدأ التخطيط للمناطق الحرة للتجارة والصناعة والمال ، وأجريت مباحثات مع شركات ومؤسسات امريكية واوروبية غربية لاستثمار اموالها في مجالات البترول والاسكان والسياحة وغيرها من المشروعات ، كما اجريت

★ انضمت مصر للاتفاقية فيما بعد ، ودفعت نصيبها كضمان للبنك الدولي .

مباحثات للالتحاق بالسوق الاوروبية .

ــ التصريح لراس المال المحلي بمشاركة رؤوس الاموال الاجنبية في مشاريعها مما يبيح للاولى الانتعاش والنمو بجانب الارتباط بالاحتكارات الاجنبية .

ــ انشاء سلسلة من البنوك العربية ــ الفرنسية والعربية الاوروبية برؤوس اموال عربية اوروبية مشتركة وتراسها القيسوني وابو شادي رواد الدعوة الى فتح الابواب على مصراعيها لراس المال الاجنبي .

ــ زيادة مرتبات الفئات العليا من العاملين في الدولة والقطاع العام ورد جزء من بدلات التمثيل المقتطعة منهم في اعقاب الهزيمة. وتركز الاهتمام بصفة خاصة على رفع مرتبات القضاء والبوليس والقوات المسلحة .

ــ تعديل قانون مجلس الامة لاجازة الجمع بين مكافأة العضوية ومرتب الوظيفة بالنسبة لأعضاء المجلس غير المتفرغين والعاملين في الهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام . وقد حصر القانون الطوائف التي يمكنها ان تستفيد من هذا التعديل ــ وجميعها من « الطبقة الجديدة » كبار البيروقراطيين والتكنوقراطيين ــ وهم مديرو الجامعات ووكلائها ــ اعضاء هيئة التدريس ــ رؤساء مجالس ادارة المؤسسات والهيئات العامة وشركات القطاع العام ــ الشاغلون لوظائف الادارة العليا بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام ★ .

★ رفعت المكافآت فيما بعد واعفيت من الضرائب .

ــ بدء الحديث عن تصفية الحراسات واعــادة الاراضي واموال اصحاب الحراسات اليهم ★

تلك هي بعض مظاهر الانعطافة اليمينية ولم تمض اشهر قليلة على « حركة التصحيح » . ★

مزيد من الانعطاف نحو اليمين

ظل نظام الحكم الناصري مرتكزا على محور واحــد ، بدأ بمجلس قيادة الثورة ثم تحول الى رئاسة الجمهورية . واعتمد عبدالناصر في دعم سلطته الفردية المطلقة على جهاز الدولــة التنفيذي بنفوذه وتراثه التاريخي في مصر ، وخاصة بعد ان زاد وزنه على اثر قرارات التأميم ، فأصبح يقبض على المؤسسات الاساسية للانتاج ويملك حق وسلطــة توجيه النشــاط الاقتصادي ، بالاضافة الى اجهزة القهر والامن والخدمات .

وكانت فكرة جعل الانتخاب لرئاسة الجمهورية بالاستفتاء العام المباشر تهدف الى اضفاء طابع تمثيل السيادة الشعبيــة (والتعبير عن ارادة الجماهير) على منصب رئاسة الدولــة ، مما يجبو ويضعف الصفة التمثيلية لأي مؤسسة منتخبة اخرى. كذلك اقيم التنظيم السياسي الواحد باعتباره بناء من ابنيــة السلطة في الدولة ، وتحت سيطرة السلطة التنفيذية برجالهــا ورئاساتها ، تتحكم في مقــدرات هذا التنظيم ، حتى أعتبرت

★ رفعت الحراسات فيما بعد .

★ نهاية الدراســة التي صــدرت في اواخر ١٩٧١ . الجزء الثاني كتب فيما بعد .

عضوية الاتحاد الاشتراكي شرطا لازما للصلاحية في الترشيح للمجلس النيابي والهيئات النقابية والجماهيرية . كما ادمجت سلطتي التشريع والقضاء في السلطة الاقوى ـ التنفيذية ـ .

وكل هذه السلطات المكثفة لرئيس الجمهورية، استخدمها الرئيس السادات بعد استيلائه على السلطة في التخلص من الجناح اليساري داخل الحكم وتصفية القوى الثورية في جميع المؤسسات وتدعيم مواقع اليمين .

ورغم كل الشعارات الديماغوجية التي اطلقتها « ثورة التصحيح » عن دولة المؤسسات وسيادة القانون والحريات العامة والفردية ، فقد جاء دستور ١٩٧١ ليركز مزيدا من السلطات بين ايدي رئيس الجمهورية ، وينتزع ما بقي من حقوق للمؤسسات الاخرى . فقد نص على ان رئيس الدولة « **يسهر** على تأكيد سيادة الشعب واحترام الدستور وسيادة القانون وحماية الوحدة الوطنية ورعاية الحدود بين السلطات » . وخولته المادة ٧٤ « ان يتخذ ازاء كافة السلطات الاخرى ما يرى من اجراءات سريعة لمواجهة اي خطر يهدد الوحدة الوطنية او سلامة الوطن او يعوق مؤسسات الدولة في اداء دورها الدستوري » . ويتخذ هذه الاجراءات « ببيان يوجه الى الشعب ، ثم يجري الاستفتاء على ما اتخذ من اجراءات خلال ستين يوما من اتخاذها . » كما ان له الحق في ان يستفتي الشعب في « المسائل الهامة التي تتصل بمصالح البلاد العليا » طبقا للمادة ١٥٢ اي انه في واقع الامر لا سلطة في مصر لغير رئيس الجمهورية .

ورئيس الدولة هو الذي يتولى ـ فضلا عن كونه حكما

بين السلطات ــ السلطة التنفيذية ، طبقـا للمـــادة ١٣٧ ، فيمارسها طبقا للدستور ويضع سياسة الدولة مـــع مجلس الوزراء ، ويعين نائبا له او اكثر يحدد اختصاصاته .. الخ . وبعد عزل عزيز صدقي ، تولى السادات رئاســة الــوزارة الجديدة الى جانب منصبه كرئيس للجمهورية . وسرعان مـا أفتى مجلس الشعب ــ بناء على طلب الرئيس ــ بعدم جواز مساءلته سياسيا امام المجلس النيابي .

ويحق لرئيس الجمهورية وقف جلســات مجلس الشعب وطرح الاستفتاء الشعبي لحل المجلس طبقا للمادة ٣٦ .

وللرئيس ان يصدر قرارات لها قوة القانون في غيبـــة المحلس التشريعي ، وله حق الاعتراض على القوانين ..الخ . من حقوق لا حدود لها .

ومع تصاعد حركة المد الثوري ، فــرض النظــام حكم الديمقراطية ، اصدر مجلس الشعب ــ بتوجيهات من الرئيس السادات ــ قانون ((**الوحدة الوطنية**)) وقانون ((**حماية المال العام**)) ، الاول موجه اساسا ضد القوى الوطنية الثوريـــة والثاني لحماية القطاع الخاص من تحركات الطبقـــة العاملــة ومطالبها ، اي حماية المال الخاص (لا العام) ، عندما اعتبــر المشروعات الرأسمالية الخاصة تخضع للقانون بحكم مشاركتها في « انجاز مهام الخطة القومية العامة » .

ومع تزايد السخط الشعبي وتصاعد الحركة الجماهيرية بوليسي ارهابي واتسعت موجة الاعتقالات بين مختلف الفئات الاجتماعية . وعندما اصدر القضاء احكامه بالافراج عن بعض

المحبوسين ، انتهكت احكام الهيئات القضائية ، وابدى الرئيس السادات استياءه من هذه الاحكام التي تناقضت مع ارادتـــه . ومن هنا عملت السلطة على استبعاد الهيئـــات القضائيـــة العادية والالتجاء الى الحكم العســـكري وقوانـــين الطوارىء والمدعي العام « الاشتراكي » .

وصدر قرار بتعيين رئيس مجلس الوزراء حاكما عسكريا عاما وممدوح سالم نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية نائبـــا للحاكم العسكري العام مع تخويله « اتخاذ ما تتطلبه الظروف من التدابير المنصوص عليهـــا في قانون الطوارىء » . وطالب رئيس الجمهورية مجلس الشعب ان يتخذ الاجراءات اللازمـــة لاصدار قانون المدعي العام الاشتراكي ، « بحيث يكون هـــذا القانون أداة لحماية المجتمع » !

ونشطت القوى الرجعية وتسربت الى اجهزة السلطـــة ومؤسساتها مستفيدة من اجراءات العزل ضد آلاف من العناصر الوطنية الثورية ، واعادة المئات من المعزولـــين ســـابقا الى عضوية الاتحاد الاشتراكي . فهيمنت القوى الاكثر تخلفا على مجلس الشعب ★ واجري تعديل الامانـــة العامـــة للاتحـــاد الاشتراكي لوضعها تحت سيطرة عناصر مغرقة في رجعيتها ، شكلت تيارا جاهليا ، يريد هدم كل ما حققه الشعب بنضاله ، وطرحت «دليل العمل الفكري والسياسي» كبديل ــ ونقيض ــ

★ من تحليل لنوعية الفائزين بالصفة العمالية في مدينة القاهرة وعددهم ٢٢ عضوا تبين ان ٨ يعملون أعضـــاء مجالس ادارة او مديرين لبعض الشـــركات و ٤ اداريين من الشركات والمؤسسات و ٨ موظفين و ١ شـــيخ مســـجد و ١ ملاحظ مبان .

لميثاق العمل الوطني ، وراحت تشن حربا صليبية ضد الفكر التقدمي — بل والوطني المعتدل — وتقيم محاكمات مكارثية لارهاب المفكرين الوطنيين (مثال دعوة أحمد عبد الآخر ، أمين شؤون الصعيد الى اعدام الماركسيين في حديث له مع مجلة (روز اليوسف) والتي بلغت ذروتها في الاجراءات التي اتخذتها « لجنة النظام » بالاتحاد الاشتراكي لفصل مئات الكتاب والمفكرين والصحفيين والفنانين والعناصر القيادية الثورية في الاتحاد الاشتراكي ، من التنظيم السياسي ، ومن ثم فقدهم لمجالات التعبير عن رأيهم ووظائفهم .

وظهر بيان « اليمين خارج السلطة » موقعا من عشرة من أقطابهم كبرنامج للعمل ، تبنته القيادة السياسية عمليا ، رغم ادانة أشخاص مصدري هذا البيان .

وكان من الطبيعي أن يصحب الحملة ضد الفكر الوطني التقدمي واليساري ، انتعاش الدعوة الثيوقراطية المعادية للعلم والنزعات اليمينية المتطرفة والتعصب الديني والشوفيني ، تلك النزعات الجاهلية التي تجد معبرين عنها في قمة السلطة . فيهاجم الشيخ عبدالحليم محمود وزير الاوقاف « المقياس العقلي للتمييز بين الحق والباطل » ويدعو الى « جو الفطرة الطاهرة والشعور الصافي والبداهة الواضحة » ويطالب « اذا شذ في ذلك شاذ فليكن في القانون ما يمكن القضاء من ردعه » (اهرام ٢٢ اكتوبر ١٩٧٢) ويدعو نائب رئيس الجمهورية — حسين الشافعي — الى « اقامة مجتمع يستطيع ان يقاوم وأن يتصدى للمجتمع الاسرائيلي الذي يزعم انه شعب الله المختار » و « المجتمع الوحيد الذي يستطيع ذلك هو : **مجتمع لا الـه الا الله** » وهو مجتمع « كنتم خير أمة أخرجت للناس » . وهكذا تعود أفكار

الاخوان المسلمين على لسان المسؤول الثاني في مصر ★ .
ولأول مرة في مصر ترفع شعـــارات تحتــوي مضمون الخيانة الوطنية من كبار المسؤولين ويروج لها في الاوســـاط اليمينية ومن مواقع في السلطة مثل « تضيع سينا ولا تضيــع عقيدتنا » و « تحرير الارادة قبل تحريــر الارض » و « الخطر الاساسي هو الخطر الشيوعي لا الصهيــوني أو الامــريكي » و « لتنتظر سيناء حتى نحرر ارادتنا من الروس » .. الخ

وقد اندفع السادات في هذا الاتجاه فأعلن (في ١٨ يوليو ١٩٧٢) أنه قرر انهاء مهمة المستشارين والخبراء السوفييــت العسكريين من مصر ، واضعف بذلك القدرات الدفاعيــة لمصر وأزم العلاقات مع الحليف الرئيسي لحركــة التحرر الــوطني العربية ، من أجل ارضاء العدو الامريكي الاسرائيلي ، أملا في ان يدفع الولايات المتحدة للتدخل لايجاد « تسوية سلمية » ★ .
ورغم ما اتسمت به السياسة المصريـــة في السنوات

★ كان شعار الاخوان المسلمين هو أن تكون كل التنظيمات الاجتماعيـــة والاقتصادية والسياسية مرجعها الى مبدأ « لا الـــه الا الله » ، وقـــد هوكم واعدم عام ١٩٦٤ . ومما تجدر الاشارة اليه انه قد سمح اخيرا لعدد كبير من قادة الاخوان المسلمين الهاربــين بالعودة الى مصر وعــلى راســهم عبدالمنعم عبدالرؤوف الذي سبق الحكم عليه بالاعدام .

★ من المعروف ان الملك فيصل اقنع السادات انه قد حصل على وعد مــن امريكا بحل المشكلة بمجرد التخلص من « الوجود السوفياتي في مصر » . كما ان لكيسنجر وروجرز عديد من التصريحات تشير الى ان « الوجود العسكري السوفيتي » هو العقبة الوحيدة التي تقف في طريق التدخل الامريكي لحــل المشـــكلة .

الثلاث الاخيرة — ومنذ مبادرة السادات — من استعداد لقبول التسويات « الجزئية » و « المرحلية » ، وتقديم تنازلات عديدة للعدو ، فقد تميزت ايضا بارتفاع نغمة القتال ودقات طبول الحرب .

— بدأت « بعام الحسم » الذي انتهى بلا حسم ، مما فجر حركة الطلبة ومعارضة جماهيرية واسعة في فبراير ١٩٧٢ .

— ثم جاء حديث السادات في الاحتفال بعيد مولد النبي ، فتعهد بأنه قبل حلول موعد العيد القادم ، ستكون كل الاراضي العربية المغتصبة قد استعيدت وحررت . ومر العام ولم يتحقق الوعد .

— وفي بداية العام الحالي (١٩٧٣) وعلى اثر حركة الطلبة والمثقفين والمهنيين للمطالبة بحرب تحرير شعبية وتعبئة الجماهير واطلاق الحريات ، ظهر شعار « **مرحلة المواجهة** الشاملة » والتأكيدات بقرب وقوع المعركة وشمولها وضراوتها .. الخ . وفجأة طالبت مصر بعرض القضية على مجلس الامن ونشطت المساعي الدبلوماسية المصرية ، اعتمادا على وساطة الرجعية العربية (الملك فيصل اساسا) واوروبا الغربية (المانيا وفرنسا) .

ويستمر التخبط ، تعبيرا عن عمق أزمة النظام وتفاقمها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وتنمو عملية الاستقطاب داخل المجتمع بين القوى الوطنية الثورية من جانب وبين عناصر الردة اليمينية والرجعية .

وتتابعت التنازلات فيما يتعلق بالقضية الوطنية ، تنــازل عن الحل الشـامل لصالح الحل الثنائي بين مصر واسـرائيــل ، وتنازل عن الحل الثنائي لقبول حل جزئي بفتح قناة السويس ، وابداء الاستعداد لدخول مفاوضات مباشرة بمجرد قبول فكرة الانسحاب من سيناء الى الحدود الدولية ، ووافقت مصر عــلى مرابطة قوى دولية في شرم الشيـــخ ، لا يمكن اجلاؤهـــا الا بموافقة الدول الاعضاء في مجلس الامن ، وتعهدت بتوقيـــع صلح نهائي مع اسرائيل .. الخ. هذا بالاضافة الى التراجعات على النطاق المحلي والعربي ، لطمأنة الغرب بالتخلي عن طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ومعاداة الغرب ، وانهاء «الوجود» السوفياتي وفتح الاسواق للاحتكارات الراسمالية .. ورغــم ذلك يواصل الاستعمار والصهيونية ضغوطهما لانتزاع مزيــد من المكاسب .

منذ انقلاب ١٤ مايو سيطرت على السلطة في مصر قوى يمينية رجعية ، كانت لها اهداف محددة ومخطط متكامل ، يجري تنفيذه وفق خطوات مدروسة ، وبصورة تدريجية ، تجنبا لاثارة ردود فعل جماهيرية واسعة . فكل خطوة الى الوراء يسبقها اعداد وتمهيد على صعيد فكري وسيــاسي وقانوني وتنظيمي ، وتتلوها خطوات أخرى ، تسير في طريق مرسوم .

وليس ما يجري في مصر ــ كما يتصور البعض ــ هو مجرد عملية انزلاق تدريجي من موقع الى آخر ، نتيجة ضغوط داخلية وخارجية ، تتم بطريقة عفوية دون وعي ، وانما مشروع مخطط لردة كاملة ، تتبناه وتتولى انجازه قوى اجتماعيــة محــددة ، تهيمن على السلطة ، وتتخلص تدريجيا من الجيوب التي بقيت في بعض المؤسسات بعد الانقلاب اليميني .

الأساس الاقتصادي للنظام الناصري

الاوضاع الاقتصادية عشية الثورة

□ كان الاقتصاد المصري ذو طابع نصف اقطاعي — نصف راسمالي يتميز بالخصائص التالية :

١ — استمرار المكونات الاقطاعية وأنماطها الانتاجية في العملية الاقتصادية وتخلف أساليب الانتاج الرأسمالي في الزراعة ، مما ادى الى سيادة علاقات الانتاج شبه الاقطاعية في الريف .

٢ — ثنائية واضحة في هيكل الانتاج القومي اذ يتعايش الانتاج السلعي الصغير جنبا الى جنب مع الصناعات الحديثة المجهزة بأضخم الآلات ، وحيث الانتاجية المرتفعة للعمل في هذه الصناعات يقابلها انتاجية منخفضة للغاية وبطالة واسعة في الريف .

— الاحصاءات مستمدة اساسا من تقارير الجهاز المركزي للتعبئة وبنك مصر ومجلات الاهرام الاقتصادي والطليعة والجرائد اليومية التي تصدر بالقاهرة .

٣ ــ سيطرة الاحتكارات الاستعمارية والارتباط بالسوق الرأسمالي العالمي سمح بنهب مزدوج لثمار عمل الانسان المصري ، وفقد جانب هام من الفائض الاقتصادي للمجتمع على هيئة أرباح مصدرة للخارج ، مما قضى على امكانيات التراكم وتجميع راس المال ، الشرط الاساسي للخروج من التخلف الاقتصادي والاجتماعي ، وهي الخصائص المميزة لاقتصاد المستعمرات .

ورغم انتعاش البرجوازية المحلية ونموها خلال الحرب العالمية الاولى وفترة ما بين الحربين العالميتين وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، الا انها لم تنجح في تطوير الاقتصاد المصري بصورة فعالة وتخليصه من الارتباط بالامبريالية ، مما يعود اساسا الى **الطبيعة الخاصة المتميزة للبرجوازية المصرية** ويمكن اجمالها فيما يلي :

١ ــ التداخل العضوي بين القطاعات الكبيرة من البرجوازية المصرية والاحتكارات الراسمالية العالمية ، مما يجعل مخططات التصنيع والاستثمار مرتبطة باحتياجات الاحتكارات الاجنبية ، لا متطلبات الواقع المحلي . وتجربة بنك مصر في هذا الصدد مثال صارخ ، اذ تنازل عن شعاره الاساسي « بناء صناعة مصرية بأموال مصرية » .

وهذا الارتباط كان أوسع نطاقا مما يتصور الكثيرون ، فبنك مصر الذي كان يقدم دائما باعتباره قلعة الوطنية المصرية ورمز « الاستقلال الاقتصادي » ، سرعان ما سقط فريسة الاحتكارات الاجنبية باتفاقه مع الاحتكار البريطاني « برادفورد دايرز » لاقامة شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع وشركة

صباغي البيضا ، ومشاركة مؤسسة « يورنج البريطانيـة » في تكوين شركة مصر للتأمين ، وتضامنه مع « كوكس وكينجر » في انشاء شركة مصر للملاحة وشركة مصر للطيران . وشاركت رؤوس الاموال الامريكية في اقامة شركة مصر للحرير الصناعي وهكذا تتابعت المشاريع المشتركة في مختلف مجـالات النشـاط الاقتصادي المالية والتجارية والصناعية والعقارية ، ممـا دعم نفوذ فئة الكومبرادور .

٢ ــ الاتحاد العضوي مع طبقـة كبـار ملاكي الارض والاصول الاقطاعية للكثير من ابناء البرجوازيـة المصريـة ، فمعظم الملاكين استثمروا أموالهم في قطاع المـال والصناعـة (شريف صبري باشا ــ سليمـان داوود باشـا ــ عبدالحميد سراج الدين ــ عبدالعزيز البدرواي ــ سيد محـد بدراوي عاشور ــ عبدالحميد الشواربي .. الخ) كما ان كبار رجـال المال والصناعة أقبلوا على شراء مساحات واسعة من الاراضي الزراعية (حافظ رمضان ــ أحمد عبود ــ سيـد اللـوزي ــ حسن نشأت ــ ابو رجيلة .. الخ) .

٣ ــ اتجاه البرجوازية المصرية نحـو تكوين وتنميـة الاحتكارات في السوق المحلية على مستوى الصناعة الواحدة ، اذ نشأت الراسمالية في منـاخ احتكاري ، فأصبح القـانون الاساسي الذي يحكم حركتها ونموها هو العمل عـلى توفير اقصى واسرع ربح ممكن عن طريق السيطرة على السـوق ، أكثر من اتجاهها الى تطوير قوى الانتاج . مما يترتب عليـه حدوث كل مخاطر الاحتكارات على الوضـع الاقتصـادي والاجتماعي . مثال ذلك ، ارتفاع أسعار السـكر مع نقص الانتـاج من ٢٣٣ الف طن عـام ١٩٣٩ الى ٢٠٦ الف طن في

١٩٥٣ ومضاعفة شركة الاسمنت الاحتكارية لأسعار منتجاتها التي انخفضت من ١٣ر١ مليون طن ١٩٥١ الى ٩٤ر٠ مليون طن عام ١٩٥٢ .

ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية اشتد ساعد الحركة الوطنية وتصاعد المد الثوري وتفجر الكفاح السياسي ضد الاستعمار واعوانه في الداخل جنبا الى جنب مع الكفاح الاقتصادي من اجل تحسين الظروف المعيشية المتدهورة .

وكانت السياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومات المتعاقبة في خدمة الطبقات الحاكمة المتشابكة المصالح مع الامبريالية ، تثير سخط الجماهير التي تحس بوطأة الظلم الاجتماعي وتعاني من آثار غلاء المعيشة (التي ارتفعت خلال سنوات الحرب وحدها ما بين ٦٠٠ــ٧٠٠٪) والبطالة والازمات الاقتصادية الطاحنة التي يقع عبؤها الاول على الكادحين من العمال وفقراء الفلاحين ، وتمتد آثارها لتصيب البرجوازية الصغيرة والمتوسطة .

وبدأت القطاعات الاكثر وعيا من البرجوازية المحلية تشعر بالخطر وتخشى عواقب هذه السياسة التي تؤجج الروح الثورية والحركة الجماهيرية ، خاصة وقد ازداد نفوذ كبار الملاكين الزراعيين والفئة الطفيلية ــ غير المنتجة ــ من البرجوازية التي تعتمد على الاحتكار واستغلال النفوذ ، حتى أصاب الشلل الحياة الاقتصادية ولحق الجمود بالانتاج المحلي . كما أن انخفاض مستوى المعيشة والافتقار المتزايد للجماهير أجهض امكانيات السوق الداخلي فتكدست البضائع وزاد المخزون منها . وعندما اتجهت الرأسمالية الصناعية الى

الاعتماد على الاسواق المجاورة وجدت أن مصالحها مهملة لا تراعى من جانب حكومات الاقلية ، فارتفاع اسعار القطن والوقود يمثل عقبة في طريق تخفيض التكلفة الانتاجية ، باعتبارها شرط ضروري لمواجهة المنافسة في هذه الاسواق ، كما تلكأت الدولة في اصدار تراخيص التصدير .

ومع تفاقم الاوضاع الاقتصادية وأزمة النظام واشتداد ساعد الحركة الوطنية واحتدام الصراع الطبقي، ظهرت ضرورة اعادة حزب الوفد الى الحكم في محاولة لامتصاص غضب الجماهير واحتواء الحركة الشعبية .

وعندما تسلم الوفد مقاليد الحكم في اوائل ١٩٥١ حاول ان يستعيد شعبيته بتخفيف أعباء الازمة ، بتبنيه سياسة زيادة اعانة الغلاء والضمان الاجتماعي ومجانية التعليم بالاضافة الى وعود بالعمل على تخفيض الاسعار والحد من الغلاء والتغلب على البطالة . لكن العفن كان قد امتد الى أعماق النظام .

وسرعان ما تبين الشعب زيف هذه الشعارات والوعود، فقد ابتلع الغلاء اعانة الغلاء وارتفعت الاسعار وأعباء المعيشة وزادت البطالة (ما يزيد على ١٠٠٠٠٠ عامل ونحو ١٠٠٠٠ من حملة الشهادات التوجيهية والجامعية) .

وتساقطت الوزارات الواحدة منها تلو الاخرى ، دلالة على العجز عن حل المهام الوطنية والاجتماعية والاقتصادية ورمزا لتفسخ النظام كمقدمات لانهياره ، فتعاقب على البلاد عشر حكومات منذ نهاية الحرب — منها خمس وزارات في الفترة من يناير حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

ويمكن تلخيص بعض معالم خريطة الاوضاع الاقتصادية في المرحلة السابقة على يوليو ١٩٥٢ فيما يلي :

ـ ٤٪ من اصحــــاب الاراضي يملكون ٢ر٣٤٪ مــن المساحة المزروعة في مقابل ٧٢٪ منهم يملكون ١ر١٣٪ .

افقار متزايد لفقراء الفلاحين ومتوسطيهم . ففي المرحلة ما بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٥٢ زادت نسبة ملاكي المساحــات الاقل من ٥ افدنة من ٩٠٪ الى ٣ر٩٤٪ وانخفض معدل نصيب الفرد من ٨٧ر الى ٨ر فدان .

وفي نفس الفترة هبطت نسبة ملاك ٥ـ١٠ افدنة مـــن ١ر٤٪ الى ٨ر٢٪ ومعدل الملكية من ٧ الى ٦ر٦ فدا ن.

تزايد عدد المعدمين وارتفعت ملكية كبار ملاكي الارض ، وتسبب التنافس على الارض الزراعية في ارتفاع الايجارات الى اقصى حد بلغته ، وكثيرا ما كان الايجار يزيد عما تغله الارض، حتى ان الفلاحـــين امتنعوا عن جني القطن في بعض المناطق عندما تبينوا ان المطلوب منهم سداده يفوق قيمـــة المحصول . وضاعف من تفاقم الاوضاع في الريف بــوار محصول ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ، وسياسة النهب التي كانت تزاولهـــا البيوت الماليـــة الكبيرة لتجار القطن (فرغلي باشا وعلي أمين يحيى باشا) مع كبار المسؤولين في الدولة .

ـ التركز في الحقل الصناعي ، حتى اصبح نصف الانتاج الصناعي في مصر تقوم بانتاجه ٦٨ منشأة صناعية كبيرة يعمل في كل منها اكثر من ٥٠٠ عامل .

وانخفاض عدد المصانع الصغيرة التي يقل قيمة انتاجها السنوي عن ٥٠٠ جنيه من ١٤٫٨٥٠ مصنعا الى ٧٫٣٦٠ مصنعا في الفترة ما بين عام ١٩٤٧ وعام ١٩٥٠ .

ارتفاع نسبة التفاليس التجارية من ٣٠ حالة سنة ١٩٤٧ ــ ١٩٤٨ الى ١٠٩ حالة عام ١٩٥٠ ــ ١٩٥١ . ومن ٩٤ حالة في التسعة اشهر الاولى من عام ١٩٥١ الى ١٤٤ عن نفس المدة عام ١٩٥٢

وصحب ذلك بطبيعة الحال زيادة كبيرة في عدد العاطلين .

ــ انخفاض متوسط الدخل السنوي للفرد من ١٠ جنيه عام ١٩٣٩ الى ١٫٩ جنيه عام ١٩٥٢ ، رغم الارتفاع الهائل في تكاليف المعيشة واسعار السلع الاساسية .

وكان من الطبيعي ان تؤدي هذه الاوضاع الى تفجير الصراع الطبقي :

ــ احتدم الكفاح الاقتصادي ، خاصة عام١٩٤٧ (اضراب شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى : ٢٦٫٠٠٠ عامل) و ١٩٤٨ ثم ١٩٥٠ حيث بلغ عدد الاضرابات الكبرى للعمال ٤٩ اضرابا ، وتصاعدت الموجة ، ففي عام ١٩٥١ وحده شهدت البلاد اعنف واوسع حركة اضرابات واعتصام في مصانع البيبسي كولا والشركة المتحدة للغزل والنسيج وسباهي للنسيج والعنابر والترسانة وسكك الحديد والمطبعة الاميرية وعمال

وسائقو السيارات وتضامنت مع حركتهم ٤٢ نقابة تمثل جميع عمال النقل المشترك ، كما اضرب اتحاد جميع النقابات الحكومية .. الخ ، بالاضافة الى اضراب فئات اخرى كموظفي شركة شل ، والاخطر من ذلك والاكثر دلالة ان يمتد الاضراب الى عقر دار السلطة واهم اجهزتها باضراب البوليس (١٩٤٨) والكونستبلات (١٩٥٦) .

ـ رغم تخلف الحركة الفلاحية فقد تأججت نيران الثورة في الريف باحتلال اراضي كبار الملاكين وحرق المحاصيل وماكينات الري والهجوم على قصور الاقطاعيين مما ادى الى تبادل اطلاق النيران وتدخل قوات الامن لحماية كبار الملاكين والتحام الفلاحين برجال السلطة .. وتفجرت المعارك في مختلف انحاء الريف .. كفور نجم وبهوت (املاك الامير محمد علي والبدراوي) وأبو الغيط وميت فضاله ..

ـ وبرز الارتباط والتداخل العضوي بين النضال الاقتصادي والكفاح السياسي ضد الاستعمار والقوى الاجتماعية المتحالفة معه فتأججت الحركة الوطنية حتى اضطرت حكومة الوفد الى الغاء المعاهدة التي سبق أن وقعتها عام ١٩٣٦ . وبدأ **الكفاح المسلح** في منطقة القنال ضد قوات الاحتلال .

وافتضح النظام وظهرت خيانته بقضية « **الاسلحة** الفاسدة » وكشف عن جشعه وعدائه لمصالح الشعب الاساسية « بفضيحة بورصة الاقطان » وعمليات النهب والسرقات والرشوة والفساد التي ذاعت بين عامة الناس ، وبلغ العفن ذروته بالرشوة التي تقاضاها الملك فاروق من

عبود باشا مقابل تنصيب حسين سري رئيسا للوزراء ، ثم فضيحة المتأخرات من ضرائب شركة السكر .. الخ . وبلغ النظام أوج تفسخه عندما اضطر الى تدبير عملية حريق القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، واستخدم الوفد لاعلان الاحكام العرفية قبل أن يطيح به ، ليمارس حكم الارهاب البوليسي . الا انه لم يفلح في التغلب على أزمته المزمنة ، فتلاحقت الحكومات وتساقطت بنفس السرعة .

ــ انتعشت التنظيمات الشيوعية وازداد نفوذها بين الجماهير . وتبنت الاشتراكية قطاعات متزايدة من أبناء الشعب ، حتى اتخذ حزب بورجوازي صغير الاشتراكية شعارا له ــ حزب مصر الفتاة الذي تحول الى الحزب الاشتراكي ــ . ولأول مرة تضطر القوى المضادة الى « التمسح » بالاشتراكية، فيصرح فؤاد سراج الدين بأن « مجلس النواب يضم ٢٨٨ نائبا اشتراكيا » ــ يقصد النواب الوفديين ــ .

□ الثورة تسلك الطريق التقليدي للتنمية الاقتصادية

بعد الاستيلاء على السلطة في ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أدرك القطاع البرجوازي الوطني في الحكم ، ان العامل الحاسم في تثبيت مواقعها ودعم نفوذها وضمان استقرارها يتمثل في القدرة على حل المشاكل المستعصية التي كانت السبب في سهولة الاطاحة بالنظام السابق .. **القضية الوطنية ثم الازمة الاقتصادية الطاحنة والتدهور في مستوى المعيشة وغلاء الاسعار والبطالة** . وكانت تدرك أهمية وضرورة التنمية بمعدلات مرتفعة في جميع مجالات الانتاج ، وخاصة في القطاع الصناعي القادر على تحرير القوى المنتجة وخلق سوق متسعة داخلية للرأسمالية المحلية .

ولجأت قيادة الثورة الى اتباع الاسلوب الرأسمالي التقليدي في التنمية ، فقد تركزت سياستها الاقتصادية في السنوات الاولى فيما يلي :

ـ تصفية علاقات الانتاج الاقطاعية وشبه الاقطاعية وضرب نفوذ كبار الملاكين الزراعيين واضعاف تأثيرهم وقوتهم السياسية والاقتصادية والفكرية ، وتوزيع الارض على بعض المعدمين ، بهدف تطوير مستوى المعيشة في الريف لخلق سوق محلية اكثر فاعلية وتأسيس قاعدة اجتماعية للحكم في الريف ، وتوسيع القطاع الرأسمالي في الزراعة ، وتوفير امكانيات التراكم الراسمالي وتجميع راس مال من هذا المجال لتوجيهه في خدمة التنمية الصناعية بالاضافة الى هدف التخفيف من حدة التناقضات الاجتماعية والصراع الطبقي .

يؤكد هذا الخط ما جاء في المذكرة التفسيرية للقانون الاول للاصلاح الزراعي الذي صدر في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، مشيرا الى الرغبة في « القضاء على عقدة تهافت الناس على استثمار مدخراتهم في الاراضي الزراعية » وانه « ينبغي لرفع مستوى المعيشة استكمال التنمية الاقتصادية للبلاد **واستكمال تصنيعها بأقصى ما يمكن من السرعة »**

ـ وفي اطار سياسة تشجيع راس المال المحلي على توجيه مدخراته للتنمية الصناعية أجرت السلطة تعديلات عديدة في أحكام الرسوم الجمركية ، فقامت برفع الرسوم على السلع والمنتجات الصناعية التي يمكن أن تنافس المنتجات المصرية ، والغت أو خفضت الرسوم على المواد الاولية والمعدات اللازمة للصناعة . واعفت الشركات الجديدة من ضريبة الارباح لمدة سبع سنوات ، « اذا كان نشاطها دافعا

لعجلة التنمية الاقتصادية » ، كما أن الشركات القائمة التي تزيد رأسمالها ، أعفيت من الضرائب لمدة خمس سنوات . وخفضت الضرائب على الارباح غير الموزعة بنسبة ٥٠٪ .

ـ المشاركة في توجيه النشاط الاقتصادي وتمويله ، خاصة فيما يتعلق بالاستثمارات التي تتصدى لبناء الصناعات الثقيلة ، مع ترك المجال للقطاع الخاص في الصناعات الخفيفة ذات الربح المرتفع والعائد السريع وفي مجال النشاطات الاقتصادية الاخرى .

وكانت النظرية السائدة حينئذ هي دخول الدولة مجال النشاط الاقتصادي عن طريق :

١ ـ **المسح الاقتصادي وحصر المشروعات** الممكنة واعداد الدراسات الخاصة بها . وهي المهمة الاساسية التي شكل من اجلها المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومي (١٩٥٢) والهيئة العليا للتخطيط والتنسيق برئاسة مجلس الوزراء (١٩٥٢) والمجلس الدائم للخدمات العامة (١٩٥٣) .

٢ ـ دخول المجال الصناعي ليس **كمنافس** للقطاع الخاص بل **مكملا** لنشاطه ، أي الاتجاه الى المجالات التي يحجم القطاع الخاص عن القيام بها ، على أن تباع هذه المشروعات الى القطاع الخاص بعد ان يثبت نجاحها . وقد جاء في نشرة اتحاد عام الغرف التجارية في عام ١٩٥٧ أن « المشروعات الضخمة لم يكن من السهل تركها للنشاط الفردي لارتفاع درجة المخاطرة وطول المدة اللازمة لحصول المشروع على عائد مجز » .

وهكذا ساهمت الدولة في تأسيس شركة الحديد والصلب — مع طرح سنداتها للاكتتاب العام — وشركة عربات السكك الحديدية والشركة القومية لانتاج الاسمنت وشركة الصناعات الكيماوية — كيما — وغيرها من المشروعات .

— عملت السلطة الجديدة أيضا على جذب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في مصر ، اذ تصورت امكانية مساهمتها في عمليات التنمية الاقتصادية المنزهة عن الاغراض الاستعمارية ، اذا وفرت لها ضمانات الربح والتأمين ضد الاخطار غير التجارية . لذلك ، قامت باصدار قانون تنظيم استثمار راس المال الاجنبي (٣٠ مارس ١٩٥٣) عدلت بمقتضاه النص الذي كان الوفد قد ادخله ليضمن نسبة ٥١٪ على الاقل لراس المال الوطني في اي مشروع اقتصادي ، وبذلك سمحت لراس المال الاجنبي بنصيب يزيد على الضعف . ثم خفضت القيود الخاصة بتحويل الارباح وراس المال الاهلي الى الخارج . كما وقعت عقود مع شركات النفط الامريكية بمنحها امتيازات التنقيب عن البترول واستغلاله في مناطق شاسعة من الصحراء الغربية .

ومن التبسيط المخل أن يعزى هذا الموقف الى عمالة او خيانة القيادة السياسية ، بقدر دلالته على سطحية وضحالة وعيها السياسي ووقوعها تحت التأثيرات الفكرية للبرجوازية الكبيرة — التي لم تبدأ الصدام الحقيقي معها الا بعد سنوات — بالاضافة الى سذاجة النظرة الى أمريكا ، بنفي صفة الامبريالية عنها ، لدى غالبية عناصر هذه القيادة ، وهي نظرة سادت بين بعض قطاعات البرجوازية الوطنية التي كانت تعادي الاستعمار البريطاني وتتصور امكانية الاعتماد على منافسة في المنطقة دون التعرض لخطر ما ..

فشل الطريق التقليدي وتفاقم أزمة النظام

☐ رغم كل التسيرات والتنازلات التي قدمت، للاحتكارات الاجنبية فقد أحجمت عن استثمار أموالها في مصر واتبعت سياسة الابتزاز ، لا تقبل بديلا عن السيطرة الكاملة ، مقابل الوعد « بتدفق » رؤوس الاموال . ومن الامثلة البالغة الدلالة في هذا المجال ، الشروط التي أذاعها مكتب الاستعلامات بالسفارة الامريكية بالقاهرة في ٣٠ يونيو ١٩٥٣ (بعد اربعة اشهر من التعديلات التي ادخلت على قانون تنظيم استثمار راس المال الاجنبي من جانب السلطة) تطالب « بضمانات ضد المصادرة ونزع الملكية » ، و « بحق تصفية المشروع الاجنبي في اي وقت من جانب صاحبه ، وكفالة ارباح معتدلة وضرائب معقولة ؛ غير قائمة على اساس التفرقة في المعاملة » (اي ضد الحماية الجمركية للصناعة الوطنية) . ليس هذا فحسب ، بل وصلت وقاحة التدخل الى حد المطالبة بأن تكون التشريعات العمالية والاجتماعية « عملية » بالاضافة الى ضمان وجود « حكومة مستقرة » .

ولم يقتصر الامر على هذا الموقف السلبي ، بل تآمرت الاحتكارات الغربية كلها لتخريب الاقتصاد الوطني بمزاولة ضغوط اقتصادية شديدة من الخارج (في مجال التجارة الخارجية خاصة) وفي داخل البلاد استخدمت بنوكها وشركات التأمين الواقعة تحت سيطرتها للتأثير في سياسة الائتمان لتصعيد الازمة ، خاصة بعد رفض مصر دخول الاحلاف العسكرية .

أما الراسمالية المحلية فقد لجأت الى حجب أموالها

وتجميد نشاطها الانتاجي او مزاولته في اضيق الحــدود ، وفي مجالات تحقق لها دورة سريعة لراس المال وعائد اكبــر ، حيث يصعب حصر ثرواتها وارباحها ولتتوفر لها السيولة التي تضمن لها الاختفاء حينما تحس بالخطر . لذلـــك تجنبت الدخول في مشروعات ثابتة مستقرة ، لعدم اطمئنانها الى القيادة الجديدة واتجاهاتها ، بسبب دخولها معترك الحياة السياسية العلنيــة فجأة ودون مقدمات أو تاريخ مسبق ، ولافتقارها الى برنامــج محدد متكامل والخطوات الثوريـــة التي بدأت بها طريقهــا والشعارات التي طرحتها ابتغاء اكتســاب ثقــة الجماهــر الشعبية وتأييدها . . كل ذلك أثار الخوف مما قد تضمره لها .

وقد انخفض راس المال الجديد المستثمر في الشـــركات المساهمة من ٢ مليون جنيه عام ١٩٥٢ (عام التفسخ والانهيار ثم الثورة) الى ٩ر١ مليون جنيه في العام التــالي ، وارتفعت المدخرات من ٥٨ مليون جنيـــه الى ٦٤ مليون جنيـــه وزادت الودائع في البنوك من ٢١٧ مليون جنيه الى ٢٣٣ مليون جنيه.

كما ان راس مال الشركات المساهمـــة الصناعيـــة التي تأسست منذ يناير ١٩٥٤ حتى العــدوان الثـــلاثي في خريف ١٩٥٦ ، لم يتجاوز ٧ر٣٧ مليون جنيه ، ساهمت الحكومة فيها بمبلغ ٣ر١٧ مليون جنيه والبنك الصناعي بمبلغ ٣ر٢ مليـــون جنيه ، اي ما يزيد على النصف .

وانخفض معدل تكوين راس المال الثابت في القطـــاع الخــاص من ١١٣ مليون جنيـــه في الفترة ١٩٤٩ ــ ١٩٥٢ الى ٧٦ مليون جنيه في الفترة ١٩٥٣ــ١٩٥٦ .

وساهمت البنوك التجارية في حجب أموالها عن التصنيع، فرفعت احتياطهـــا القانوني من ١٧٪ الى ٥ر٢٢٪ ورفعت شركات التأمين نسبه النقدية لتبلغ ٥ر٦٢٪ من أرصدتهـــا ، واحتفظت بنسبة ١٥٪ في صورة أسهم . وكانت الاحتياطيـــات والمخصصات والارباح المحتجزة من جانب الشركات تحول الى اصول اضافية في نفس المشروع القـــائم ، كجزء من عمليـــة التمويل الذاتي ، دون أن تتجه الى خطوط الانتاج المرغوب فيها من وجهة نظر مصلحة الاقتصاد القومي وتنميته .

واختـــارت الرأسماليـــة اقـل المجـــالات تعرضـــا للاخطار كالتجارة والمقاولات والاسكان . وعلى سبيل المثـــال نجد ان رؤوس الاموال المستثمرة في قطاع الاسكان زادت من ٤٠ مليون جنيه عام ١٩٥٤ الى ٣ر٤٧ مليون جنيه عـــام ١٩٥٥ الى ٤ر٥١ مليون جنيه ١٩٥٦ .

ورغم ذلك استمرت عمليـــــة التمركز وتزايد نصيـــب الرأسمالية الكبيرة واستيلائها عـــلى شطر متعاظم من الفائض الاقتصادي . فنجد أن المشروعات الصناعية الكبيرة التي تضم اكثر من ٥٠٠ عامل (٢٪ من مجموع المشروعات) يرتفـــع نصيبها من اجمالي القيمة المضافة في الصناعة من ٥٧٪ عـــام ١٩٥٢ الى ٦٣٪ عام ١٩٥٦ الى ٦٧٪ عـــام ١٩٥٩ . وبلغت الارباح التي حققتها الشركات المساهمة سنـــة ١٩٥٨ــ١٩٥٩ ما قيمته ٢ر٤٤ مليون جنيه بمعدل ٣٥٪ من رأس المال .

وقد لعبت المؤسسات الرأسمالية دورا هامـــا في تثبيط الاتجاه الى دخول الدولة ميدان التخطيط والاستثمار ، فنشـــر البنك الاهلي (١٩٥٣) دعوة الى « **البدء** بتنمية الزراعة التماسا

لتوسيع نطاق سوق المنتجات الصناعية ، ليصبح التوسع الصناعي ممكنا » ، كما طالب اتحاد الصناعات في نفس العام بأن يكون دخول الدولة ميدان الاستثمار في المجالات التي يميل النشاط الخاص فيها الى الانزواء ، بسبب درجة المخاطرة الكبيرة وطول المدة اللازمة للحصول على عائد مجز » ، وعلى ان تباع هذه المشروعات فيما بعد الى القطاع الخاص .

الملامح الاقتصادية والاجتماعية لطريق التطور الراسمالي الجديد ـ طريق راسمالية الدولة ـ

□ استنفذت السلطة كل الوسائل والسبل الممكنة لاقناع رأس المال الخاص بالاسهام في التنمية القومية على اساس التخطيط الجزئي ، وقدمت الاغراء والتشجيع والضمانات دون ان تلقى أي استجابة من جانب الراسمالية المصرية او الاجنبية .

ومع تقدم التجربة وخبرات السلطة في العمليات الاقتصادية من خلال الصعوبات والمعوقات التي واجهتها ، تبينت ضرورة ادخال تعديلات اساسية على سياستها الاقتصادية ، كشرط لاحراز أي تقدم في مجال التصنيع والتنمية. ومن أهم المشاكل التي كان عليها ان تجد حلا لها هي **ضعف الطاقة الادخارية** ، نتيجة الافتقار الى امكانيات الادخار لدى القطاع العائلي ، ثم احجام الراسمالية عن توفير المدخرات اللازمة لتطوير الاقتصاد على اساس مخطط وفي المجالات الفعالة .

ومن العوامل التي ساعدت في أن تحسم السلطة موقفها، رفض الغرب تمويل مشروع السد العالي الذي كان يعد رمزا لهيبة النظام والآمال المعلقة عليه ، والذي أدى الى سلسلة من الفعل وردود الفعل ، تأميم قناة السويس فالعدوان الثلاثي ، فتمصير ممتلكات الاعداء فالممتلكات البلجيكية . . الخ — فأثمرت المعركة الوطنية خلق نواة قطاع راسمالية الدولة .

وقد تقدمت البرجوازية المصرية لشراء هذه الممتلكات — تصريح القيسوني — ولكن الفئة القادرة على شرائها هي بالذات البرجوازية المرتبطة بالاحتكارات العالمية ، كما أن تجربة الاعتماد كليا على راس المال الخاص ، كان قد ثبت فشلها . وكانت الراسمالية المحلية قد بدات ترث فعلا وتحل محل البرجوازية والاحتكارات الاجنبية في أعقاب عمليات التمصير ولا سيما في مجالات المقاولات والتشييد والاستيراد والتصدير والتجارة الداخلية والمهن الحرة .

وبدات السلطة منذ عام ١٩٥٧ في اعداد الخطة الخمسية وشكلت لجنة التخطيط القومي لاعداد خطة قومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ثم صدر عام ١٩٥٨ أول قانون للتنظيم الصناعي يعطي الوزارة سلطة التدخل لتحديد نوع الاستثمارات الصناعية .

وكانت كل الشواهد تشير مقدما الى فشل هذه المساعي، فقد جاء في تقرير للبنك الاهلي — أثناء اعداد الخطة عام ١٩٥٧ — « ان خطة السنوات الخمس لا تغدو أن تكون خطة بغير موارد ، فان اكتتاب الافراد والبنوك جميعها في رؤوس أموال الشركات الجديدة لعام ١٩٥٨ ، لم يتجاوز ٤ر١ مليون جنيه فقط بنسبة ١٣٪ من مجموع الاستثمارات » .

ورغم ذلك لم تشأ السلطة التدخل ، الا على استحياء ، فعدلت قانون الشركات (ينـــاير ١٩٥٩) ليقضي بتخصيص ٥٪ من الارباح الصافية للشركة لشراء سندات حكومية ، وذلك بعد توزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من راسمالها على المساهمين . كما يقضي التعديل بألا يزيـــد مـــا يصرف للمساهمين من أربـــــاح الشركات عن ١٠٪ على الاكثر من المبالــــغ التي وزعت فعلا عام ١٩٥٨ .

وفي يونيو ١٩٥٩ اكد جمـــــال عبدالناصر على التـــزام «الثورة» بمضاعفة الدخل القومي في أقل من عشر سنوات .

وفي ١٩ يوليو اصدر القوانين الخاصة بالبدء في تنفيـــــذ الخطة الخمسية الاولى وأعلن ان الحكومة على أتم الاستعداد للتعاون مع راس المال الخاص وان « توفر لـــه السبـــل بكل وسيلة ، ما دام يحقق الخدمة العامة للمجتمع . »

بلغت الاستثمارات المطلوبة للخطة الخمســـــية الاولى ١٦٩٧ مليون جنيه والمستهدف في السنة الاولى استثمـــــارات قدرها ٣٩٠ مليون جنيه . عجزت الحكومة تماما عن توفيرها ، اذ كان كل ما حصلت عليه لا يزيد عن ٩٠ مليون جنيها .

كان انجاز الخطة يمثل التحدي الرئيسي للنظام ..

وتجربة ما يزيد عن سبع سنوات من مغازلة الراسمالية المحلية ــ والاجنبية ــ تقطع بفشل الاســـــلوب التقليـــدي للتنميـــــة .

ووجد النظام نفسه في مازق ، يهدد الكيان باجمعـــه ..
وكان عليـــه ان يختـــار اما التسليـــم بالفشـــل ، او البحث عن مخرج .

واختار طريق **راسمالية الدولة** الوطنية ، حيـــث تتولى السلطة الراسمالية الحاكمة القسم الاكبر والمؤثر من الوظائف الاقتصادية التي كان يتولاها المشروع الراسمالي الخاص .

ويتم عادة اللجوء الى راسمالية الدولة في حالتين ، امـــا كخطوة على طريق التحول الاشتراكي أو كمحاولة من جانـــب الراسمالية لحماية النظام من الانهيار ، والمحافظة عليـــه مـــن عوامل الهدم التي تأخذ بخناقه . وتحديد الهوية الحقيقية لهذه الخطوة ، **هو رهن بطبيعة السلطة القائمـــة وعلاقـــات القوى الاجتماعية والطبقية داخل المجتمع .**

وفي الحالة الثانية ، وبالذات لكونها مرحلة الاحتضار ، أو الصحوة الاخيرة قبل الاحتضار، فان البرجوازية تستخدم بعض مظاهرها استخداما ديماغوجيا ، فتصورها كمرحلة الانتقـــال الى الاشتراكية او الاشتراكية ذاتها. وقد لعبت بعض العناصر « الماركسية » ـــ اسما ـــ في مصر دورا أساسيا لترويج هـــذه الخدعـــــة .

وتعبر الفترة ما بين فبـــراير واغسطس ١٩٦٠ ، وتأميم مجموعة بنك مصر التي تتحكم في ٤٠٪ من مجمل ودائع الجهاز المصرفي وتسيطر على ٢٢٧ شركة صناعية وتجارية ، ثم البنك الاهلي ، تعتبر كمدخل للنظام في ارساء قواعد الطريق الجديـــد للتطور الراسمـــالي ، اذ تمـــت فيـــه تصفية مراكز أساسية

لسيطرة احتكارات الراسمالية الكبيرة على الاقتصاد المصري ، وهي الراسمالية التي ارتبطت بالامبريالية .

ومن المسائل ذات الدلالة أن الاقدام على هذه الخطوة لم يتم الا بعد نحو ثماني سنوات من ثورة ٥٢ ، وبعد استنفاد كافة الوسائل التقليدية .

وساعد على الاختيار الواعي لهذا الطريق :

١ ــ المعركة التي فرضت على البلاد من جانب الامبريالية وادت الى سلسلة من التأميمات للممتلكات الاجنبية البريطانية والفرنسية والبلجيكية بالاضافة الى ممتلكات اليهود .

ــ مواصلة قوى ومؤسسات الراسمالية الكبيرة نشاطها التآمري ضد النظام وعملها على الاطاحة به ، واستخدام امكانياتها الاقتصادية لتعميق ازمة الحكم القائم الذي ادى الى تدهور الاوضاع الاقتصادية .

ــ تآمر القوى الرجعية في سوريا ومصر ضد النظام والمتمثل في مؤامرات الاخوان المسلمين والمحاولات الانقلابية وانفصال سوريا بعد الوحدة .

ــ قناعة القيادة السياسية بحتمية فشل خطتها في مضاعفة الدخل القومي ــ التي ارتبطت بها ارتباط مصيري امام الشعب ــ طالما ظلت الهيمنة على المراكز الاساسية في الانتاج

والتحكم الاول في المدخرات وتوجيه السياسة الاستثمارية ، طالما ظلت في أيدي القطاع الخاص .

ولذا جاءت قرارات التأميم الواسعة في عام ١٩٦١ للخروج من الطريق المسدود نحو التنمية ، وكخطوة ضرورية لانقاذ النظام. وفي العيد التاسع للثورة — يوليو ١٩٦١ صدرت قرارات التأميم — القانون ١١٧ ، ١١٨ — التي كانت حجر الزاوية في تكوين قطاع للدولة يلعب دورا ستراتيجيا في اتخاذ القرارات الاقتصادية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية .

وهكذا بدات الدولة تتحول من مجرد جزء من البنية العلوية للمجتمع الى جزء من علاقات الانتاج ، اي من قاعدة المجتمع الاقتصادية ذاتها . وامتدت مهام الدولة من مجرد جهاز لتنظيم سلطة الطبقات الحاكمة الى ضبط وتنظيم وتعبئة المدخرات القومية اللازمة لتمويل استثمارات الخطة لمواجهة ضعف مدخرات القطاع العائلي واحجام القطاع الخاص عن استخدام مدخراته بالصورة التي تلتقي مع المصالح القومية (المصالح الحقيقية والطويلة الاجل للبرجوازية) وبذلك تقوم الدولة بمباشرة وتوجيه النشاط الانتاجي ، والتحكم في عملية تكرار الانتاج وتوزيع الفائض الاقتصادي .

ويتالف نظام راسمالية الدولة من قطاع الدولة — القطاع العام — والمشروعات المختلطة (بين راس المال العام والخاص) والقطاع التعاوني ومؤسسات تنظيم الانتاج في مجال الزراعة والتجارة والحرف .

وقطاع الدولة — العام — وقيادات الجهاز الحكومي

تتدخل عن طريق هذه المؤسسات وبواسطة جهاز السوق (سياسة الاسعار) لتوجيه النشاط الاقتصادي . ومن ثم فهي لا تتحكم في القطاع « العام » فحسب ، بل يمتد نفوذها الى معظم رؤوس الاموال المتجمعة في القطاعات الاقتصادية الاخرى .

٢ ــ ما يميز القاعدة الاقتصادية في مصر من ان التشكيلات الاقتصادية والاجتماعية متعددة متداخلة ، فهناك الوزن الكبير لتشكيلة الاقتصاد السلعي الصغير ، التداخل العضوي بين كبار الملاكين الزراعيين الاقطاعيين وبين الراسماليين الكبار ، ضعف تكوين الطبقات الاساسية ، البرجوازية والبروليتاريا وسيادة المشروعات الصغيرة والحرفية في المجال الصناعي وضخامة حجم أشباه البروليتاريا وموظفي الدولة .

ولا شك أن نمو الراسمالية في مصر يفوق مثيله في معظم البلدان النامية ، الا ان دخول التشكيلة الراسمالية للانتاج الاقتصادي التي **تمت في ظل السيطرة الاستعمارية** ، لم يصحبها انتشار لأساليب الانتاج الراسمالي بصورة فعالة ، رغم التاريخ المبكر لنضال الحركة الراسمالية في مصر من اجل تغيير علاقات الانتاج في مصلحتها . ولذلك لم تتمكن من تحقيق تغييرات جذرية في التركيب الاقتصادي والاجتماعي .

وكان المجتمع يشهد حالة من التوازن بين البرجوازية والبروليتاريا ، الطبقتان الاساسيتان في المجتمع والمؤهلتان لاجراء التغيير الاجتماعي والاقتصادي في اتجاه راسمالي مكثف خال من الشوائب شبه الاقطاعية او في طريق الاشتراكية .

فالرأسمالية في عزلة عن الجماهير التي فقدت الثقة في قياداتها وقدرتها على حل المشكلات المستعصية ، والبروليتاريا لم تصل الى مستوى النضج السياسي الضروري لاحداث التغيير ، بالاضافة الى وجود قطاعات كبيرة من الفئات البينية (التي لا تستطيع أن تلعب دورا حاسما في الصراع الا في ظروف تفجره ووجود القيادة القادرة على تعبئتها ، كأشباه البروليتاريا) ومن الوقائع ذات الدلالة في هذا المجال أنه في أوج انتعاش الحركة الجماهيرية لم يشترك في انتخابات يناير ١٩٥٠ غير ٦٩٪ من المقيدين في جداول الانتخاب .

٣ ــ نتيجة لسيادة هذه الاوضاع المتميزة ، يبرز دور الفئة أو المجموعة الحاكمة والقيادات البيروقراطية والفنية المرتبطة بها والمهيمنة على شؤون الحكم ومؤسسات الدولة الرئيسية وعلى قطاع راسمالية الدولة بصفة خاصة ، يبرز دورها كفئة بديلة **مؤقتا** ، لها دور مرحلي متميز . وهي فئة لا ترتبط ــ في غالبها ــ بأدوات الانتاج في صورة الملكية المباشرة . ولا تمثل المصالح العضوية **المباشرة** لأي من الاجنحة المختلفة من البرجوازية ، ولكنها تعبر عن مصالح البرجوازية عموما ، متحررة من ضيق الافق الذي يتسم به الحكم الصريح المباشر لدى مجموعة واحدة منها ، او تحالف للفئات **المالكة** . وهي تمارس نوعا من الوصاية على مجموع مصالح الرأسمالية الوطنية ، تتميز بمرونة الاستقلال النسبي . تملك سلطة اتخاذ القرار فيما يتعلق بالشؤون السياسية العليا وتخطيط السياسة الاقتصادية وتوزيع الاستثمارات وتوجيه العمليات الانتاجية وتحديد سياسة الاسعار والادخار وتوزيع الفائض الاقتصادي .

تتولى هذه الفئة الحكم **باسم الشعب** باتخاذهـا مظهر قوة **فوق الطبقات** تسمو على الصراعات ، وتحلها لمصلحـة « **المجموع** » ، بينما هي في واقع الامر تحكم لمصلحة الرأسمالية الوطنية بكل فئاتها ، للحفاظ على علاقات الانتاج الراسماليه . لكن تحررها من الارتباط العضوي بأي من الاجنحة المتعـددة للبرجوازية ، يتيح لها استخدام أساليب اكثر دهاء واستنـارة وبعد نظر .

وبمشاركة الدولة في النشاط الانتاجي واتسـاع قطـاع الدولة ، تنمو القاعدة الاجتماعية لهذه الفئة الحاكمـة لتضـم جماعات مهنية متباينة ـ البيروقراطيـة والتكنوقراط ـ مـن ضباط الجيش وموظفي جهاز الدولة والقطاع العام والمثقفين . وتستغل الفئة الحاكمة الامكانيات المتوفرة لها بعد سلوك هذا الطريق ، في تطوير المجالات غير الانتاجية وفي الخدمات ويتضخم الجهاز الاداري ، تقبع في قمتـه اعـداد مضطردة النمو مـن « البرجوازية البيروقراطيـة » تستقطع لنفسهـا امتيـازات ضخمة وتحصل على دخل يفوق كثيرا قيمة العمل الذي تؤديه.

ومن هنا تبدو الاهمية الخاصة **للسلطة في حـد ذاتهـا** ، ليس فقط **لحماية** العلاقات الراسمالية والتراكم الراسـمالي ، بل انها تلعب دور راس المال بالنسبة للفئة الحاكمة ، باعتبارها وسيلة استقطاع جزء كبير من الفائض الاقتصادي وسبيل الى **تحقيق** التراكم الراسمالي ، يتيح لهذه الفئة أن تشارك القطاع الخاص فينشأ التداخل بين مصـالح القطـاع الخـاص والبرجوازية البيروقراطية ، سواء عن طريق مشاريع مشتركة او خاصة او بواسطة الصفقات والاتفاقات غير المعلنة وغـير المشروعـة .

ورغم ان هذه المجموعة الحاكمة وفئة البرجوازية البيروقراطية والتكنوقراطية تتمتع باستقلال نسبي يسمح لها بحرية الحركة واتخاذ القرارات المتحررة نسبيا من النفوذ المباشر للطبقات الرأسمالية ، الا انه يجب أن نضع نصب أعيننا الحقائق التالية :

أ ـ هذه الاستقلالية عن الاجنحة المختلفة من البرجوازية هي استقلالية نسبية **مرحلية موقوتة** ، رهن بتوفر ظروف محلية وعالمية معينة ومواتية ، لا يمكن ان تستمر الا لفترة محدودة .

ب ـ ان الفئة الحاكمة رغم استقلاليتها عن الفرق المختلفة البرجوازية ، الا انها **تنتمي** الى الجبهة **الرأسمالية** وتعادي الحركة الشعبية ، وخاصة حركة الطبقة العاملة . وهي تقود عملية الصراع الطبقي للرأسمالية ضد هذه الحركة مستخدمة مختلف الاسلحة .. الارهاب البوليسي من جانب ثم الاستيعاب والاحتواء السياسي والفكري والتنظيمي من جانب آخر .

جـ ـ ان **مصيرها الحتمي** هو الارتباط العضوي باحدى الطبقات أو الفئات **المالكة** ، عندما تتطابق مصالح المجموعة الحاكمة أو القوة المؤثرة فيها ، مع مصالح هذه الطبقة أو تلك . وحينئذ تفقد استقلاليتها تماما وتصبح المعبر المباشر عن هذه الطبقة .

ومن هنا فنحن ندين بشدة ونناضل دون هوادة ضد النظريات الانتهازية القائلة بوجود « مجموعة اشتراكية في

السلطة » أو القول بأن هذه المجموعة الحاكمة تقف بمعزل عن الصراع الطبقي وتعبر عن مجموع مصالح الطبقات الوطنية . وانها تنتقل من مواقف وطنية الى مواقع اشتراكية ، وحينئذ تلعب او تتولى دور الطبقة العاملة في انجاز الاهداف الاشتراكية ، أو انها من واقع الممارسة العملية لمسؤوليات الحكم ، واذ تجد الطريق الراسمالي مغلقا، تختار طريق التطور الاشتراكي — او اللاراسمالي — اننا نشجب بشدة أمثال هذه النظريات التي لعبت دورا أساسيا في اجهاض حركة الطبقة العاملة وتصفية تنظيماتها .

٤ — العوامل الخارجية : لا شك ان علاقات القوى في الداخل تلعب الدور الحاسم في تحديد اتجاه التطور في البلدان النامية . لكن تأثير وفاعلية المحيط الخارجي تزايدت الى حد كبير ، اذ أتاحت الفرصة للفئة البرجوازية الحاكمة للاستفادة من المنافسة بين النظامين الاشتراكي والراسمالي العالميين فتبنت سياسة عدم الانحياز أو الحياد الايجابي ، مما يسهل لها الحصول على القروض والمعونات الاقتصادية من المعسكرين المتنافسين . وهذه المعونات والقروض تضمن توفير جرعات مسكنة للازمة الاقتصادية ومصادر لتمويل مشروعاتها العمرانية والصناعية وتغطية الاحتياجات الاستهلاكية المتزايدة .

ويتم توزيع هذه المعونات والقروض الخارجية في مشروعات التنمية والتصنيع (خاصة قروض المعسكر الاشتراكي) والتوسع في الخدمات وتوفير نفقات جهاز الدولة المتضخم وامتيازات القيادات البيروقراطية والحد الادنى من

المكاسب الضرورية للفئات الشعبية ، كصمام امان ضـــد تفجر الصراع الطبقي .

وقد اكتسبت البرجوازية البيروقراطية الحاكمة خبرة في عمليات « الابتزاز » من الطرفين ، ومن هنا الحرص الـــذي نلحظه من جانب القطاع البيروقراطي للابقاء على العلاقـــات مع المعسكر الاشتراكي .

مرحلة الاثمار لم تعمر طويلا

□ اثمر المنهج الجديد للتنمية ـــ المعتمد على راسماليـــة الدولة الوطنية ـــ نتائج ايجابية . وتعتبر مرحلـــة الخطـــة الخمسية الاولى بحق، مرحلة الانتعاش والاستقرار الاقتصادي للنظام الناصري ، بفضل توفر المدخرات ، مـــن ناحيـــة الـــكم اللازم للاستثمارات المتضمنة في الخطة ، ومن ناحية السيطرة التي سمحت بتوجيهها في القنوات المخطط لهـــا . لذلـــك أمكن تحقيق أكبـــر طفـــرة في مســـتوى الانتـــاج وبلغت معـــدلات التنمية ٢ر٧٪ ★ وأمكن التغلب الى حد كبير عـــلى البطالـــة

★ يجب التحفظ تجاه الارقام الرسمية . فمن المعروف مثلا ان حساب الدخل القومي يعتمد على جمع القيمة المضافة في مختلف القطاعات السلعية والخدمات التي ينظر اليها بمعيار واحد ، مع أن بعض الخدمات لا يعطي دخلا ، بل على العكس يمتص جزءا من الدخل ، مثل الامن والقضاء والسجون !.

كما أن القول بان تنفيذ الخطة قد تم بنسبة ٩٥٪ أمر مضلل ، فهو الرقم الاجمالي ، بينما نجد في الواقع ان الخطة في مجـــال الخدمـــات قـــد تخطت الاهداف بنسبة ١٣٥٪ ، بينما قصرت خطة الانتاج عن تنفيذ المعدلات المرسومة لها ، اذ لم تتعد ١ر١٣٪ من الزيادة المقدرة لحجم الانتاج الزراعي ونسبـــة ٤ر٥٥٪ من حجم الانتاج المستهدف في الصناعة !

خاصة في المدينة ـــ بين المثقفين والعمال ـــ ، وحصلت الفئات الشعبية على بعض المكاسب الاقتصادية والاجتماعية .

ومن المظاهر الايجابية أيضا أن عوائد التمليك (الريـــع والربـــح والفائـــدة) انخفضت بالنسبـــة لمجمـــل الاجور ، انخفضت من ٥٧ر٢٪ الى ٥٣ر٢٪ ، وزادت نسبة الثانية من ٤٢ر٨٪ الى ٤٦ر٧٪ .

وارتفع متوسط نصيب الفرد من اجمالي الدخل . وطبقا للارقام الرسمية كانت الزيادة من ٥٠ر٢ جنيه في سنة الاساس الى ٥٩ر٨ جنيه عام ١٩٦٤ ـــ ١٩٦٥ ، بزيادة ١٩ر١٪ .

وفي مجال الاستهلاك ، فالاحصاء الرسمي يقدم معدل زيادة قدره ٨٪ (يتعدى الزيادة في الدخل المحلي) . ولـــكننا نلاحظ هنا أيضا ان مجمل الاستهـــلاك الفردي زاد ٣٤٪ بينمـــا قدر الارتفاع في الاستهلاك الجماعي ـــ الحكومي ـــ بنسبـــة ٧٧٪ خلال السنوات الخمس .

ـــ لكن هذه الصحوة لم تعمر طويـــــلا ، اذ لم تستمر في الواقع أكثر من ثلاث سنوات، فالعام الاول من الخطة قصر عن تطبيق اهدافها ، لانه جاء قبل اتخاذ اجراءات التاميم ، امـــا في العام الاخير فقد بدأت تتجمع عناصر الازمة من جديد ، وشهـــد بوادر تردي الوضع الاقتصادي والسياسي وعجز الراسماليـــة الحاكمة عن تجاوز ازمتها ، **التي كانت تتطلب** مواقف واجراءات تتعدى قدراتها وتتناقض على طول الخط مع الطبيعة الطبقية للسلطـــة .

ضاع تأثير المسكنات ، وبرزت مظاهر واعــراض المرض المزمن من جديد ، بعد فترة وجيزة ، اذ كان الحل الجذري يتمثل في الثورة الاشتراكية وعبور الحدود الفاصلة ما بين الراسمالية والاشتراكية ، وهو ما لم تتوفر له مقومات الانجــاز ، ووقفت القيادة في مفترق الطرق ، واحتدمت الصراعــات داخلهــــا . وتحدث عبدالناصر عن الحاجة الى ثورة جديدة وضرورة اجراء تغييرات جذرية في أجهزة الدولة ومؤسساتها وشن حملة على الرجعية « والطبقة الجديدة » ودعــــا الى تــكوين « حزب اشتراكي » ــ التنظيم الطليعي داخل الاتحاد الاشتــراكي ــ بل طرح تصوره لايجاد « حزبين اشتراكيين » ! ، كما تحــدث ــ عبورا ــ عن الدور القيادي للعمال . ولكنها كانت أحاديث غير جادة ، تعبر عن الاحساس بالازمة وخطورتهــا ، دون أن تملك السلطة البرجوازية القدرة على تجاوز هــذه الازمــة . وعلى العكس من ذلــك ، انتعش اليمــين الرجعي (تحركات الاخوان المسلمين) وتمكنت أكثر القوى محافظة داخل النظام من دعم نفوذها وكسب مواقع جديــدة ، وتحريــك التحالــف البرجوازي في اتجاه مصالحها . (اقصاء علي صبــري مــن رئاسة الوزارة ، ضرب منظمة الشباب .. الخ) .

سلبيات في التخطيط والتنفيذ

وقد تعددت السلبيات وجوانب القصور في تنفيذ الخطة ، بسبب الطبيعة الطبقية والعقلية البرجوازية للقائمين عـــلى تنفيذها ، وانفراد هذه القوى بالسلطة في غيبة رقابة الجماهير العاملة ومع الافتقار الى المنظمات السياسية الشعبية للفئـــات الاجتماعية الاخرى . ومن أهم هذه السلبيات :

١ ـ كشفت سنوات تنفيذ الخطة عن طبيعة قطاع الدولة الموجه من قبل سلطة راسمالية ، **كمصدر ربح ومورد تراكم رأسمالي للقطاع الخاص** . ونكتفي في هذا المجال بتقديم نموذج واحد من قطاع المقاولات ★ . نستقيه من كتاب علي صبري « سنوات التحول الخمس » ، فالعمليات التي أسندها القطاع العام الى مقاولي الباطن (القطاع الخاص) « تصل الى ١٤٤ مليون جنيه في كل سنة من سنوات الخطة، وتحقق ربحا سنويا يبلغ ٢٩ مليون جنيه » (وهو التقدير الرسمي والواقع يفوق ذلك) و « قد استغل القطاع الخاص هذا الوضع فأخذ في رفع اسعار العمليات التي يعهد اليه بها ، حتى في ظل نظام المناقصات ، مما أدى الى زيادة تكاليف عمليات التشييد والبناء وهي التي تمثل ٤٧٪ من قيمة الاستثمارات الكلية للخطة » ـ اذ كان اجمالي الاستثمار في الابنية والتشييدات ٧١١ مليون جنيه من مجمل ١٥٧٦٫٩ مليون جنيه ـ وظهر بوضوح « منذ السنة الثالثة للخطة ، حيث تبين أن تكاليف التشييد زادت بحوالي ٢٥٪ في تلك السنة عن سنة ١٩٥٩ ـ ١٩٦٠ . وان النسبة الكبرى من هذه الزيادة تركزت في عوائد حقوق التمليك، أي أرباح تعود للمقاولين ★ » .

٢ ـ **الاختلال الهيكلي** بزيادة الاهمية النسبية لقطاع الخدمات بالنسبة للقطاع السلعي ، وهو من الاسباب الرئيسية

★ في الجزء الخاص بالسياسة الزراعية تقدم نماذج اخرى لهذه الظاهرة .

★ قام القطاع الخاص التجاري اثناء الخطة بدور الوسيط بين القطاع العام كمنتج ومستورد وبين جماهير المستهلكين ، كذلك قام بمختلف عمليات الوساطة بين وحدات القطاع العام ذاتها عن طريق عقود التوريد ، وبلغت توريداته من مختلف السلع ما قيمته ٢٠٠ مليون جنيه خلال الخطة الخمسية .

لزيادة الطلب الاستهلاكي والضغوط التضخمية التي صاحبت تنفيذ الخطة .

في خلال السنوات الخمس نقصت أهمية القطاعات السلعية في هيكل الانتاج الكلي من ٧٠٫٢٪ الى ٦٨٫٢٪ ، بينما زادت أهمية الخدمات من ٢٩٫٨٪ الى ٣١٫٨٪ . وكانت أعظم نسبة زيادة ، في قطاع « الخدمات الاخرى » ـ الحكومة ومؤسساتها ـ فارتفعت من ١٤٫٦٪ الى ١٧٪ مقابل انخفاض نصيب الصناعة من ٤٢٫٧٪ الى ٤٢٫٣٪ .

٣ ـ **ارتفاع معدلات الاستهلاك** ، مما ادى الى انخفاض الطاقة الادخارية ، فقد بلغت الزيادة في الاستهلاك خلال السنوات الخمس ٤٦٫٩٪ اذ ارتفعت من ١١١٩٫٧ مليون جنيه الى ١٧٦٢٫٢ مليون جنيه مقومة بأسعار سنة الاساس .

وقد أوضحنا فيما سبق ، كيف أن الاستهلاك الجماعي فاق كثيرا الاستهلاك الفردي .

كما ان الاستهلاك الفردي لا يمكن النظر اليه بصورة مجردة ، فتحليل التركيب الكلي للطلب الى عناصره يكشف أن نسبة الزيادة في السلع الشعبية الضرورية تقل كثيرا عن معدل الارتفاع في استهلاك السلع المعمرة التي تستخدمها فئة محدودة من الفئات الوسطى والكبيرة . فزادت الاخيرة بالنسب التالية . . الثلاجات ٢١٥٫٥٪ ، الغسالات ٣٩٠٫١٪ ، السخانات ١٥٤٣٫٩٪ ، مواقد البوتاجاز ١١٧٪ ، وهي

السلع التي تعد مؤشرا لاستهلاك الطبقات البرجوازية ، في حين اقتصرت الزيادة في استهلاك السلع الضرورية : القمح ٤ر٢٩٪ ، الذرة ٩ر٤٠٪ ، الفول ٣٥٪ العدس ١٤٪ . ورغم ذلك فهذه الفترة تتميز بارتفاع في استهلاك هذه السلع لم تشهده البلاد في المراحل التالية ، اذ اعقبها انخفاض ملموس ، سيأتي ذكره فيما بعد .

٤ ــ منهج التصنيع الذي ظل **متحيزا للصناعات الاستهلاكية** مع تطور طفيف لصالح الصناعات الوسيطة .

وفي هذا المجال ايضا اتجه الاهتمام الاول والاكبر للصناعات التي تفي بتطلعات الطبقات المتوسطة والمرتفعة الدخل كالثلاجات والسخانات واجهزة التكييف والسيارات (مصنع نصر للسيارات على سبيل المثال الذي انفق في انشائه عشرات الملايين ليتوقف انتاجه بعد حين ثم لينتج سيارات تكاد تبلغ تكاليف انتاج الطائرات) .

ومعظم هذه الصناعات ، تركيبية ، يتم استيراد غالبية اجزائها من الخارج ، فتشكل عبءاً على ميزان المدفوعات .

٥ ــ **التحيز الطبقي وسوء التوزيع فيما يتعلق بالقوى العاملة** وتطوره في فروع النشاط المختلفة .

فان نسبة العاملين في الصناعة الى جملة العاملين في مصر لم يعتريها تغير جوهري .

وحقق قطاع الخدمات النصيب الاكبر من الزيادة في عدد

المشتغلين (٣١٪) .

الزيادة السنوية في القوى العاملة تقتصر على استيعاب القوى العاملة الجديدة دون استيعـــاب فائض القوى العاملة في الزراعة .

وجود فائض عماله في قطاع الخدمات والادارة الحكومية وبصفة خاصة في الوظائف العليا ، نتيجة التبذير والاســـراف المتحيز ، فكانت أجور ومرتبات هؤلاء تدفع كضريبة تتحملهـــا ميزانية الدولة لتحقيق الاستقرار للسلطة ومـــن دون الحصول على مقابل من الانتاج .

وطبقا للاحصاءات المتوفرة عن الفترة ما بـــين ١٩٦٢ — ١٩٦٣ وعام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، زادت الوظائف العليا بنسبـــة ١٦١٪ وارتفع دخلها بنسبة ٢٣٠٪ ، وارتفعت نسبة الوظائف التخصصية ١٤٥٪ والفنية ١٢٨٪ والتنظيمية والاداريـــة ١٤٥٪ ، وذلك في قطاع الخدمات والاعمال (اي دون حســـاب الشركات التابعة)

واذا انتقينا نموذج من القطاع الصناعي، الغزل والنسيج على سبيل المثال ، نجد أن فئة المديرين والاحصائيين قد زادت بنسبة ٣٠٠٪ بينما اقتصرت الزيادة للعمال المهرة وغـــير المهرة والفنيين والملاحظـــين بنســـبة ١٦٠٪ . وزاد عـــدد المديرين والاخصائيين بالنسبـــة لمجمل العاملين مـــن ١٫٥٩٪ الى ٤٪ يستقطعون نصيب الاسد من الفائض الاقتصادي ، وذلك خلال السنوات من ١٩٥٩—١٩٦٠ الى ١٩٦٣—١٩٦٤ .

— وكان من نتيجة هذه السياسة التي خططت لها الفئة البيروقراطية الحاكمة ، بصورة تعكس عقليتها البرجوازية النفعية ، ونفذتها بأسلوب اسوا ، كان من نتيجتها ان وصلت الاوضاع الاقتصادية الى طريق مليء بالاختناقات ، تتمثل فيما يلي :

١ — الاختلال بين الادخار والاستثمار الذي يشكل عقبة في طريق توفير الفائض الاقتصادي اللازم للتراكم القومي . فقد بلغت نسبة الادخار الى الناتج المحلي ٨ر١٢٪ خلال الخطة الخمسية بينما بلغت نسبة الاستثمار ٦ر١٧٪ ، مما ترتب عنه عجز قدره ٨ر٤٪ من الناتج المحلي ، لجأت الحكومة الى تمويله بالقروض الخارجية . ويعود ذلك الخلل الى أن شطرا اساسيا من الفائض الاقتصادي قد تبدد نتيجة التضخم البيروقراطي والتبذير والاسراف في المصروفات الادارية الثابتة .

٢ — العجز في ميزان المدفوعات . فالخطة توقعت فائضا قدره ٤٠ مليون جنيه ، بينما وصل العجز في السنة الخامسة من الخطة الى ٦ر١٢٥ مليون جنيه وبلغ العجز المتجمع لميزان المدفوعات أثناء فترة تنفيذ الخطة ٤١٧ مليون جنيه .

ورغم ما أوردناه في ايجابيات الخطة من زيادة مجمل الاجور بالنسبة لعوائد التمليك خلال الخطة الخمسية ، — وهي ظاهرة اصبحت عكسية في السنوات التالية — فالجانب الآخر من الصورة يجب وضعه في الاعتبار ، اذ زادت عوائد التمليك في هذه الفترة من ٧ر٧٣٥ مليون جنيه الى ١ر١٠٠٥ مليون جنيه — بحساب الاسعار الجارية — ، أي بنسبة ٣٣٪ . كما ان

الزيادة النسبية في معدل الاجور طفيفة هزيلة ، يستحوذ على الشطر الاكبر منها اصحاب الوظائف العليا .

فشل طريق رأسمالية الدولة الوطنية

بدأت بوادر الفشل تبدو في الافق قبل نهاية الخطة الخمسية ، لتكشف حقيقة ان المنهج الجديد هو من قبيل المسكنات ، لا يجدي نفعا في التغلب على الداء العضال ، وان الحل الاشتراكي الحقيقي هو السبيل الوحيد للتغلب عليه .

فقد شهدت السنوات التالية على الخطة ميلا متزايدا للانخفاض في معدلات التنمية وتدهور في الانتاج والدخل القومي والتطور الصناعي ومستوى معيشة الجماهير الكادحة .

ان موسم الاثمار لطريق رأسمالية الدولة لم يعمر طويلا ، فسرعان ما ظهرت حقيقته كحل جزئي مؤقت ، لن يفلح في حل التناقضات الرئيسية للنظام . وظهر التخبط في صفوف السلطة فبعد الآمال التي علقت على التخطيط بهذا الاسلوب ، تأجلت الخطة التالية ، ثم حولت الى خطة سبعية ، وعدل عنها الى « خطة انجاز » ثم وضعت « لكل عام على حدة » مما كشف عن طبيعة الازمة الطاحنة ، وفضح الآمال التي شيدت على «رمال» رأسمالية الدولة الوطنية .

في العام التالي مباشرة (١٩٦٥ـ١٩٦٦) انخفض معدل الزيادة في الدخل المحلي الى ٥ ٪ (كان طوال سنوات الخطة ٥ر٦ ٪) وهبط الادخار المحلي الى ٧ر١٣ ٪ من الناتج القومي الاجمالي ، مما سبب عجزا في الميزان المالي . وفرضت الحكومة ضرائب وقع عبؤها الاساسي على الكادحين ، اذ زيدت ضريبة

الدمغة بنسبة ٧ر٢٠٪ ، والمتحصلات من الايرادات والرسوم المتنوعة ١ر٤٪ ومن ايرادات الخدمات ٩ر٤١٪ . كما بلغت نسبة الزيادة في الضرائب السلعية الاخرى ٩ر١٢١٪ ..الخ مما ظهر اثره المباشر في انخفاض باستهلاك الطبقات الشعبية من السلع الاساسية ــ ٤٪ القمح ، ــ ١٧٪ الذرة ، ــ ٢٪ الفول ، ــ ٥ر١٢ الشعير ، ــ ٦ر٩ الشاي ، ــ ١ر٤ الزيوت النباتية . هذا بينما شهد نفس العام زيادة في الاستهلاك النهائي تبلغ ٩ر١٠٪ عنه في العام السابق . وظهرت بوادر الانتعاش على القطاع الخاص (على سبيل المثال زادت الودائع المصرفية من ٢ر١١ مليون جنيه الى ٨ر٢٧ مليون جنيه) .. افقار من جانب ، واثراء ورخاء من جانب آخر . انخفاض في استهلاك المقومات الاساسية للحياة من ناحية الجماهير ، مع بذخ وانفاق ترفي متزايد من ناحية أخرى .

ــ وفي العام التالي **١٩٦٦ــ١٩٦٧** انخفض الانتاج في مجموع القطاعات السلعية بمقدار ــ٩ر٠٪ واقتصرت الزيادة في الانتاج القومي على ٣ر٠٪ فقط (بأسعار ٦٤ــ٦٥) والزيادة في الدخل المحلي الاجمالي ٧ر٠٪ .

وانخفض متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي من ١ر٦٨ جنيها عام ٦٥ــ١٩٦٦ الى ٦ر٦٦ جنيها في العام التالي، أي بما يعادل ٢ر٢٪ . ومرة أخرى نجد الاعباء ، تلقى على ذوي الدخول المحدودة ، لذلك يستمر الانخفاض في الاستهلاك من السلع الضرورية ، ــ ٤ر١٨٪ الارز ، ــ ٧ر٢٧٪ للعدس ــ ٢ر٥٪ للخضراوت ، ــ ٣ر٢٪ للكيروسين ، ــ ٥ر٩٪ للمنسوجات .

ـــ ولم تتمكن السلطة خلال عام ١٩٦٧ــ١٩٦٨ مـــن المحافظة على مستوى النمو المتواضع للعام الســابق ، اذ هبط الانتاج بمعدل ـــ ٨ر١٪ عن سنــة ٦٦ــ١٩٦٧ . واتبعت الحكومة سياسة « انكماشية » برفع الاسعار والضرائب غــير المباشرة ورسوم الانتاج ، حصلت الدولة بمقتضاها على ١٥٠ مليون جنيه .

وهبط الدخل الحقيقي للفرد مرة أخرى من ٦ر٦٦ جنيها عام ٦٦ــ٦٧ الى ٨ر٦٢ جنيها ، بنقص ٨ر٣ جنيه أي ٧ر٥٪ . واستمر التدهور في استهلاك الافراد من السلـع الغذائيــة الاساسية، ــ ٤ر٨٪ للــذرة، ــ ٣ر١٤٪ للسكر، ــ ٥ر١٠٪ المسلى الصناعي ، ــ ٥ر١٤٪ الزيت، ــ ٧ر١٦٪ الكيروسين، ــ ٩ر٢٠٪ الفول .. الخ .

والانخفاض في الانتــاج الصنــاعي لا يعود الى نقص الاستثمارات ، فقد بلغت في السنوات الخمس للخطــة ٤٠٤ مليون جنيه في القطاع الصناعي ، زاد اثناءها الانتاج الصناعي بنحو ٣٨٤ مليون جنيه ، وزاد الدخل من الصناعــة بنحو ١٢٩ مليون جنيه . بينما بلغت الاستثمــارات في سنتي ٦٥ــ١٩٦٦ و ٦٦ر١٩٦٧ نحو ٢٠٠ مليون جنيــه ، لكن زيادة الانتــاج لم تتعد ٩٣ مليون جنيه والارتفاع في الدخل ٥ر١٣ مليون جنيــه ، اي ان نصف الاستثمارات ، لم يحقق الا ربع الزيادة في الانتاج و « عشر » الزيادة المتحققة في الدخل .

هذا ، في نفس الوقت الذي ينتعش فيه القطــاع الخاص وينمو باطراد . ونقتصر هنا على تقديم بعض الارقام كمؤشرات

على ظاهرة نمو هذا القطاع (لعل فيها بعض العبرة لاولئك الذين ما زالوا ، حتى يومنا هذا ، يتحدثون عن الاشتراكية والتطور الاشتراكي او الطريق اللاراسمالي في مصر !)

ـ خلال الاعوام ٦٣ـ٦٤ \ ٦٤ـ٦٥ \ ٦٥ـ٦٦ \ ٦٦ـ٦٧ زادت حصة انتاج القطاع الخاص من مجمل الانتاج ، في صناعة الغزل والنسيج من ٤ر٢٧ ٪ الى ٣ر٢٩ ٪ ثم ٨ر٣٠ ٪ و ٨ر٢٧ ٪ كما كان نصيب الصناعات الغذائية ٥ر١٨ ٪ و ٧ر١٧ ٪ و ٥ر٢٠ ٪ و ٦ر٢٣ ٪ على التوالي والصناعات الميكانيكية خلال السنوات الثلاث الاخيرة من المرحلة سابقة الذكر ٣ر٢٢ ٪ و ٨ر٢٣ ٪ و ١ر٢٤ ٪ .

وفي هذه السنوات الاربع ارتفع انتاج القطاع الخاص بنسبة ٤ر١٣٢ ٪ مقابل ١ر١٢١ ٪ للقطاع العام .

ـ والاخطر من ذلك هي تلك التغييرات التي طرات على القيمة المضافة المستقطعة من جانب القطاعين في الانتاج الصناعي ، للصناعات التي يزيد عدد العاملين فيها عن ٢٥ مشتغل .

والجدول التالي له اهميته في الكشف عن الطابع الاستغلالي المميز للقطاع الخاص ، من واقع نصيبه من القيمة المضافة ومعدل نموها خلال السنوات القريبة (٦٦ـ٦٧ \ ٦٩ـ٧٠)

تطور القيمة المضافة في الانتاج الصناعي ـ ٢٥ عامل فاكثر

السنة	عـــام		خـــاص	
	قيمة مضافة	رقم قياسي	قيمة مضافة	رقم قياسي
٦٦/٦٧	٣٩٢	١٠٠	٣٨	١٠٠
٦٧/٦٨	٤٢٨	١٠٩	٣٠	٧٩
٦٨/٦٩	٤٨٤	١٢٤	٥٣	١٤١
٦٩/٧٠	٥٠٥	١٢٩	٩٣	٢٤٦

بل اننا لو اعتمدنا أرقام السنوات الثـــلاث من ٦٧ـــ٦٨ الى ٦٩ـــ٧٠ (بعد الهزيمة) لوجدنا نسبة الزيادة ١١٨ ٪ للقطـــاع العام و ٣١٠ ٪ للقطاع الخاص .

وارتفعت التسهيلات الائتمانيـــة التي يقدمها البنــك الصناعي للقطاع الخاص من ١٦٧ر٠٠٠ جنيه عام ٦٤ـــ٦٥ الى ٥ر٨ مليون جنيه عام ٦٩ـــ٧٠ .

ـــ لذلك كان من الطبيعي أن نجد **نسبة عوامل التمليــك تعود الى الارتفاع بالمقارنة مع مجمل الاجور** ، أي في الاتجـــاه العكسي لسنوات الخطة ، فتشهد الاعوام ٦٨ـــ١٩٦٩ \ ٦٩ـــ ١٩٧٠ زيادة في نسبة عوائد التمليك ـــ بالنسبة الى الدخـــل المحلي الاجمالي ـــ من ٧ر٥٢ ٪ الى ٨ر٥٣ ٪ ، وكان معـــدل الزيادة ٨ر٦ ٪ في العام الاول و ٣ر١١ ٪ في العام الثاني .

كذلك تستمر عملية التمركز في القطاع الخاص الصناعي، اذ نجد انه في السنوات من ١٩٦٣–١٩٦٤ حتى ٦٨–١٩٦٩ ارتفعت نسبة انتاج المصانع التي يعمل بها اكثر من ٩ عمال من ٥٠٪ الى ٥٥٪ من مجمل انتاج **القطاع الخاص** الصناعي.

— **المباني السكنية والتشييد** : تزايد اقبال القطاع الخاص على الاستثمار في اقامة المباني السكنية ابتداء من عام ٦٥–١٩٦٦ ، فارتفعت استثماراتها من ٣ر١١ مليون جنيه الى ٥ر٢١ مليون الى ٤ر٣٤ مليون في الاعوام الثلاث ٦٤–٦٥ ، ٦٥–٦٦ ، ٦٨–١٩٦٩ . كما ان مقاولي الباطن الذين يشتغلون لحساب القطاع العام قاموا بأعمال بلغت قيمتها ٢٣ مليون جنيه سنة ٦٨–١٩٦٩ و ٣٢ مليون في ٦٩–١٩٧٠ ارتفعت الى ٤١ مليون جنيه في ٧٠–١٩٧١ ، اي بزيادة ٣٩٪ و ٧٨٪ على التوالي .

ومن المقرر ان تبلغ الاستثمارات في قطاع التشييدات هذا العام (١٩٧٣) ٧ر٢٩٤ مليون جنيه ، وقد قررت الحكومة الجديدة تشجيع القطاع الخاص وتيسير القروض والسماح باستيراد مواد البناء دون تحويل عمله واعفاء المباني التي تقام بواسطة رؤوس الاموال الاجنبية او المختلطة من الخضوع لقانون الايجارات .

— **التجارة والتوزيع** في عام ١٩٦٧ وطبقا للتقديرات الرسمية كان هناك ٢١٩ تاجرا يتجرون في بضائع لا تقل قيمتها عن ١٣٠ مليون جنيه كل عام ولا تقل أرباحهم عن ٢٥ مليون جنيه سنويا . هذا بالاضافة الى تجار السوق السوداء الذين يتعاملون في ما لا يقل عن ٤٠ مليون جنيه . وبالنسبة للمحال

المملوكة للافراد فقد **ارتفع** راس المال المستثمر فيها بمقدار ٧ر٢ مليون جنيه عام ١٩٦٨ ثم ٥ر٣ مليون جنيه في عام ١٩٦٩ و٩ر٥ مليون جنيه عام ١٩٧٠ — طبقا للاحصاءات الرسمية ايضا .

وفي ديسمبر ١٩٧٢ صرح وزير التموين بأن مجموع ما يتداول في التجارة الداخلية للاستهلاك العائلي يبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه تصل مبيعات القطاع العام منه ٥٥٨ مليون جنيه بنسبة ٢٧٪ . ولا تتجاوز هذه النسبة ١٥٪ من تجارة الجملة في السلع الغذائية و ٥ر٢٪ في تجارة التجزئة . ويذهب الباقي بأكمله الى القطاع الخاص (وبالمناسبة سبق أن اصدرت السلطة قرارا بتأميم كل تجارة الجملة ، ولم ينفذ القرار بطبيعة الحال) .

وتجار الجملة يحتلون مركز احتكاري في عملية التوزيع ويسيطرون سيطرة شبه كاملة على السوق الداخلية وعلى حركة الائتمان . ومن الامثلة الصارخة على الطابع الاحتكاري للتجارة الداخلية أن عدد تجار الجملة في مجموعات السلع المختلفة كان على سبيل المثال حتى ما بعد هزيمة ١٩٦٧ كما يلي ، قطع غيار السيارات ٤ — الكابلات ٥ — مواسير محلية ١١ — حديد تجاري ٥٤ — عدد يدوية ومسامير واسلاك ٢٦ — كيماويات ١٨ — مواسير بلاستيك ٣٥ — غازات صناعية ٢ — مصنوعات زجاجية ٣ — اللحوم ٢٠ — الحبوب والبقالة ٧٤٣ — المرطبات والمياه الغازية ٣٣ — الاحذية ٥٧ — والبذور ٣ .

هذا ، بينما يبلغ عدد تجار التجزئة ٢١٧ر١٨٣ تاجر .

والوضع الاحتكاري لتجار الجملة يحول راس المال التجاري الى راس مال مضارب ، يقوم بالتخزين وخلق السوق السـوداء ، مما يساعد على تفاقم الاتجاهات التضخمية وفوضى الائتمـان كما يؤدي الى تسلط هؤلاء التجار عـلى مئـات الآلاف من صغارهم ، بالاضافة الى الاستغلال البشع الذي يمارسونـه على جموع المستهلكين من محدودي الدخل .

— **وحجم الودائع في البنوك وصناديق التوفير** : هو مؤشر لحالة الرخاء التي شملت الفئات الميسرة ، فقد تحققت زيـادة من عام ١٩٥٣ حتى عام ١٩٦٩ في الودائع الخاصة الحرة مـن ٩٧ مليون الى ٢٧١ مليون جنيه ، والحسابات الجاريـة مـن ١٠٣٫٨ مليون الى ٣٣٤٫٦ مليون جنيه ، والخاصـة الحرة مستحقة الدفع خلال ثلاثة أشهر مـن ٩٫٣ مليـون الى ١٧٨ مليون جنيـه وودائع التوفـير من ١٠٫٦ مليـون الى ٦٩ مليون جنيه .

وجاء في تقرير لبنـك مصر في منتصف ١٩٧٢ أن حجم الودائع في هذا البنك وحده بلغ ٣٥٠ مليون جنيه مقابـل ٣١٠ مليون جنيه للعام السابق ، كما بلغ حجم ودائع التوفير اعـلى رقم بالنسبة للجهاز المصرفي كله ، حيث بلغ ٥٥ مليـون جنيـه جنيه مقابل ١٨ مليون جنيه في العام السابق وعدد المودعـين ٢٣٤ الف عميل .

— **والانفاق والاستهلاك الترفي** بلغ حدا لم تشهده البلاد في تاريخها ، ومظاهره بادية للعيـان ، ليست في حاجـة الى

دليل .. القصور والفيلات والسيارات الفاخرة ★ .. شاهد على الثراء والرخاء الذي ينعم به ملوك المال الجـــدد ومدى الاسفاف في الاستهلاك الترفي ، في نفس الوقت الذي تنطلق فيه شعارات اقتصاد الحرب والتقشف وشد الاحزمـــة عـلى البطـون .

لكن المقصود هنا ، تقشف من ؟ وأي بطون يفرض عليها شد الاحزمة ؟ والاجابة في ارقام

— انخفض متوسط نصيب الفرد اليومي من الســعرات الحرارية من ٢٩٤٢ سعرا عام ٦٤—١٩٦٥ الى ٢٨٩٦ سعرا عام ٦٨—١٩٦٩ . ليس هذا فحسب ، بل ان نصيب الفرد من بعض المواد الغذائية الاساسيــة ينخفض عن مثيلــه قبــل « الثورة » ، فقد هبط من ١٠٧ الى ٨٩ سعرا في البقول ومـــن ٥٣ الى ٤٨ سعرا من اللحوم ومن ١٠٣ الى ٩٧ في الفاكهـــة ، خلال عشرين عاما من حياة الثورة !

— ومن تقديرات انفاق القطاعات المختلفة في الســلم الاجتماعي نجد ما يلي :

الاسر التي تنفق اكثـــر مـــن ١٠٠٠ جنيه في السنــة ٣٠٠ر٠٠٠ أسرة

★ نكتفي في هذا المجال بنموذج واحد هو عدد السيارات الخاصة المستوردة خلال مرحلة « الاعداد للمعركة » فقد زاد المستورد منها مــن ٥٦٩ الى ٣١٩٨ و ٨٧١٩ ثم ١٣٥٦٠ في الاعوام من ٦٧—١٩٦٨ حتى ٧٠—١٩٧١

الاسر التي تنفق من ٨٠٠ـ١٠٠٠ جنيه في السنة ٤٠٠ر٠٠٠ اسرة

الاسر التي تنفق اكثر من ٤٠٠ جنيه في السنة ٣ر٠٠٠ر٠٠٠ اسرة

والباقي ــ أي الغالبية العظمى ــ ينفق اقل من ٤٠٠ جنيه في العام .

وتستهلك الفئة الاولى والثانية وحدهما ٤ر٢٣٪ من مجمل الاستهلاك .

والفئات الثلاث معا تستهلك ما يزيد على ٤٥٪ من مجمل الاستهلاك .

وقد كان لهزيمة يونيو ١٩٦٧ اثر لا يمكن انكاره على الاقتصاد القومي ككل وعلى مستوى التنمية والقدرات الادخارية ، ولكن :

ــ الظواهر الاساسية موضوع المناقشة بدات في مرحلة مبكرة قبل الهزيمة ــ منذ منتصف ١٩٦٤ ــ ولم تكن نتيجة للحرب .

ــ بعض هذه الظواهر السلبية كان مفروضا ان تختفي تماما بعد الهزيمة ، سواء الخاصة باتجاهات التنمية أو انماط الاستهلاك ، ولكن العكس هو ما حدث .

— انتعاش ونمو القطاع الخاص ، لا علاقة له بحالة « الحرب » ، بل ان هذا الاتجاه يتناقض مع متطلبات التعبئة الاقتصادية والمعنوية .

— معظم اعباء التسلح لم تدفع بعد ، فديونها مؤجلة ، او جاءت بصفة هدية من الصديق والحليف الاساسي .

— لم يترتب على الهزيمة العسكرية تدمير المصانع والمؤسسات الانتاجية في مصر .

« المبادرات الاقتصادية » على اثر انقلاب ١٤ مايو

□ لم تمض اربعة اشهر على حركة مايو ١٩٧١ — وما ان استتب الامر للقائمين بها — حتى بدأت تغييرات اساسية في السياسة الاقتصادية تتمثل في عدد من الاجراءات الاقتصادية في اطار ما يسمى « بالانفتاح على العالم » واطلاق مبادرات القطاع الخاص وتحريره من « القيود التعسفية » التي فرضت عليه ، « ليتمكن من القيام بدوره في التنمية » .

ويحتل شعار الانفتاح على السوق العالمية مكانا رئيسيا في سياسة الحكم . وللانفتاح هنا مفهومه الخاص المرتبط باحياء وانعاش القطاع الخاص بالذات ، اذ يؤكد الدكتور ابو شادي « الحقيقة ان **الاقتراض والمشاركة** يتجهان الى ذات الهدف . واذا كانت للقروض احيانا ميزة انها موقوتة ، فانها لا تأتي للمشروع بالخبرة الفنية والعلاقات التجارية والخارجية

التي يأتي بها المستثمر ، كما ان القرض لا يتحمل مخاطر الاستثمار التي يتحملها **الشريك** » (اهرام ١١ــ٧ــ٧١) ★ .
وتطالب اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب (اهرام ٢٤ــ٤ــ٧٣) « بتوفير المناخ المناسب حتى يشارك رأس المال العربي والاجنبي جنبا الى جنب مع راس المال الوطني في عمليات الاستثمار والنشاط الاقتصادي في مصر » ، ثم يبدأ برنامج حكومة السادات الجديدة التي يراسها عمليا عبدالقادر حاتم ليعن « لقد كانت مصر دائما مركزا اقتصاديا هاما في هذه المنطقة من العالم ، ومن الواجب علينا أن نعمل على الاحتفاظ بهذا المركز وتعزيز مقوماته وتنظيمه ليواكب التطورات العالمية ويتصل من خلال مسالك **متعددة وسهلة** ــ واكرر وسهلة ــ بالاقتصاد العالمي تحقيقا لرخاء شعب مصر العظيم » .

اصدرت الحكومة سلسلة من التشريعات المتلاحقة (معظمها في **سبتمبر ١٩٧١**) ، وفي مقدمتها وأكثرها دلالة :

ــ القانون الخاص باستثمار رأس المال العربي والاجنبي الذي يوفر الضمانات القانونية للاموال المستثمرة ضد المخاطر غير التجارية ــ كالتأميم والمصادرة والحراسة ــ وكذلك انضمت مصر الى اتفاقية تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمار بالبنك الدولي للانشاء والتعمير،مما يجعل البنك طرفا

★ كان د. أبو شادي العضو المنتدب لمجلس ادارة البنك الاهلي ، اشتهر بمقالاته في الاهرام دفاعا عن سياسة فتح الابواب لرؤوس الاموال الغربية والاعتماد على القطاع الخاص ، وهو حاليا مدير اتحاد البنوك العربية الفرنسية .

في اي نزاع قد ينشأ بين اصحاب الاستثمارات والدولة ، كما اودعت بالبنك الضمان المالي المطلوب في مثل هذه الحالات . وانضمت مصر ايضا الى اتفاقية ضمان الاستثمار العربي في الجامعة العربية .

ويكفل القانون لراس المال الاجنبي مجموعة من الامتيازات كالاعفاء من ضريبة الدخل لمدة خمس سنوات ، واستيراد ما يحتاجه المشروع من آلات ومعدات بدون رسوم جمركية وحقه في التعامل بالعملات الاجنبية في الاستيراد من الخارج ، دون رقابة نقدية ، والسماح لموظفي المشروعات من الاجانب بتحويل نصف مرتباتهم للخارج .. ويعفي القانون هذه الشركات من الخضوع لأي من التشريعات الاقتصادية المحلية المطبقة على المؤسسات العامة ، كما يعطي المصريين المقيمين بالخارج جميع الحقوق الممنوحة للاجانب في استثمار هذه المشروعات .

ـ اقامة سلسلة من المصارف المشتركة برؤوس اموال مصرية واجنبية بدأت بدأت باتحاد البنوك العربية الفرنسية ★ (ودائع تزيد حاليا عن ٤٥٠ مليون دولار) ويساهم فيه رأس المال المصرفي الفرنسي بمقدار ٦٠٪ تحت قيادة الاحتكار المصرفي بنك كريديه ليونيه ، ثم البنك الدولي المصري للتجارة الخارجية والتنمية (انشىء في نهاية ١٩٧١) . ومجموعة من البنوك

★ ٦٠٪ من اسهم اتحاد المصارف العربية الفرنسية ، لراس المال العربي، ولكن عند افتتاح البنوك العاملة في العواصم يزيد نصيب رأس المال الغربي عن النصف ، فمثلا بنك لندن يساهم فيه اتحاد المصارف العربية الفرنسية بنسبة ٥١٪ والبنك المركزي الليبي ٢٤٪ وبنك ميدلاند ٢٥٪ .

الفرعية في مختلف العواصم الغربية ، والبنك العربي الياباني مع خمسة من أكبر البنوك التجارية وبنوك الاستثمار في اليابان .

وهذه البنوك أيضا لا تخضع للقوانين الخاصة بالضرائب وتقوم بدور الوسيط وحلقة الوصل بين راس المال المصري من جهة والعربي والاجنبي من جهة اخرى . وينتظر ان يقوم البنك بدور هام ، اذ سوف يتحول قانون انشاء البنك الدولي الى اتفاقية دولية للاستثمار بين الدول العربية . وسوف يكون المجال الرئيسي للاستثمارات في اقامة مشروعات الفنادق والسياحة والعمارات الفاخرة ، اي مشروعات غير انتاجية .

ــ توقيع اتفاقية الافضلية في المعاملة التجارية مع السوق الاوروبية المشتركة ، لمدة خمس سنوات ، ومما يذكر ان ٢٥٪ من واردات مصر و ١٠٪ من صادراتها تجري مع السوق الاوروبية .

ــ اقامة المناطق الحرة بالقاهرة والاسكندرية على ١٥٠ فدان في الاولى و ٣٠٠ فدان في الثانية ، ويسمح بمشاركة راس المال المحلي في مشروعات هذه المناطق .

تلك هي بعض الاجراءات الخاصة بالتعامل الاقتصادي مع الغرب ، وتسهيل عمليات غزو رؤوس اموالها لبلادنا . وخطورة هذه السياسة تتمثل ايضا في انها **تفترض وتحتم اجراء تغييرات اساسية في قوانين راس المال المحلي ،** كضمان لنجاح تطبيق القوانين الخاصة بالاستثمارات الاجنبية .

وقد جرى اتفاق مع مجموعة من المصارف الاوروبية يمثلها بنك السويس ـ المشكل من الاحتكارات المهيمنه على قناة السويس سابقا ـ ومصرف الاتحاد العربي الفرنسي بخصوص تمويل مشروع خط انابيب البترول من خليج السويس الى الاسكندرية (التمويل بمبلغ ٢٤٠ مليون دولار) وتشارك في تمويله مجموعة من المصارف البريطانية والفرنسية والالمانية والبلجيكية والايطالية .. الخ

وفي نفس الوقت الذي تدعو فيه السلطة المصرية الى ضرب المصالح الامريكية تتعاقد الحكومة مع شركات البترول الامريكية (٤ عقود جديدة في أوائل مايو ١٩٧٣) .

وكان من الطبيعي ان تنتعش الراسمالية المصرية ويتزايد نشاطها ، فأعادت تشكيل اتحاد الصناعات المصرية وتأسيس نقابة التجاريين ، وتقدما بمطالب عديدة وجدت استجابة عاجلة وواسعة من جانب السلطة التي بادرت الى تقديم تسهيلات في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي وخاصة في سياسة الائتمان والتيسيرات في الاستيراد (في حدود ٧٥٠٠ جنيه للمؤسسة و ١٠٠٠ جنيه لفرد ، ودون أي رقابة أو معاينة على الطبيعة للاحتياجات او حقيقة الواردات) واعطيت دفعة جديدة للقطاع الخاص عن طريق تنظيم عملية توفير احتياجاته بانشاء شركة عامة كوكالة تجارية تتولى تنظيم حركة الاستيراد لهذا القطاع . والغيت

★ طلبت مصر مؤخرا ان تتولى شركات امريكية تمويل هذا الخط ، وابدت شركة كيدر بيبدري وذي فرست ناشيونال بنك ومؤسسة لوس انجلوس بيزد بيتشل ، تقدمت بعرض للتمويل .

الحراسات ★ وصحبت هذا الالغاء حملة ضارية ضد القوانين الثورية ليوليو ١٩٦١ وطالب الراسماليون وابواقهم علنا بالغائها ــ الغاء القانون رقم ١٥٠ سنة ١٩٦٤ بصفة خاصة ــ واعادة جميع الاملاك بما فيها المصادر الى اصحابها ، واعتلى منبر البرلمان اقطاب النظام الملكي وكبار الراسماليين يعرضون قضيتهم ، وكتبت الصحافة عن الظلم الصارخ الذي لحق بهم وعن عهود الظلام التي بدات تتبدد بعد « ثورة التصحيح » ★

واستعاد الملاكون الراسماليون والاقطاعيون القدامى حجما لا يستهان به من املاكهم واموالهم .

وبين مظاهر الابتهاج صدر حكم المحكمة بالغاء قرار وزير التموين السابق بفرض قيود على تجارة محلات الشواربي في السلع الكمالية المهربة . وخفضت التعريفة الجمركية على السيارات المستوردة التي لا تزيد عدد « سلندراتها » عن اربعة لتصبح ١٠٠٪ فقط بدلا من ٢٠٠٪ وهذا التخفيض الهائل يسري على مجموعة السيارات الفاخرة .

وحاول القطاع « المستنير » من البرجوازية ــ في مجلس الوزراء ــ ان يصدر بعض القوانين لدعم الاوضاع الاقتصادية

★ في اول اكتوبر ١٩٧٢ اصدر الرئيس السادات ثلاثة قرارات جمهورية بانهاء جميع الاوضاع الخاصة بالحراسة وتحدد قواعد تصفيتها نهائيا .

★ مثال مقال ابراهيم يونس في الاخبار ومقالات الاسلامبولي بروز اليوسف وغيرها الكثير .

بفرض ضريبة على الاراضي المنزرعة فاكهة ــ الحدائق ــ فووجه بحملة معارضة ضارية تسببت في اسقاط المشروع في مجلس الشعب ★ .

وفي محاولة لامتصاص السخط الشعبي واثناء الحديث المكثف عن الاعداد للمعركة ظهر اتجاه متعقل يدعو الى اعادة توزيع اعباء المعركة بمعنى فرض بعض الضرائب على الفئات الميسرة ولكن « رفضت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب .. الاتجاه الى فرض ضرائب جديدة على اساس سعر الضريبة العالي المفروض على اوعية الايرادات النوعية ووعاء ضريبة الايراد العام قد وصل الى الذروة ، وانه ليس من المصلحة زيادة الضرائب »★ ! ومن الواضح ، اي مصالح يعنيها القرار!

هذا ، بينما نجد ان لجنة التخطيط بمجلس الشعب تعترض على زيادة اجور العمال ، اذ جاء في تقريرها عن موازنة عام ١٩٧٣ ان مثل هذه الزيادة « ستؤدي حتما الى زيادة استهلاك **الطبقة العاملة** للسلع والخدمات المتاحة ، مما سيكون له اثره على الاسعار ، بالاضافة الى ان الزيادة في الاستهلاك سوف تؤدي الى نقص في زيادة المدخرات » . وهكذا يبدو الحماس ضد زيادة دخول الطبقة العاملة وتحمل مسؤولية زيادة الاستهلاك ونقص المدخرات ! ويبرر بعض الاقتصاديين هذا الموقف بأن اجمالي الفائض الذي حققه القطاع العام بلغ ٨٤٫٨ مليون جنيه ، وان صافي المحول من هذا القطاع للحكومة لا يزيد عن ٣٩٫٧ مليون جنيه ــ بسبب

★ قاد المعارضة داخل مجلس الوزراء عبدالقادر حاتم والفريق محمد صادق .

★ اهرام ١٠ ابريل ١٩٧٣

خسارة بعض الوحدات ــ وهو عائد ضئيل للغاية بالنسبة لاستثمارات تبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه (اي ٢٪ فقط) ، ويصورون هذا الوضع وكأنه ناجم عن زيادة اجور العمال ، مما يتضمن مغالطة واضحة ــ فان الزيادة في متوسط الاجر بلغت ١٫٨٤٠ جنيه ، بينما زادت الانتاجية بمقدار ٤٫٣٩٥ جنيه ما بين عام ٧٠ــ٧١ و ٧١ــ٧٢ . (والزيادة هنا محسوبة على اساس كل العاملين ، وبذلك تتضمن مغالطة اخرى) وقد اتخذ قرار بتجميد اجور العمال .

وفي نفس الوقت اغدقت السلطة الامتيازات على اصحاب الدخول المرتفعة ، وخاصة اجهزة القهر التي يعتمد عليها النظام بدرجة متزايدة وكذلك شراء ورشوة بعض قادة المؤسسات الحساسة سياسيا (هيئات التدريس) فرفعت المرتبات وزادت البدلات الخاصة برجال القضاء وأساتذة الجامعة والمعاهد العليا ، فأصبح العميد للكلية من الكليات على سبيل المثال يتقاضى بالاضافة الى مرتبه (١٤٠٠ــ١٨٠٠ جنيه) بدل جامعة قدره ٤٢٠ جنيها وبدل « خاص » ٣٠٠ جنيه وعلاوة ٧٥ جنيها . ويحصل رئيس مجلس الادارة (وهو ليس في قمة الجهاز الاداري) على مرتب اصلي ١٦٦٫٦٦٧ جنيه وبدل تمثيل ١٢٥ جنيها وبدل انتقال ١٥ جنيها ، هذا بالاضافة الى مكافأة سنوية تصل الى ٥٠٠ جنيه وارباح ١٠٠ جنيه . وقد اعيد بدل التمثيل وعدد من البدلات الاخرى كان قد استقطع بعد عداون ١٩٦٧ . وتمتد هذه السياسة الى المؤسسة العسكرية لتشمل بدل حرب وبدل لبس وبدل مراسلة وبدل تمثيل ★ .. الخ بالاضافة الى عديد من الامتيازات الاخرى ، مثل اختصار فترة الترقية الى النصف

★ بدل الحرب يصل الى ٩٠ جنيه لرتبة اللواء .

واحتساب معاشات مضاعفة على اساس « حالـة الحرب » ورفع معاشات الضباط المسرحين والضبـاط الاحـرار ـ سابقا ★ ـ . وقد تقرر اخيرا اعفاء مرتبات الاعارة والبدلات من اي ضرائب . . كذلك مكافآت اعضاء مجلس الشعب بعـد رفعها من ٧٥ جنيها الى ١٠٠ جنيه .

هذا في نفس الوقت الذي تلقى فيه مزيد من الاعباء على كاهل الفئات الشعبية الكادحة عن طريق الضرائب غير المباشرة وتثبيت الاجور والارتفاع الكبير في الاسعار وضريبة الدمغـة ، **وتبلغ حصيلتها ٤١٨ مليون جنيه بزيادة في هذا العام عن العام السابق تبلغ ٤٠ مليون جنيه .**

وتابعت البرجوازية الزراعية هجماتهـا لاستعـادة وتوسيع مواقعها . وتتابعت القرارات بتصفية املاك الدولـة لصلحة القطاع الخاص ، بتوزيع الاراضي المستصلحة عـلى خريجي المعاهد الزراعية وبيعها للفلاحين (في وحـدات تصل الى ٢٥ فدانا) ، وبيع اراضي مديرية التحرير و « طرح البحر » والحدائق والاراضي التي كانت تدار من جانب الدولة . كمـا تقرر بيع عقارات الحكومة الواقعة داخل المدن والقرى بطريق المزاد العلني .

وقرر مجلس الاتحاد التعاوني الزراعي **(في ٩ـ١٠ـ٧١)** تغيير نظام التسويق التعاوني للقطن اعتبارا من موسم ١٩٧٢، وان تقوم شركات التصدير بتسويق القطن من المنتجين رأسـا وبذلك يعود تجار وسماسرة القطن الى الظهور وممارسـة

★ وهي الخطوة التي نفذها الفريق محمد صادق قبل عزله ، وقد جعل الحد الادنى لمعاشات هؤلاء حسب الرتبة ٧٠ جنيه ـ ١٠٠ جنيه .

استغلالهم للفلاحين .

● من اخطر القرارات واكثرها دلالة ، القانون الذي اصدره مجلس الشعب في اوائل ابريل ١٩٧٣ برد ١٣٦ الف فدان الى وزارة الاوقاف — وكانت قد سلمت لهيئة الاصلاح الزراعي عام ١٩٥٧ — وقد قررت الوزارة بدورها بيع هذه الاراضي ، يشكل دعما لنفوذهم وقاعدتهم الاقتصادية ويمثل الحال فان اثرياء الريف هم وحدهم القادرون على شراء هذه الاراضي ، مما يشكل دعما لنفوذهم وقاعدتهم الاقتصادية ويمثل اجهاضا للاصلاح الزراعي ★ .

أما فيما يتعلق بالاراضي التي قامت الهيئة فعلا بتوزيعها على الفلاحين ، فيماد تقييمها **على أساس مائة ضعف الضريبة المقررة على الفدان ، بدلا من سبعين ضعفا المقررة في قانون الاصلاح الزراعي** ، على أن **تتحمل الحكومة** الفرق .

تلك هي بعض ملامح الارتداد المنظم على الجبهة الاقتصادية والاجتماعية — بانعكاساتها ومتطلباتها السياسية والطبقية بطبيعة الحال — لمصلحة البرجوازية المتوسطة

★ وضعت خطة استرداد هذه الاراضي بذكاء ، اذ بدات بمشروع قانون (قدمه محمود ابو وافية ، عديل الرئيس السادات واحد اعمدة النظام) بضم الجوامع الى وزارة الاوقاف ، ثم « اكتشفت » الوزارة انها لا تملك ميزانية تكفي لدفع مرتبات العاملين بهذه الجوامع ، فتقرر « كحل عملي » رد املاك الاوقاف الى الوزارة ، لتدفع من عائدها المرتبات . ولكن الوزارة قررت انها تفتقر الى الموظفين القادرين على ادارة واستثمار هذه الاراضي ، ومن ثم كان قرار بيعها للقطاع الخاص .

والكبيرة والفئات العليا من البيروقراطية .

السمات الاساسية للسياسة الزراعيـــة

☐ ان جوهر المسألة الزراعية هو تحرير الفلاحين من جميع صور الاستغلال ، وذلك بتحرير قوى الانتاج في الزراعة من علاقات الانتاج شبه الاقطاعية والرأسمالية .

وتمر الثورة الزراعية عبر مرحلتين :

— مرحلة برجوازية ديمقراطيـــة ، تهدف الى تصفيـــة علاقات الانتاج شبه الاقطاعية

— مرحلة اشتراكية تستـــهدف تصفيـــة الاستغـــلال الراسمالي ، وذلك بتحويل الفلاحين من منتجين فرديـــين الى منتجين متعاونين على اساس نظام « التعاون الانتـــاجي » ، بالاضافة الى الانتاج الجماعي في مزارع الدولة . اي باقامـــة وحدات كبيرة قادرة على استخدام أحدث مبتـــكرات العـــلم والتكنيك .

وقد قامت ثورة ١٩٥٢ الوطنية البرجوازية بتوجيه عدة ضربات مرحلية للعلاقات شبه الاقطاعية في الريف واستطاعت تصفية المواقع الاقتصادية للفئة العليا من كبار الملاكين . وكان لهذه الخطوات الايجابية دورا بارزا في تطوير القوى المنتجة في الريف ادت الى خلق حالة انتعاش نسبي، خاصة بين الفلاحين

المتوسطين . كما تطورت البرجوازية الزراعية ونمت وحققت ارباحا كبيرة .

وبدأ التناقض الجديد بين علاقات الانتاج الراسمالية وبين قوى الانتاج ، يشكل عقبة كأداء في طريق التقدم ، كما اصبح للبرجوازية الزراعية من النفوذ السياسي داخل مؤسسات السلطة ، ما يهدد الخطوات التقدمية والمكاسب الاجتماعية والسياسية التي تحققت . وكل المظاهر تشير الى اخطار الردة التي تتراكم عناصرها اليوم تحت ضغط هذه الفئة اليمينية ، وقد حققت الراسمالية الزراعية تراكما راسماليا لا يستهان به ، ويمكن تحديد بعض مصادره فيما يلي :

١ ــ فائض القيمة المتحقق من استغلال قوة العمل الاجير .

٢ ــ الاستثمارات الضخمة التي تنفقها الحكومة في الحقل الزراعي (في التوسع الراسي والافقي) وتوجه كلها في خدمة القطاع الخاص . وقد بلغت جملة هذه الاستثمارات منذ عام ١٩٥٢ حتى عام ١٩٦٩ــ١٩٧٠ ما قيمته ٨٣٨ر٣ مليون جنيه .

٣ ــ شراء أراضي كبار الملاكين الزراعيين (بثمن بخس) اذ سمح قانون الاصلاح الزراعي الاول بالتصرف في الاراضي الزائدة بالبيع خلال عام واحد (وعدل القانون بعد ذلك ليحرم التصرف في هذه الاراضي) فقام كبار الملاكين ببيع ١٤٥ر٠٠٠ فدان .

٤ ـــ تخفيض القيمة الايجارية للاطيـــان الزراعيــة ، بتحديدها بسبعة أمثال الضريبة ، ادى الى تمكين اغنياء الريف (المستأجرين) من توفير جزء من الريع العقاري الذي يدفعونه للملاكين ، بنسبة تصل الى ٥٠٪ مما ساعدهم على توسيـــع استثماراتهم الرأسمالية .

٥ ـــ قروض وسلفات بنـك التسليف الـــزراعي ، التي كانت تقدم دون فائدة ـــ حتى ما بعد عام الهزيمــة ـــ ، وحيث ثبت أن ٨٠٪ من هذه القروض المعفاة من الفائـــدة تذهب الى من تزيد ملكيتهم على ٢٥ فدانا . وفي عام ١٩٦٧ كان رصيـــد الديون المتأخرة عليهم لحساب مؤسسة الائتمان الزراعي ٦٠ مليون جنيه من اجمالي المتأخرات التي بلغت ٨٠ مليون جنيه . ومعنى هذا تسخير راس المال العام في خدمة كبـــار الملاكـــين الزراعيين واغنياء الريف .

٦ ـــ الارباح الخيالية التي حققهـــا اغنياء الريف مــــن عمليات الاستغلال الطفيلي عن طريق تأجير الآلات الزراعيـــة لصغار وفقراء الفلاحين مقابل أجور مرتفعة للغايـــة ، في نفس الوقت الذي يستخدمون فيه خدمات الجمعيات التعاونيـــة ـــ والتي تحجب عن فقراء الريف بحكم نفوذ الاثريـــاء ـــ بسبب رخصهـــا .

٧ ـــ السيطرة على الجمعيات التعاونيـــة وتسخـــير خدماتها لمصلحتهم الخاصة ، وللدخول كوسطاء بين الجمعيـــة وفقراء الفلاحين ، مما يتيح لهم ممارســـة مختلف اشـــكال الاستغـــلال .

٨ ــ التوسع في الزراعات الراسمالية التي تدر أرباحا ضخمة كالخضر والفاكهة والنباتات الطبية ، بالاضافة الى الاستفادة من معونات صندوق الدعم الحكومي في تصدير بعض المحاصيل ــ كالفاكهة ــ .

٩ ــ اعفاء قطاع الانتاج الزراعي من ضريبة الارباح . وهو القطاع الوحيد من بين جميع الانشطة الاقتصادية الذي ينفرد بهذا الامتياز . والاحصاءات توضح ان الضرائب التي تحصلها الدولة من قطاع الزراعة لا تزيد عن ٣٪ من الدخل الزراعي ★ .

وهكذا نجد ان الراسمالية الزراعية قد اثرت وحققت تراكما، مما أتاح لها فرصة زيادة ملكيتها من الاراضي الزراعية، بالاضافة الى استثمار رؤوس اموالها في مجالات اخرى عديدة، كالتجارة ، والاسكان والانتاج الحيواني .. الخ .

ومن واقع الاحصاءات الحكومية يمكن فضح زيف شعار « تذويب الفوارق بين الطبقات » . ويكفي في هذا المجال أن نقدم البيانات التالية ، عن التغييرات في خريطة الملكية وانماط الاستثمار في القطاع الزراعي .

ــ ازداد عدد المالكين لخمسين فدانا من ٦ آلاف مالك الى ٢١ الف مالك في الفترة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٦٥ ، وارتفعت ملكيتهم من ٤٣٠ الف فدان الى ٨١٥ الف فدان .

★ رفض مجلس الشعب المشروع الذي قدمته وزارة عزيز صدقي بفرض ضريبة لا تتعدى ٢٠ جنيها على فدان الحدائق .

ــ ازداد عدد المالكين لعشرين فدانا من الاراضي الصالحة للزراعة من ٢٢ الف مالك الى ٦١ الف مالك ــ عن نفس الفترة ــ

ــ تسيطر فئات المالكين لأكثر من ٢٠ فدانا ، على ٢٧٪ من مجموع الاراضي الزراعية (بينما هذه الفئة تمثل ٩ر٢٪ من مجموع المالكين) كما تستثمر اراضي زراعية اخرى تبلغ مساحتها ٢ر١ مليون فدان عن طريق الايجار ، اي ان مجموع الاراضي التي تستغلها تبلغ ٤٥٪ من مجموع المساحة المنزرعة .

ــ ازدادت نسبة المساحة المستثمرة من قبل الملاكين من ٥ــ١٠ افدنة من ٨ر٨٪ الى ٥ر٩٪ من الاراضي الزراعية .

ــ وزاد عدد الملاكين من ١٠ ــ ٢٠ فدانا من ٤٧ الف الى ٦١ الف مالك .

ــ هذا بينما انخفض نصيب الفرد من الاراضي الزراعية من ٢٥ر٠ فدان الى ٢ر٠ فدان والمساحة الحصولية من ٥ر٠ فدان الى ٣٥ر٠ فدان خلال الفترة من ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٤ .

ــ ارتفاع عدد العمال الزراعيين من ٣ مليون عام ١٩٥٢ الى ٠٠٠ر٠٤٨ر٤ عام ٦٩ــ٧٠ ــ اي بزيادة نحو مليون من المعدمين ــ

ودلالة هذه الارقام واضحة ، تكشف عن الطبيعة الراسمالية (وليست اللاراسمالية) للنظام ، والنتائج الطبيعية

لقوانين التطور الراسمالي ، بتحقيق تراكم راسمالي من جانب يسمح بالتوسع في الملكية والاستثمار في مختلف المجـالات ، في نفس الوقت الذي يتم فيه افقار وافلاس صغار الفلاحين وفقراء الريف وانخفاض معدل الملكية . وفيما يتعلق بعمليـات تكثيف الاستغلال الراسمالي نجد ما يلي :

ــ زادت مساحة الاراضي المخصصة للفواكه (الحدائق) من ٩٤ الف فدان عام ١٩٥٢ الى ٢٩٩ الف فدان عام ١٩٦٩ ، كما زادت مساحة الاراضي المنزرعة خضر من ٢٦١ الف فـدان الى ٦٨٠ الف فدان عن نفس الفترة (بزيادة ٢٤٤٪ في الاولى و ٢٦١٪ في الثانيـة) وهي زراعـات تتطلب استثمـارات ضخمة وتعطي عائدا مجزيا .

ــ وفي مجال الانتاج الحيواني زاد عدد الابقـار من ٥ر١ مليون راس سنة ١٩٦١ الى ٢٫٠٣٦ر٠٠٠ راس عام ١٩٦٩ ، وعدد الجاموس مـن ٥ر١ مليـون راس عـام ١٩٦١ الى ٢٫٠١٥ر٠٠٠ راس عام ١٩٦٩ ، وتنمو قيمة الانتاج الحيواني باضطراد فقد ارتفعت من ١٣٠ مليون جنيه عـام ١٩٦٠ الى ٢٥٦ مليون جنيه عام ١٩٦٦ اي بنسبة ٩٦٪ خـلال سـت سنوات ، وارتفعت نسبة الانتاج الحيواني مـن جملة قيمـة الانتاج الزراعي الى ٨ر٢٥٪ (عام ١٩٦٦) ، بالمقارنة مـع ٣ر٢٢٪ عام ١٩٦٠ .

ــ تستحوذ البرجوازية الزراعية على الغالبية العظمى من الآلات الزراعية فكانت تملك عام ١٩٦٥ (آخر احصـاءات متوفرة) ٨٢٪ من مجموع الجرارات . كما زاد عدد الجرارات خلال السنوات العشر من ٥٩ــ٦٠ حتى ٦٩ــ٧٠ من نحو ١٣

الف جرار الى ٢٠٫٠٦٢ جرار .

ـــ زادت قيمة الانتاج الزراعي (بأسعار ١٩٥٩) مـــن ٤٩٨ مليون جنيه عام الثورة الى ٦٣٨٫٥ مليون جنيه عـــام ١٩٦٨ ، والقيمة المضافة عن نفس الفترة من ٣٦٦ مليون جنيه الى ٤٣٩ مليون جنيه . واذا حسبت الزيادة بالاسعار الجارية نجد ان القيمة المضافة ارتفعت من ٢٧٠ مليون جنيه الى ٦٨٠ مليون جنيه عن نفس الفترة .

ـــ هذا مع العلم بأنه في خلال السنوات من ٥٩ــ١٩٦٠ الى ٦٩ ـــ ١٩٧٠ انخفض متوسط ما يخص الفرد من الدخـــل الزراعي ـــ بالاسعار الثانية لعام ١٩٥٩ ـــ ١٩٦٠ ـــ مـــن ١٥٫٧ جنيها الى ١٥٫١ جنيها في العام .

سياسة التعاون في القطاع الزراعي

كان من الطبيعي ان يختار النظام اسلوب التعـــاون في شكله الراسمالي .. تعاون الخدمات ، الذي يقتصر نشاطـــه على تقديم المساعدات المالية والعينية ، مـــع بعض التطور في المنهج التقليدي بالسماح بالتدخل الحكومي في صورة « تجميـــع الاستغلال الزراعي » و « تنظيم الدورة الزراعيـــة » ، وهو الشكل الذي يدعم النمو الراسمالي في الريف .. وذلك عـــلى نقيض « التعاون الانتاجي » المطبق في النظم الاشتراكيـــة ، والذي تكون فيه الملكية التعاونية لوسائل الانتاج هي الاساس، ومن ثم تصبح سلطة اتخاذ القرارات الانتاجية وتقسيم العمل وتوزيع الناتج مصبوغة بصبغة تعاونية. والتعاونيات الانتاجية هي وسيلة اقامة العلاقات الاشتراكية في القرية .

وفي مرحلة الانتقال الى الاشتراكية ، تنمو مزارع الدولة والاشكال الارقى من التعاون الانتاجي — الوحدات الكبيرة المكننة — على حساب الملكية الخاصة والتعاونيات ذات الطابع الراسمالي ، اي ينمو عائد العمل والجهد الانساني والانتاجية ، على حساب عائد الملكية — عائد راس المال — في اتجاه القضاء بصفة نهائية على الاستغلال .

اما في مصر ، فقد تمسكت البرجوازية الحاكمة باسلوب تعاون الخدمات ، وتشبثت بالابقاء على « قدسية الملكية الخاصة » ، رغم انها لا توفر للملايين من فقراء الريف — غالبية الحائزين — دخلا يليق بالحياة الانسانية ، بل على العكس يؤدي الى التدهور المطرد في دخلهم الحقيقي في مواجهة ارتفاع تكاليف المعيشة . ولا يمكن ان يقدم حلا لمشكلة الارتفاع بمعدلات تنمية الانتاج الزراعي ، في ظل واقع التفتت المتزايد لوحدات الانتاج. والبنيان التعاوني في الريف المصري (بالاضافة الى القطاع العام والمشروعات المشتركة مع راس المال الخاص في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي) هو قطاع أساسي من راسمالية الدولة البرجوازية الوطنية ، واداة رئيسية لتنمية الراسمالية .

ويسيطر اغنياء الريف على المؤسسات التعاونية ويستحوذون عن طريقها على معظم الخدمات . ورغم ان قانون الجمعيات التعاونية (طبقا للنص الصادر في عام ١٩٦١) قد خصص ٨٠٪ من مقاعد مجلس الادارة لاصحاب الملكيات التي لا تتعدى خمسة فدادين ، الا أن الوزن الاقتصادي لفئة أغنياء الريف ومخلفات العلاقات الاقطاعية السائدة في الريف ، وقوة نفوذهم وتأثيرهم على الاجهزة البيروقراطية في القرية في غيبة

الديمقراطية السياسية وتخلف الوعي .. كل هذه العوامل مهدت ومكنت لسيطرة كبار الملاكين ، خصوصا وان المرشحين لمجالس الادارة ظلوا في الغالب من أقرباء واتباع الاثرياء . كما ان طول مدة العضوية (خمس سنوات) وتغافل السلطة عن نشاطهم ، جعلهم يوجهون موارد الجمعيات لخدمة مصالحهم مثل الخدمة الآلية ★ والحصول على البذور المنتقاة والنصيب الاكبر من الاسمدة والمبيدات و « الكسب » — يتاجرون بها بأسعار السوق السوداء — ثم يستحوذون على الشطر الاكبر من القروض المتاحة للقطاع الزراعي ويتلكأون في سدادها .. الخ

ورغم ان البرجوازية الزراعية نجحت في تفريغ القانون من محتواه التقدمي ، وحولته الى اداة في خدمة مصالحها دون صغار الفلاحين ، فانها تابعت الضغط على السلطة من أجل تعديل القانون ، حتى استجابت لها في عام ١٩٦٩ ، وعدلت مواده ، بما يحرم عضوية مجالس الادارة على الاميين (أي نحو ٩٦٪ من الحائزين على أقل من خمسة فدادين) ويرفع حد الملكية لنسبة الـ ٨٠٪ الى عشرة افدنة .

— الجهاز البيروقراطي المشرف على البنيان التعاوني يتكون بشكل هرمي من اربعة مستويات ، ويفتقر الى ابسط قواعد الادارة الديمقراطية . فادارة الجمعية التعاونية المحلية مركزة في يد المشرف التعاوني الذي يقوم بدور المنظم، فهو الذي

★ فهم يستخدمون معدات الجمعية التعاونية التي تقدم لهم بسعر التكلفة ، ثم يؤجرون الاتهم الزراعية باسعار خيالية لفقراء الفلاحين .

يتخذ قرارات الاستثمار والانتاج ، ويضع الخطة السنوية للجمعية ويتولى توزيع العائد والارباح التي حققتها . وليس للفلاحين وهم المنتجون المباشرون اي نفوذ في رسم سياسة الانتاج او التمويل أو التسويق . وليس لهم حق الاعتراض على تعيين المشرفين الزراعيين أو عزلهم ومجازاتهم اذا اخلوا بنظام الجمعية .

ويشكل غلبة التكوين الاداري والعقلية البرجوازية البيروقراطية على البنيان التعاوني، التناقض الرئيسي في تجربة التعاون ، حتى في اطارها الراسمالي ، ويعرقل هذا التناقض نمو قوى الانتاج ، وبسخرها في خدمة مصالح اغنياء الريف وحدهم .

والاسلوب الاداري في العمل التعاوني يتنافى مع روح الحركة التعاونية باعتبارها حركة ديمقراطية تقدمية ، ويهدر طاقات الجماهير الخلاقة ، ويحولها الى اداة في خدمة البرجوازية الزراعية .

راسمالية الدولة الوطنية ... الطريق المسدود

□ تختلف طبيعة ومهام واشكال راسمالية الدولة اختلافا جذريا ، طبقا لنوع السلطة والطبيعة الطبقية للدولة . فهي في ظل حكم تقوده الطبقة العاملة تنجز مهام التحول الاشتراكي ، باعتبارها شكل انتقالي من اقتصاد راسمالي وعلاقات انتاج راسمالية الى اقتصاد وعلاقات اشتراكية . فهي شكل من اشكال الصراع الطبقي ، وأداة في يد الطبقة العاملة موجهة ضد

الرأسمالية في مرحلة الانتقال الى الاشتراكية .

وفي هذه المرحلة فان الدولة من خلال تحكمها في الاقتصاد انوطني تعمل من اجل تضييق نفوذ المشروعات الرأسمالية وتحويلها تدريجيا الى الملكية العامة . وتخطط وتمارس سياسة تستهدف حصر نشاطها الاستغلالي وتصفيته نهائيا .

والقطاع العام في الدولة الاشتراكية هو **قطاع اشتراكي وليس جزءا من قطاع رأسمالية الدولة** ، فهو يقود عملية تصفية الرأسمالية والمشروعات الخاصة، بينما يتشكل قطاع راسمالية الدولة من المشروعات الرأسمالية والمشروعات المشتركة بين راس المال الخاص والعام . وكذلك فان القطاع التعاوني في ظل سلطة الدولة الاشتراكية ذو طبيعة اشتراكية ، اذ يقوم على اساس « **التعاون الانتاجي** » ، وحيث يتضاءل عائد الملكية تدريجيا ويتراجع لحساب عائد العمل .

ومن هنا فان رأسمالية الدولة البرجوازية الوطنية هي نقيض رأسمالية الدولة الاشتراكية ، اذ ان هدف الاولى هو الاخذ بيد الرأسمالية وانتشالها عندما تتعثر خطواتها ، فتساعد في تطوير وتدعيم علاقات الانتاج الرأسمالية وتكثيف الاستغلال الراسمالي مع طمس معالم هذا الاستغلال ، وبذلك تستخدم كأداة الرأسمالية في تطوير ثم الحفاظ على علاقات الانتاج الرأسمالية ومحاولة سد الطريق على الاشتراكية .

والقطاع العام هنا ، على عكس الحال في الدولة الاشتراكية ، ليس قطاعا اشتراكيا ، فهو جزء من قطاع رأسمالية الدولة .

وقد شهدنا كيف ان راس المال العام سخر في خدمة القطاع الخاص ولمساعدته على تحقيق التراكم (قروض بنك التسليف الزراعي والبنك الصناعي ، مقاولات الباطن ، الاسكان .. والسياسة الائتمانية عامة) ولتوفير امتيازات ومكاسب هائلة لفئة البرجوازية البيروقراطية التي تستقطع لنفسها قدرا متزايدا من الفائض الاقتصادي ، لا يتناسب بحال من الاحوال مع ما تقدمه من خدمات ولا يوازي ما تسهم به من جهد .

حقا ، لقد نجحت راسمالية الدولة الوطنية في تحقيق معدلات مرتفعة نسبيا في مجالات التنمية والتصنيع . لكن ، سرعان ما اتضح عجزها عن الاستمرار ، وظلت القوانين الاساسية للراسمالية تلعب دورها في الافقار المتزايد للجماهير الكادحة من أجل اثراء الفئة الحاكمة والطبقات المالكة المتوسطة والكبيرة والفئات الطفيلية المتسلقة .

وعملية التمايز هذه تكفي في حد ذاتها للرد على دعاة نظرية « التحول الاشتراكي » و « الطريق اللاراسمالي » للتطور في مصر،وفضح امتدادات هذا الخط اليميني الذي ما زال يؤكد..«ان تعبير طريق النمو اللاراسمالي يحتوي على قدر من الحقيقة من حيث ادراك وجود حالة خاصة » .. « لا هي حالة نمو راسمالي بحت ، ولا هي حالة بناء اشتراكي قاطع » ويرتبون على ذلك « اننا ازاء مرحلة ثورية ذات طبيعة انتقالية متميزة ، تشكل حلقة الصلة بين الثورة الوطنية الديمقراطية وبين الثورة الاشتراكية .. » ومن ثم كان من الطبيعي أن يقصر دور الحزب الثوري ـ حزب الطبقة العاملة ! ـ على « تامين طريق التحول الاشتراكي للبلاد ، والاحباط النهائي

لكافة المحـــاولات الرامـيـــة الى دفع البـــــلاد في طريق النمو الرأسمالي » ★

ان هذه التخريجات النظرية لتدل على استمرار حالة القصور في فهم الاساس الاقتصادي والاجتماعي للنظام القائم والانحراف عن المنهــج الماركســـي في تطبيق قوانـــين الصراع الطبقي . وهي تؤكد أن البعض ما زال واقعا تحت تأثير النفوذ الفكري والتبعة الايديولوجية لتضليلات البرجوازية .

★ مقتطفات من الخط السياسي لاحدى المنظمات الشيوعيـــة التي رفعت في السابق شعارات « المجموعة الاشتراكية في السلطة » . وصدر هـــذا التقرير السياسي بمثابة خط لها في ديسمبر الماضي .

الخريطة الاجتماعية للريف والمدينة الناصرية

ليس هدفنا هنا تكرار المفاهيم النظرية العامة فيما يتعلق بتركيب المجتمع البرجوازي وطبقاته المختلفة ، وانمـــا نكتفي في هذا المجال بتقديم بعض الملامح الخاصـــة والمتميـــزة لمختلف الفئات الاجتماعية ، بالاضافة الى ما جاء في الاجزاء السابقـــة من الدراسـة .

وقد عمدت السلطة البرجوازية المصرية الى تمييع الحدود الطبقية بين الفئات الاجتماعية المختلفة والخلط المقصود بـــين « العامل » بمعناه العلمي و «العاملين» كمصطلح ديماجوجي ، لأهداف سياسية محددة . وسرت هذه العدوى ــ وفرضت في الواقع ــ على الهيئات والمؤسسات العلميـــة وعـــلى تقارير وزارة التخطيط والجهاز المركزي للتعبئة العامـــة والاحصـــاء والبنوك والمؤســسات الاقتصادية.ومن هنا صعوبة استخلاص أرقام دقيقة لحقيقة التركيب الاجتماعي في مصر . وفي اطار هذا

التحفظ نورد بعض الارقام حول العمالة في مصر ، في حدود مـــا هو متوفر منها :

خلال سنوات من ٥٩ـــ٦٠ حتى ٦٨ـــ٦٩ ارتفـــع عـــدد « العاملين » من ٦ ملايين الى حوالي ٨ر٠٥ مليون ، أي بزيادة قدرها ٢ر٠٥ مليون من « العاملين » في ٩ سنوات .

تطور عدد العاملين في السنوات من ٦٤ـــ٦٥ حتى ٦٨ـــ٦٩ موزعة على القطاعات الاقتصادية الرئيسية

القطاع / السنة	٦٤ـــ٦٥	٦٥ـــ٦٦	٦٦ـــ٦٧	٦٧ـــ٦٨	٦٨ـــ٦٩
الزراعة	٣٧٥١ر	٣٨٧٧ر٢	٣٨٦٤ر٦	٣٨٩٢ر٤	٣٩٦٤ر٩
الصناعة	٨٢٥ر	٨٤١ر٧	٨٤٦ر٧	٨٧٦ر٢	٨٩٠ر٧
الانشاءات	٣٤٥ر٢	٣٢٨	٣٠٧ر٦	٢٥٩ر٨	٣٣٨ر٠
الكهرباء	١٨ر	١٨ر٥	١٨ر٣	١٨ر٥	٢٠ر٣
الخدمات	٢٤٣٤ر٧	٢٥٤١ر١	٢٥٩٦ر٤	٢٧٨٠ر٦	٢٨٣٧ر٣
المجموع	٧٣٧٣ر٩	٧٦٠٦ر٥	٧٦٣٣ر٦	٧٨٢٧ر٦	٨٠٥١ر٦

المعدلات السنوية المركبة لتطور كل من « العمالة » والاجور والانتاجية خلال نفس الفترة في القطاعات المختلفة ٦٤ـ٦٥ \ ٦٨ـ٦٩

المعدل السنوي المركب القطاع	العمالة	الاجور	الانتاجية
الزراعة	+١ر١٢٪	+٤ر٩١٪	—٠ر٤٥٪
الصناعة	+١ر٥٤٪	+٢ر١٣٪	+٠ر٢١٪
الانشاءات	—٠ر٤٢٪	+٢ر٨٢٪	+٢ر٩٨٪
الكهرباء	+٢ر٤٣٪	+٤ر٦٥٪	٦ر٩٤٠٪
الخدمات	+٣ر٧٤٪	+٥ر٤٨٪	+١ر٦٥٪
المستوى القومي	+١ر٧٧٪	+٤ر٤٣٪	+٠ر٢٢٩٪

والجدول يوضح ان كلا من قطاعي الزراعة والخدمات يستوعبان الغالبية العظمى من المشتغلين (نحو ٨٥٪) ، وتحقق اقل مستويات لاقتصاديات التشغيل اي اقل معدلات لنمو الانتاجية بالمقارنة مع معدلات نمو الاجور .

القوى الاجتماعية في الريف المصري

□ يمكن تقسيم انماط النشاط الزراعي في مصر الى قطاعين رئيسيين ، لكل منهما ميزاته وخصائصه من حيث اسلوب الانتاج المتبع والهدف منه والقوى الانتاجية السائدة فيه :

١ ـ المزارع التي تقل مساحتها عن خمسة افدنة وهي

تمثل الانتاج السلعي الصغير (أو العائلي المزراعي) ويكاد يعتمد كليا على عمل افراد العائلة دون حاجة الى استخدام العمل الاجير، كما يتميز باستعمال أدوات واساليب انتاج بدائية وطريقة الانتاج الكثيفة العمل وتسوده ظاهرة البطالة المقنعة – فائض من القوى العاملة الزراعية عن حاجة هذا القطاع – وهدف عملية الانتاج هنا ، هو الحصول على اقصى انتاج ممكن .

ويضم هذا القطاع اغلب المزارع اذ يشكل ٨٤٪ منها طبقا لاحصاء ١٩٦١ ★

– القطاع الراسمالي ، وهو الذي يشمل من خمسة افدنة فاكثر ، ويتميز بشيوع اسلوب الانتاج الراسمالي الذي يعتمد بصفة رئيسية على استخدام العمال بأجر سواء كانوا دائمين او موقوتين ، كما يستخدم الاساليب الفنية والآلية المتقدمة نسبيا . وهدف الانتاج من هذا القطاع الحصول على اكبر ربح ممكن .

اما الفئات الاجتماعية الاساسية في الريف فيمكن تقسيمها الى ما يلي :

١ – العمال الزراعيين ، وهي الطبقة التي تعتمد في دخلها على الاجر الذي تحصل عليه نتيجة عملها عند الغير ، ويتضخم حجم هذه الطبقة بزيادة عدد افرادها على مر السنين،

★ منذ عام ١٩٦١ لم يتم حصر الملكيات والحيازات .

اذ كان عددهم لا يتجاوز ٥ر١ مليون عـــام ١٩٣٧ زاد الى ٢ مليون عـــام ١٩٤٥ ثم ٣ مليون ســنة ١٩٥٢ وعددهم طبقـا لاحصاء ٦٩ــ٧٠ يبلغ ٣٠٠ر٠٤٨ر٤ . فتوزيع الارض لا يمكن ان يحل مشكلتهم (خاصة بعد استنفاذ معظم الامكانيات في هذا المجال) كما ان حركة التصنيع والتوســـع في الخدمــات لا تستوعب التزايد السكاني .

وتنقسم هذه الطبقة الى عمال دائمين عند اصحـــاب الملكيات المتوســطة والــكبيرة (وعددهم محــدود للغايــة) والمشكلة بالنسبة لهذه الفئة تتمثل في طبيعة وشــروط العقود بينهم وبين صاحب العمل . ثم هناك العمال المؤقتون الــذين لا يرتبطون بمالك معين وانما ينتقلون حيثما توجد فرص العمل . والقضية الملحة بالنسبة لهم هي « العمالة » اي عدد ايـــام العمل والاجر الذي يحصلون عليه في سوق العرض والطلب .

والواقع انه يجب التحفظ فيمـــا يتعلق بادراج **كادحي الارض المعدمين** تحت تعريف الطبقة العاملة ، اذ ان هنـــاك بعض التجاوز في هذا التعبير ، لان البروليتاريا لا تكتسب صفتها هذه نتيجة بيعها لقوة عملها فحسب ، وانما في ارتباط ذلــك بأسلوب الانتاج الراسمالي وآلات الانتاج الحديثة .

يتأكد هذا التحفظ اذا راعينا ان ٧٣٪ من القوى العاملة بالزراعة تعمل في المزارع الصغيرة التي لا تزيد مساحتهـا عن خمسة افدنة ، بينما يبلغ العمال الدائمون في المشروع الــذي تتراوح مساحته بين ٥ر٢٠ فدانا نسبة لا تزيــد عـــلى ٢٠٪ ، ويشتغل باقي العمال ــ ٧٪ ــ في المزارع التي تزيد مساحتها عن ٢٠ فدانا .

ويقع على العمال الزراعيين أكبر عبء من الاستغلال ، ويفتقرون لأبسط الضمانات والحقوق مثل الضمانات الاجتماعية أو حق الرعاية الصحية . ويوم العمل يبدأ من مطلع الشمس حتى غروبها ، وتشغيل الاطفال وصغار السن أمر شائع ، بسبب انخفاض أجرهم ، اذ يتقاضون هم والنساء على حد سواء حوالي نصف أجر الرجل .

وتعاني هذه الطبقة العريضة من العاملين من التخلف الفكري والسياسي الشديد ، ولا يسهمون بدور اساسي في الصراع الطبقي او النشاط النقابي بسبب ظروف معيشتهم البائسة وبعثرتهم في الريف وارتباطهم بأكثر وسائل الانتاج بدائية والامية والمرض المنتشر بينهم .

وعند صدور القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٤٢ الذي سمح لعمال الصناعة بتكوين نقاباتهم ، حرم هذا الحق على العمال الزراعيين. وفي عام ١٩٦٤ صدر أول قانون يجيز تشكيل لجان نقابية مهنية في القرى . ويبلغ عدد اللجان النقابية طبقا لآخر احصاء ٤٠٥٧ ، وعدد اعضائها ٣٧٦٥٠٠ عامل زراعي . ويسيطر مقاولو الانفار وموردوهم على الكثير من هذه اللجان . ويشكلون فئة طفيلية تعيش على امتصاص جهد وعمل الكادحين ، دون ان يقوموا بأي دور في عملية الانتاج . وهم من اثرياء الريف ، يستغلون نفوذهم العائلي لفرض علاقات شبه اقطاعية على العمال ، ويستخدمون عصبياتهم لفرض ارادتهم على المعدمين ، أو يحتكرون قوة عملهم، حيث لا يستطيع العامل في كثير من الاحوال ان يبيعها الا عن طريقه ، ويتعرض العمال لأبشع اشكال الاستغلال عن طريق السلفيات التي تعطى على الترحيلة « القادمة » واستقطاع العمولة ومصاريف النقل

والتجارة في الضروريات التي يحتاجونها في منـــأى عن العمران ... الـــخ ★ .

ب ـــ في ظروف مصر يصعب وضع حد فاصل بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة من غير العمال الزراعيين ، وذلك لانتشار الحيازات المؤجرة الى جانب الملكية الخاصة . كما أن هناك اقتراب بين قاع كل فئة وقمة الفئـــــة الاجتماعيـــــة الادنى منها .

وظاهرة المالك الغائب ما زالت تسود الزراعة المصرية ، حيث تصل نسبة الاراضي المؤجرة الى حوالي ٤٠٪ (كانت عام ١٩٦٠ تبلغ نحو ٥٠٪ وطبقا لاحصاء هذا العام فانه من بـــين ٢ر٥ مليون حائز، كان مجموع الذين يباشرون الزراعة بأنفسهم

★ يستقطع مقاولو الانفار « الاتاوات » التالية من عمال التراحيل :

١ ـــ الفرق بين الاجر الرسمي الذي يرتبط به المقاول وبين الاجر الفعلي الذي يسلم للعامل ، ويتراوح بين ٣ــ٦ في المائة من الاجر .

٢ ـــ مصاريف النقل ٧٥٠ قرشا من كل عامـــل نظير قيامه بنقل العمـــال ذهابا وايابا من بلدتهم واليها .

٣ ـــ تخصيص عدد من اليوميات (اجور مخصومة على مجمل العاملين) للريس والخفراء .

٤ ـــ خصم عدة أيام من العامل (بين ٥ــ٦ يوم) مع ايهام العامل بـــأن المؤسسة المتعاقدة قد قررت هذا الخصم .

٥ ـــ يعمل العمال يوما أو يومين في نهاية الترحيلـــة لحســـاب المقـــاول دون أجـــر .

٦ ـــ ما يتقاضاه من فوائد على الديون ـــ السلفيات ـــ المسحوبة مـــن العمـــــال .

من الملاكين لا يتجاوز ۲٤٤٫۰۰۰ر۱) ومن هنا تبدو أهمية التفرقة الجزئية بين المزارع المستأجر والمزارع المالك للارض ، حيث يدفع المستأجر الريع لمالك الارض ، وبذلك يستقطع جزءاً اساسيا من دخله .

١ ــ صغار الملاكين والمستأجرين ويمكن تقسيم هذه الطبقة الى فئتين :

أ ــ ملاكو فدان فأقل والحائزون على أرض بالايجار حتى ٢ فدان وهم يشكلون الغالبية العظمى من الفلاحين ويعتبرون من اشباه البروليتاريا الذين يضطرون في معظم الاحوال الى بيع قوة عملهم جزءاً من الوقت ، اذ يصعب عليهم أن يفوا باحتياجاتهم اعتمادا على دخل ملكياتهم أو حيازاتهم بعد دفع الايجار لصاحب الارض وهم فقراء الريف .

ب ــ فئة ملاكي وحائزي ما يزيد على هذا الحد ، ويصل الى خمسة أفدنة ، ولا يلجاون الى استخدام العمل الاجير في غير مواسم الحصاد واعداد الارض ــ احيانا ــ وهدف العملية الزراعية عندهم تحقيق **اقصى انتاج** وهم لا يستطيعون تحقيق تراكم رأسمالي ، وعددهم ۰۰۰ر۰۳۳ر۳ يشكلون ٥ر٩٤٪ من مجموع الملاكين ونصيبهم ١ر٧٥٪ من جملة الارض .

٢ ــ الفلاحون المتوسطون : من ٥ ــ ١٠ أفدنة ويلجأون في الغالب الى القوى العاملة المأجورة . وهدف الانتاج عندهم تحقيق **اقصى ربح** . ويتمكن ملاكو هذه المساحات من الحصول على ايرادات تزيد نسبيا عن حاجتهم المعيشية الضرورية ، ويتمكنون من تحويل هذا الفائض الى راس مال . أما

المستأجرون من ابناء هذه الفئة فيصعب عليهم تحقيق فائض الا في المواسم التي تتميز بوفرة الانتاج . ويبلغ عدد الملاكـــين ٧٩ الف مالك يشكلون ٤ر٢٪ من المجموع ، ويملكون ٥ر٩٪ مـــن الاراضي الزراعية .

٣ ـ الفلاحون الاغنياء من الرأسمالية الزراعية :

أ ـ الفئة الدنيا من طبقة الفلاحين الاغنيــاء (١٠ـــ٢٠ فدان) ويصـــل دخلهم الى ثـــلاث أو اربـــع اضعاف دخـــل الفلاحين المتوسطين ، ويستأجرون عمال الزراعـــة وفقراء الفلاحين ليقوموا بالعملية الانتاجية . ويزداد غنـــاهم بافلاس وتدهور الحالة المالية للفلاحين الفقراء ، وهم يقبلون بشراهـــة على شراء الاراضي المتاحة للتوســـع في الملكية . عددهم ٦١ الف مالك يشكلون ٩ر١٪ مـــن مجوعهم ويملكون ٢ر٨٪ مـــن مساحة الاراضي الزراعية .

ب ـ كبار الملاكين الرأسماليين (٢٠ـــ٥٠ فدان) يملكون غالبية وسائل الانتاج الحديثة ويستخدمون الاساليب المتقدمـــة في الزراعة ويستثمرون ارباحهم في مختلف مجالات الاستثمـــار (التجارة ، الاسكان ، تأجير الآلات الزراعية ، النقل .. الخ) ولا يتحمسون لشراء أراض جديدة بسبب اقترابهم من الحـــد الاقصى للملكية وخوفا من تحديدات جديدة . لهم ارتباطـــات وثيقة بالبرجوازية البيروقراطية والعسكريـــة ويتمتعون بنفوذ وتأثير كبير في الريف ، يبلغ عدد الملاكين منهم ٢٩ الف ٩٠ر٠٪ من مجموع الملاكين (عام ١٩٦٤ ، وقد زاد فيمـــا بعـــد) وزاد نصيبهم من ملكية الاراضي الزراعية من ٩ر١٠ الى ٣ر١٣٪ من جملة الارض المنزرعة .

ويعد حركة ١٤ مايو ١٩٧١ الانقلابية انتعشت البرجوازية الريفية بصورة لم تشهدها مصر منذ سقوط الملكية، فقد سيطرت على مجلس الامة ثم الاتحاد الاشتراكي ومؤسسة الرئاسة ، وشنت حملة ضارية للاستحواذ على السلطة . وبرزت الى سطح الحياة السياسية القوى اليمينية من الرأسمالية الزراعية وفلول الرجعية من كبار الملاكين الزراعيين ورجال المال القدامى . وشاهدت مصر مظاهرة قادها الحلف الجديد في مجلس الشعب وجميع مجالات الاعلام ضد الحراسات وقوانين التأميم والتعويض ، تزعمها القادة الجدد ــ محمود ابو وافية ومحمود القاضي واحمد عبد الآخر ومحمد عثمان واحمد يونس .. الخ ، وعادت عناصر من الحكم الملكي البائد (مثل فريد ابو شادي الذي اعتلى منبر المجلس النيابي ليحتضنه ويقبله بعد غيبة ٢٠ عاما ، ويوسف الجواهرجي ــ شقيق احمد نجيب الجواهري الخاص بالملك فاروق) ليتحدثوا عن انتهاك كل القيم والمعاني الانسانية النبيلة والكرامة و « الجرائم » التي ارتكبت ضدهم في عهد عبدالناصر،ويقدموا نماذج الضحايا من امثال حسنين أبو رجيله وسباهي ــ من اصحاب الملايين في العهد السابق ــ وأفردت الصحافة مساحات كبيرة «تفضح» مأساة هؤلاء « المظلومين »، وأوصت لجنة الاقتراحات والعرائض بمجلس الامة برفع الحراسة عن كل مصري طبقت عليه احكامها .. ليس هذا فحسب .. اذ الحت على ضرورة « الغاء القانون ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ (الذي ينص على ايلولة الاموال الخاضعة للحراسة الى الدولة مقابل تعويض اصحابها بسندات على الدولة) وطالبت باعادة الاموال والممتلكات الى اصحابها .. »

وقد رفعت الحراسات واعيدت الارض ، الا أن الخوف

من ردود الفعل ضد الغاء القانون المذكور ، كان حائــلا دون تمريره في هذا الوقت .

وصحب هذا الموقف حملة واسعة ضـــــد فكرة مزارع الدولة و « القطاع العام » في الزراعة او ايجاد اشكال متقدمة من التعاون الـــزراعي . وتوالت القرارات بتوزيـــع الاراضي المستصلحة على الفلاحين وخريجي المعاهد الزراعية ، واراضي مديرية التحرير والحدائق والاراضي التي كانت تديرها الدولـــة (على ان تباع في وحدات لا تزيد عن ١٠ فدادين للذين يملكون اقل من ٥٠ فدانا .) . كذلك استردت وزارة الاوقاف جميـــع الاراضي الزراعية الموقوفة على جهات البر العام والخاص .

وهكذا فان هجمة البرجوازية الزراعيـــة وفلول القوى شبه الاقطاعية القديمة تكتسب ضراوة وحـــدة متزايـــدة ، مستفيدة من الدعم الذي حققتـــه لمواقعهـــا في السلطــــة ومؤسساتها .

لكن في مقابل تشديد قبضتها على هذه المواقع ، فانها تدفع النظام كله الى مزيد من العزلة عن الجماهير ، وتعجــل مـــن عملية الاستقطاب داخل المجتمع ، مع افتضاح عجزها وعقمها عن تقـــديم اي حـــل للمشـــكلات الوطنيـــة والاجتماعيـــة والاقتصاديـــة .

والبرجوازية الزراعيـــة ــ بسبب تخلفهـــا ــ تفتقر الى القدرة على تقديم فكر برجوازي مستنير ، ومن هنـــا فهي تركز على استغلال الفكر الديني بتفسيرات مفرقة في رجعيتها ، اي استعارة الجوانب السلبية من التراث والفكر السلفي كبديـــل

للمواثيق والاتجاهات الفكرية التي اتخذتها الفئة الحاكمة أثناء تمثيلها لتحالف القطاعات المختلفة من البرجوازية الوطنيـــة . فلجأت الامانة الجديدة للاتحاد الاشتراكي الى اصدار « دليـــل العمل الفكري والسياسي » الذي يهدم كل ما جـــاء في الوثائق الاولى . وقد نجح اليمين الرجعي في الانفراد بالسلطة ، ممثلا للبرجوازية الريفية والراسمالية الطفيلية والكبيرة في قطاعات التجارة والمقاولات والتشييد والخدمات ، بالاضافة الى الفئـــة العليــــا من « البرجوازيـــة البيروقراطيـــة . » وهو يدرك ان طريقه الى البقاء في السلطـــــة ، رهن باستخـــدام اعنف أساليب الكبت والارهاب الفكري والجسدي والاستناد الى حكم بوليسي ، مهدت له باصدار « قانون الوحدة الوطنية » و « المال العام » وتبدي استعدادها لقبول حل استسلامي مع اسرائيـــل والغرب ، ولذلك يعمل على أرضية مشتركة مع القوى الرجعية محليا وعربيا ويثير النعرات الشوفينيـــة والعنصريـــة وينسف العلاقات مع قوى الثورة العالمية .

ان الانقسام والتمايز الطبقي في صورته الجديدة ، قـــد ولد صراعا طبقيا يزداد حدة على مر الايام ، تخوضه الفئـــات الاجتماعية الكادحة ضد مستغليها ومضطهديها .

ان القضية الزراعية وتحرير الفلاحين هي قضيـــة لا تهم الكادحين والمنتجين في الريف وحده ، كما انها مشكلة لا يمـــكن حلها في استقلال عن الحركة الثورية على النطـــــاق القومي ، أو بالجهود الذاتية للفلاحين وحدهم ، بل على أساس التحالف بين العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء وبين الطبقة العاملـــة الصناعية والقوى الثورية في المدينة .

□ **الطبقة العاملة :** ظلت نسبة عمال الصنناعة الى القوى العاملة تتراوح بين ١١٪ و ٥ر١١٪ خلال السنوات العشر الاخيرة . ويبلغ عددهم نحو ٠٠٠ر٧٥٠ عامل صناعي ★

ومن الملاحظات عن الطبيعة الخاصة للطبقة العاملة المصرية :

— نشأت الطبقة العاملة المصرية في تاريخ مبكر ★ ، بالمقارنة مع بلدان الشرق العربي — مع دخول رؤوس الاموال الاجنبية الى مصر في نهاية القرن الماضي ، وحصولها على امتيازات للاستثمار خاصة في مجال المرافق العامة (الكهرباء — المياه — الغاز — النقل بالترام والسكك الحديدية الضيقة والمترو) وفي صناعات السكر (١٨٨٥) الغزل والنسيج (١٨٩٩) والزيوت والسجائر (١٩٠٨) والكحول والورق والملابس .. الخ بالاضافة الى عمال الصيانة (عنابر السكك الحديدية والترسانة وورش القلعة .. الخ)

— للطبقة العاملة المصرية تاريخ نضالي طويل وحافل لا يمكن اغفاله . ارتبط بها الحزب الشيوعي المصري عام ١٩٢٢

★ هناك قصور في الاحصاءات بسبب عدم تصنيف العاملين على اسس علمية سليمة والارقام تتراوح دائما بين ٠٠٠ر٦٥٠ و ٠٠٠ر٨٠٠

★ بعض المؤرخين يرجع النشاة الى عصر محمد علي في الصناعات التي أقامها وتتبع الدولة ، الا أن هذه المرحلة لم تستمر طويلا حتى أجهضت .

وقاد معارك ضارية ضد الرأسمالية والاستعمار وشاركت في الكفاح الاقتصادي والسياسي وارست تقاليد ثورية راسخة .

ـ ما زال هناك حتى يومنا هذا عدد كبير من المشروعات الصناعية الصغيرة يعاني فيها العمال من ظروف معيشية قاسية للغاية وشروط عمل مجحفة ، اذ يبلغ اجمالي عدد المنشآت الصناعية التي تستخدم عشرة مشتغلين فأقل ١٤٤ر٥٥٦ منشأة يعمل بها ٠٠٠ر٢٨٥ مشتغل ، ويبلغ اجمالي الاجور السنوية المدفوعة بها ٨ر٦٨ مليون جنيه ، يعمل بها ٣٣٪ من اجمالي القوة العاملة بالقطاع الصناعي ، وتساهم بحوالي ١١٪ من القيمة المستخلصة من هذا القطاع و ٣٪ من القيمة المضافة لكافة القطاعات الاقتصادية ، بينما لا تزيد الاجور المدفوعة عن ٤ر٢١٪ من اجمالي الاجور في القطاع الصناعي .

ويبلغ متوسط الاجر ٢٤ جنيها في العام ★ ـ وهي في المتوسط القاهرة ٣٥ ـ الاسكندرية ٣٤ ـ المنوفية ١٢ ـ سوهاج ١١ .. الخ) وهي مشروعات ذات طابع حرفي تنتمي الى نماذج الانتاج ما قبل الصناعي وهي تزداد عددا بسبب تضخم حجم القوى العاملة بالاضافة الى ضعف الاستثمارات المالية .

وفي هذا القطاع المتخلف يتزايد عدد العاملين من الاطفال والعمال بدون أجر ـ خاصة اقارب صاحب العمل ـ وترتفع نسبة الامية .

★ يلاحظ هنا النسبة الكبيرة من اصحاب العمل الذين لا يحتسب أجر لهم .

ـ العمال الذين يشتغلون في الصناعات الثقيلة والحديثة وفي تجمعات كبيرة ، هم الاكثر فاعلية وتأثيرا ووعيا بحكم ارتباطهم بأكثر وسائل الانتاج تقدما . ولكنهم فئة متميزة نسبيا بالمقارنة مع مجموع عمال مصر من حيث الحقوق والضمانات التي حصلوا عليها ومستوى الاجور . كذلك فان بينهم الكثير من المؤهلين .

هذا بينما الغالبية العظمى من العمال ، وخاصة أولئك الذين يعملون في القطاع الخاص يعانون من ظروف عمل شاقة وواقع معيشي بائس فمتوسط أجورهم يبلغ **نصف** أجر العامل في القطاع العام ، كما يعملون على وسائل انتاج متخلفة وفي تجمعات صغيرة متناثرة .

ومن هنا التباين في مستوى الوعي والثورية والفاعلية والدور . ونلاحظ أنه في كل من الفئتين عناصر تدفع الى تكوين سلبي من جانب وايجابي من جانب آخر ★

ـ ويبلغ متوسط الاجر في القطاع العام ٢٧٠ جنيها مقابل ١٣٦ جنيها في القطاع الخاص . اما أجر العامل في القطاع غير المنظم فيبلغ ثلث زميله في القطاع العام . كما ان متوسط الاجر

★ الدوافع السلبية في الحالة الاولى مثلا هي تميز هذه الفئة والفارق الكبير في الاجر والحقوق بالمقارنة مع الفئة الثانية ، بينما نجده في الفئة الثانية يتمثل في وسائل الانتاج المتخلفة والمبعثرة .. الخ . ان دراسة مقارنة لحركة اضراب عمال الصناعة الثقيلة في حلوان مع حركة عمال القطاع الخاص في شبرا الخيمة لها دلالة كبرى .

في المنشآت الصناعية التي يزيد عدد عمالها عن ١٠ عمال ١٨٥ جنيها بينما المتوسط في الصناعات التي يقل عدد المشتغلين فيها عن ١٠ يبلغ ٨٦ جنيها ومتوسط الاجور في الزراعة والصناعة والكهرباء والتشييد هي بالتوالي ٥٨٫٤ — ١٩٧ — ٣٤٠ — ١٩٧ جنيها .

— ما زالت اجزاء من الطبقة العاملة من الاصول الريفية مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية والتقاليد السائدة في القرية،نتيجة حداثة عهدهم بالعمل والصناعة والجزر الثوري العام وبين العمال خاصة ، قبل تفجر الصراع الطبقي في العامين الاخيرين . وان كانت هذه الظاهرة تختفي بسرعة ★

— انخفاض مستوى الاعداد المهني والاجتماعي .

— وجود فوارق كبيرة بين الحد الادنى والحد الاعلى للاجور بين العمال .

— تخلف الحركة النقابية نتيجة سياسة القهر والاستيعاب التي اتبعتها السلطة .

— وجود احتياطي غير محدود للقوى العاملة .

صغار التجار والمشتغلين بالخدمات في المدن : وهي

★ في المحلة الكبرى وبين عمال النسيج بها ، نجد هذه الظاهرة اكثر وضوحا .

مجموعـــة عريضـــة واسعـــة الانتشـــار نتيجة نـــدرة فرص العمل ، ولان هذه الاعمـــال لا تتطلب تخصصـــــا معينـــا أو استثمارا كبيرا .

اشباه البروليتاريا وهي ايضا فئـــة واسعـــة تستوعب قطاعا كبيرا من قوى العمل نتيجة تضخم العمالـــة الزائـــدة والزيادة السكانية وانهيار الاشكال الاقتصادية القديمة وضيق مساحة الارض الزراعية ، وصغر نسبة العمالة بالمقارنة مـــع حجم الاستثمارات في المشروعات الحديثة . وتتميز هذه الفئـــة بأن عملها مؤقت وغير مستقر وليس لهـــا تخصص أو مهنـــة محددة ، لا يطبق عليها أي تشريعات عمالية ولا تدخل في اطار التنظيمات النقابية وتنتمي الى قاع السلم الاجتماعي من الناحية المادية ومستوى المعيشة ، يصعب تنظيمها ، وتلجأ الى التخريب والتدمير كتعبير عن تمردها على أوضاعها ★ ولكنها طاقة ثورية اذا أمكن توجيهها .

البرجوازيـــة البيروقراطية : وقـــد تشكلت هـــذه الفئة (الكوادر الفنية والادارية) من فئات البرجوازيـــة المختلفـــة الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ولكن ، بطبيعـــة الحـــال فـــان أكثريتهم كانت من ابناء الطبقات البرجوازية الكبيرة والاقطاعية الذين اتيحت لهم فرص الدراسات العليا وفي الخـــارج ثم فرص

★ لعبت الدور الاساسي في حرائق القـــاهرة ١٩٥٢ وفي الحرائق والتخريب اثناء حركة نوفمبر — في الاسكندرية — .

★ البرجوازية البيروقراطية ، تعبير سياسي اكثر منه علمي لانها لا تملـــك ادوات انتاج .

الترقي عن طريق العلاقات الاسرية .

والحجم والوزن النسبي لهذه الفئة يفوق مثيله في البلدان الراسمالية الاخرى، بسبب طبيعة المجتمع الاقتصادي الزراعي القائم على أساس نظام الري ، وسلطة التصرف في تقنين وتوزيع المياه ، بالاضافة الى المشروعات الاجنبية التي كانت تدار بواسطة عدد متزايد من الاداريين والفنيين المصريين .

واستمر اعتماد حركة ٢٣ يوليو على البيروقراطية مع التحكم في ولائها والرقابة على تصرفاتها ومواقعها بواسطة عناصر من البيروقراطية العسكرية المرتبطة بها . وتضخم حجمها بصورة طفيلية بعد اجراءات التأميم وبالسياسة غير المخططة في توظيف الخريجين .

فبالرغم من أن حجم العمالة على مستوى الاقتصاد القومي خلال الفترة من ٦٢–١٩٦٣ الى ٦٩–١٩٧٠ ارتفع بنسبة ٢٠٪ (نفس معدل الزيادة السكانية) نجد أن نسبة الزيادة في الوظائف العليا تبلغ ٩٧٪ (من ٩٦٧ الى ١٩٠٥) والوظائف التخصصية بنسبة ٩٠٪ والوظائف الفنية بنسبة ٦٠٪ .

وتحتكر هذه الفئة عملية الادارة ، لا على اساس الملكية وحقوق الملكية ، وانما باعتباره حق مفوض لها من الدولة و « المجتمع » . وهي تتحكم في كل وظائف اتخاذ القرارات .. سياسة الانتاج والتوزيع والادارة وتصريف المنتجات والتصرف في توزيع الفائض الاقتصادي . وتستخدم هذا الحق الاخير — في الاستحواذ على الشطر الاكبر منه وتوفر لنفسها موارد

للانفاق الاستهلاكي الترفي واقامة او المشاركة في اقامة المشروعات الرأسمالية الخاصة وشراء السندات والاسهم والارض والعقارات .. الخ من مجالات الاستثمار . ونتيجة عدم استقرار هذه الفئة فانها تسعى دائما لدعم مركزها عن طريق الملكية الخاصة .

وقد تطور حجم المرتبات وبدلات التمثيل للوظائف العليا الى حد كبير فزاد — على سبيل المثال — من ٦٢—١٩٦٣ حتى ٦٦—١٩٦٧ ، اي خلال اربع سنوات بنسبة ٢٥٠٪ في قطاع الخدمات (بدون حساب الادارة المحلية) و ٢٥١٪ في قطاع الاعمال الحكومي (المؤسسات العامة والشركات التابعة) . وبالرغم من ان حجم هذه الفئة زاد خلال فترة الاربع سنوات بمقدار ٦١٪ نجد ان دخلها الاجمالي ارتفع بنسبة ٢٣٠٪ . هذا فضلا عن المزايا العينية المتنوعة (السيارات ، المكاتب الفخمة ، السفر للخارج والبدلات الهائلة من العملة الصعبة .. الخ) .

ومن هنا مصدر عداء هذه الفئة للديمقراطية واي نوع من الرقابة الشعبية ، فالسلطة المطلقة أو شبه المطلقة هي **راسمالها .**

ورغم السمات المشتركة التي تجمع بين افراد هذه الفئة الا أن هناك عدة اعتبارات وعوامل تفرق بينهم ومن ثم تجعل الانتماء الطبقي هو الاساس . كما ان الموقع الوظيفي له تأثيره، فالبيروقراطي في الجيش غيره في القطاع العام او الجهاز الحكومي او النقابة العمالية او التنظيم السياسي او المشتغل في القطاع الزراعي ، تبعا لوظيفة هذا الجهاز او ذاك ومجال

العمل وتقاليده (الضبط والربط في الجيش مثلا بالمقارنة مع العمل القيادي في منظمة نقابية) ومدى اقبال او احجام كل فئة اجتماعية على نوع معين ومجال محدد من الوظائف وفرص الاثراء غير المشروع (حيث التعامل مع القطاع الخاص) واختلاف المنابع التي تستقي منها عناصر التكنوقراط الخبرة الفنية والادارية (الغرب ام الشرق) .. كل هذه العوامل لها انعكاساتها داخل صفوف هذه الفئة ، فتقربها — أو تربطها — فكريا من هذه الطبقة الاجتماعية او تلك . هذا بالاضافة الى عملية الحراك الاجتماعي والانتقال الدائم من هذه الفئة الى اخرى حيث تنسلخ عنها وتنضم الى فئة اجتماعية محددة .. ولذلك تتعدد الاتجاهات والاجنحة . ولكن كان أبرزها اتجاهات ثلاث :

١ — اتجاه يرى المحافظة على خط التنمية الوطني المستقل وما يترتب عليه من ضرورة توسيع قاعدة القطاع العام ، والمضي في خطة التنمية وخاصة التصنيع الثقيل والاستعانة في ذلك بالمعسكر الاشتراكي اساسا مع الابقاء على العلاقات بالغرب دون الخضوع لشروطه ، والبقاء داخل اطار الحركة التحررية العالمية . وقد انكمش حجم هذه الفئة وضعف تأثيرها في السنوات الاخيرة .

٢ — اتجاه محافظ يقلل من اهمية التوسع في القطاع العام وينادي بوقف نموه في هذه الحدود والاكتفاء بما تحقق ويدعو الى تنشيط العناصر الراسمالية مع الاتجاه الى توازن علاقاتنا الاقتصادية بين الشرق والغرب،بالحد من الاعتماد على المعسكر الاشتراكي وتحسين وتوسيع التعامل مع السوق

الرأسمالية العالمية ، ويحبذ هذا القطاع التعامل مع الغرب على التعامل مع أمريكا .

٣ ـــ اتجاه رجعي يبغي تصفية اجزاء اساسية من القطاع العام (تصفية قطاع السينما والانتاج السينمائي ثم الدعوة الى تكليف القطاع العام بمسؤولية المواصلات والنقل .. والزحف تدريجيا من قطاع الى آخر) والاعتماد على القطاع الخاص ، والانفتاح على الغرب والارتباط بالسوق الاوروبية والسوق الغربية عامة ـــ خاصة الولايات المتحدة الامريكية ـــ ويتآمر على العلاقات مع المعسكر الاشتراكي ويعمل على تخريبها .

ووضع المؤسسة العسكرية ـــ بقيادة البيروقراطية العسكرية ـــ يجعلها تسعى للتميز دائما ، اذ تدرك انها تملك من مقومات التأثير ـــ السلاح والتنظيم في غيبة الديمقراطية ـــ ما يمكنها من فرض ارادتها . ولذلك تحصل على اكبر قدر من الامتيازات والبدلات المتنوعة ، حتى ان الضابط عند تخرجه يحصل على دخل يزيد عن ضعف دخل خريجي الجامعات ـــ بما في ذلك طلبة الطب والهندسة الذين يقضون سنوات اكثر في التحصيل ويبذلون جهودا اعظم كثيرا من زملائهم بالقوات المسلحة ـــ . ولا تشمل الامتيازات الجوانب المادية وحدها اذ تتعدى ذلك الى الجوانب الاخرى من الحياة ، فمثلا لا يجوز للسلطات القبض على اي فرد من ضباط القوات المسلحة او التحقيق معه بدون اخطار البوليس الحربي وعن طريقه . وقد عمل الفريق محمد صادق على تطبيق هذا الامتياز ليسري على عائلات الضباط أيضا ، ثم هناك الالتزام « الادبي » لقيادة الجيش في ايجاد عمل مناسب للمسرحين والمفصولين والمطهرين

من صفوفه .. الخ من امتيازات تضع هذه المؤسسة في مركز متميز داخل الجهاز البيروقراطي وفي السلطة ، حتى صارت لها الكلمة العليا والسيطرة وفرضت آراءها وارادتها اكثر من مرة خلال سنوات الحكم الناصري (عبدالحكيم عامر ومحمد صادق) .

والبيروقراطية العسكرية تنحو الى اتخاذ مواقف محافظة أكثر يمينية واشد عداء لأبسط قواعد الديمقراطية ، من طبقات البيروقراطية الاخرى ، بسبب الاصول الاقطاعية والريفية لمعظم قادتها وتحت تأثير العقلية الوظيفية والانضباط العسكري في نظام الجيوش المغلقة . ولذلك كانت تتحالف مع اجهزة القهر الاخرى ــ المباحث والمخابرات ــ ضد الاتجاهات الاكثر ديمقراطية .

الحركة الشعبية والصراع الطبقي

□ لم يتوقف النضال الوطني والديمقراطي والصراع الطبقي في مصر ، رغم كل محاولات الاحتواء والاستيعاب الديماغوجية، والاساليب المبتكرة الذكية في الهيمنة على المؤسسات السياسية والجماهيرية والدعاية المكثفة عن المنهج الابوي للقيادة الناصرية وتساميها عن الصراعات وتمثيلها لكل فئات الشعب دون تفرقة وبلا تحيز ، وخطة التنفيس الجزئي عن السخط الجماهيري المتراكم بين حين وآخر وقبل ان يتفجر ، بتحقيق عدد من المكاسب تبدو في شكل « منحة » من السلطة اكثر منها ثمرة للنضال .

وبرع النظام في تخريب الحركات الثورية من الداخل بتقسيم صفوفها وتأجيج الخلافات والصراعات الثانوية وشراء ورشوة بعض عناصرها القيادية باحتوائهم في دائرة « الطبقة

الجديدة » المتميزة ★ . كما برع في اساليب الخداع لاجهاض الحركات الثورية . وعلى سبيل المثال ، لم تكن سياسة القهر هي الدافع الرئيسي على حل التنظيمات الشيوعية ، اذ ان كل اساليب الارهاب والتعذيب البشعة والعدد الكبير من الشهداء الشيوعيين الذين سقطوا في معتقلات عبدالناصر ، لم يكن لهما اثر يذكر على الروح النضالية للشيوعيين خلال الفترة ما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٤ ، الذين كانت لهم مواقف بطولية مرموقة . فكانت تصفية الحركة الشيوعية نتيجة — بالاضافة الى انتهازية القيادات — مخطط ذكي للسلطة ، عندما اكد عبدالناصر قناعته بالاشتراكية وتحدث عن الدور القيادي للطبقة العاملة وضرورة احداث ثورة في جهاز الدولة والحاجة الى حزب اشتراكي يقود الاتحاد الاشتراكي ويوحد « كل القوى الاشتراكية » وشرع في تشكيل التنظيم السري واشرف بنفسه على التنظيم وعلى ادخال عدد متزايد من الماركسيين في المراكز القيادية — وذلك قبل حل الحزب — واتاح لهم حرية العمل وعلى اساس « التزامهم » بالماركسية اللينينية ، التي كان يجري تجنيد عناصر جديدة على اساسها دون اعتراض من قيادة التنظيم . وبلغت حبكة الخدعة انه عندما جرى اعتقال بعض العمال في مصنع الفيوم للنسيج بحلوان ، افرج عنهم في الحال بمجرد اتصال تليفوني بين مسؤول هذا القسم ووزير الداخلية . وقد خلق هذا المناخ تصور زائف عند عديد من هذه

★ بعض القيادات العمالية الصفراء كانت تحقق من الدخل وارتفاع مستوى المعيشة ما يفوق كبار الراسماليين ، الفيلات الفاخرة ، عدة سيارات من احدث طراز وايرادات من مختلف الوظائف اللجان والمصاريف السرية ، والرحلات الى الخارج .. الخ .

العناصر بامكانية تحويل التنظيم السري تدريجيا الى حزب للطبقة العاملة . وبعد حل التنظيمات الشيوعية مباشـــرة ، وبدعوى اعادة التنظيم السري على اسس جغرافية تم تسريح الغالبيـــة العظمى من العناصر الماركسية ولم يستمر بداخله الا عدد قليل مكافأة لهم على دورهم في حل الحزب ، وهم الذين قبلوا التعاون بدون تحفظ مع النظام . واكتشف بعد ذلك أن هناك سبعـــة تشكيلات موازية للتنظيم السري بعضها موغل في يمينيته .

ومن جانب آخر كان استخدام السلطة لأجهزة القمع في اعتقال وتعذيب وتشريد ومطاردة العناصر الشريفة وخاصة من الاوساط العمالية ، واشاعة مختلف المبالغـــات عن القـــدرات الخيالية لأجهزة المباحث والمخابرات في التسرب الى أي نشـــاط واكتشاف اي تحرك ، بهدف اثارة الذعر والفزع لتجميـــد اي اتجاه للعمل الثوري المنظم .

ورغم كل هذه الاساليب المكثفة من القهر والاحتواء ، لم يتوقف النضـــال الوطني والديمقراطي والصراع الطبقي أبدا . حقا ، كان يخبو ويفتر احيانا ، ثم ينمو وينفجر احيانـــا اخرى . وكان العامل الاساسي في اضمحلاله أو تصاعـــــده ، والعنصر الرئيسي للمد أو الجزر الثوري لا يتوقف عـــلى المدى الـــذي تبلغه اجراءات القهر والاحتواء ، بل يتوقف اساســـــا عـــلى اتجاهات السلطة وسياستها ومواقفها في المراحل المختلفة من الحكم الناصري . فعندما كان ينحو الى اتخاذ مواقف ثوريـــة ويتقدم خطوات في مسيرته ، مستجيبا للمتطلبـــات الوطنيـــة والمطالب الاجتماعية ، كانت الحركة الجماهيرية الثورية تلتقي مع السلطة وتصب في قنوات النظام تمده بقوة متزايـــدة في مواقفه الايجابية وفي تصديه للاستعمار والرجعية ، وتهـــدأ

المعارضة ويقل النقد . وهو ما شهدناه في الفترات ما بين ١٩٥٥ و ١٩٥٨ ثم ١٩٦١ و ١٩٦٥ .

وعندما تبدأ مرحلة من التجمد والتراجعات ، تشتد المعارضة والنقد والضغوط ، وتبدأ بوادر الانفصال عن القيادة السياسية والتناقض معها ، وينمو الاتجاه الى تنظيم الصفوف في تشكيلات لها استقلاليتها ، سواء في شكل مجموعات ضاغطة داخل المؤسسات الرسمية او تنظيمات خارج اطار السلطة ومؤسساتها .

وكانت مرحلة ما بعد منتصف ١٩٦٥ حاسمة في تغذية هذا الاتجاه ، ثم جاءت هزيمة ١٩٦٧ لتكتسح النظريات الانتهازية وتقتلع جذورها ولتسود قناعة بضرورة ان يأخذ الشعب مقدراته بين يديه ، بعد ان كشف النظام عن افلاسه وعجزه حتى عن حماية الاستقلال الوطني .

برزت هذه الظاهرة عام ١٩٦٥ ، بعد ان استنفذت البرجوازية ـ بما في ذلك اكثر اجنحتها راديكالية ـ طاقاتها وامكانياتها الثورية . وبدات تكشف عن وجهها الحقيقي كقوة محافظة عاجزة عن الوفاء بمتطلبات التقدم على طريق الثورة ، فبدات حركة الصراع الطبقي تنمو وتحتدم .

ـ داخل التنظيمات السياسية والجماهيرية ظهر تيار يساري ثوري من العناصر الماركسية الجديدة واليسار الناصري ، يطالب باستمرار الثورة ويناقش وينتقد سياسة الحكومة والامتيازات الطبقية ومنهج التخطيط والافتقار الى الديمقراطية .. الخ وتكونت بعض الحلقات الثورية من

العناصر الشابة تمارس نشاطا جماهيريا متزايدا ، مما دفع السلطة الى ملاحقة هذه القيادات الجديدة واعتقال عدد منهم في عام ١٩٦٦ ، خاصة من اعضاء امانة الدعوة والفكر ومنظمة الشباب ومن بين خريجي معهد الدراسات الاشتراكية .

ـ بروز الاتجاه الى اعادة تنظيم الحزب الشيوعي وبدء اتصالات بين العناصر التي عارضت حل التنظيم واخرى سرعان ما اكتشفت الخطأ الذي وقعت فيه باقرارها أو سكوتها على تصفية التنظيم .

ـ نشاط فلاحي ثوري في الارياف واحتدام النضال ضد القوى الراسمالية الزراعية والاجهزة البيروقراطية التعاونية ، واتسع النشاط ليشمل مناطق متناثرة في الريف ، كان ابرزها نضال الفلاحين في كمشيش .

ـ تحركات عمالية واضرابات من اجل تحقيق بعض المكاسب الاقتصادية .

ـ وانعكست هذه الصراعات داخل السلطة بين مجموعة عبدالحكيم عامر ـ صلاح نصر وجناح علي صبري .

وبعد الهزيمة احتدمت الصراعات بصورة لم تشهدها مصر منذ عام ١٩٥٢ .
ـ انتفاضة ٩ و ١٠ يونيو الشعبية ، التي قطعت الطريق على القوى المضادة للثورة وعلى تخاذل القيادة الوطنية

وانهيارها ★ وافصحت الجماهير عن ارادتها في مواصلة النضال وتصميمها على انهاء الوصاية المفروضة عليها ، اذا كانت عودة عبدالناصر « **مشروطة بالتغيير** » وبمطلب « **المشاركة** » من جانب كل قوى الشعب العاملة الكادحة في السلطة . واقبل مئات الآلاف من ابناء مصر على التطوع في المقاومة الشعبية ، يدعون الى شن « حرب شعبية » .

ـ حركة فبراير ١٩٦٨ التي فجرتها مظاهرات عمال المصانع الحربية بحلوان وشاركت فيها الجماهير الطلابية ، ولقيت تأييدا شاملا من كل القوى الوطنية الثورية . تفجرت هذه الحركة تعبيرا عن السخط والاحتجاج على استمرار سياسة التخاذل أمام متطلبات المعركة ، والافتقار الى الجدية في علاج الاسباب التي أدت الى الهزيمة ، واتباع خطة التراجعات امام قوى اليمين ، واستمرار محاولاتها لاجهاض الحركة الشعبية والانفراد بالسلطة .

استمرت الحركة وانتشرت على النطاق القومي كله ، واضطرت السلطة في ضعفها الى الانحناء للعاصفة ، وفشلت محاولات منع الاجتماعات العامة ، اذ عقدت رغم الاوامر وفي تحدي للقرارات الادارية . وأجريت انتخابات الاتحاد الاشتراكي في مناخ ثوري متفجر واتسمت مطالب الجماهير بالوعي والتحديد ، بلورت برنامج شبه متكامل ، تميز بمحتواه الاجتماعي ، واثمر « بيان ٣٠ مارس » ، كمحصلة لمختلف الاتجاهات الوطنية ، لكن بصمات الحركة الشعبية كانت أبرز الاتجاهات في هذه الوثيقة ، رغم «اللعبة» المعهودة بالصياغات

★ تنحي عبدالناصر وترشيحه لزكريا محيى الدين خلفا له ، بما يعنيه من تخاذل وتسليم امام الهزيمة ، كان يتضمن نقل السلطة الى القوى اليمينية لتوقيع صك الهزيمة والاستسلام .

الفضفاضة والتعميمات غير المحددة . وكان البيان مثار نقد على نطاق واسع ، وطالبت الجماهير بادخال تعديلات اساسية عليه . ثم كان التساؤل « ما الضمان ؟ » وقد اعتادت الجماهير التناقض الدائم بين القول والفعل ، الوثائق والتطبيق .

— حركة نوفمبر ١٩٦٨★،وقد تحققتتوقعات الجماهير من تناقض السياسة المتبعة من جانب الحكومة مع بيان ٣٠ مارس، وانتهاك نصوصه منذ الايام الاولى ، على اثر الهدوء الذي ساد داخليا ، وبعد أن دعمت السلطة مواقعها . لذلك ، ووجهت هذه الحركة بالقهر والعنف ، وسقط القتلى وامتلأت السجون . وعبر عبدالناصر اصدق تعبير عن احساسه بالعزلة وافلاس النظام بكلمته المشهورة في جلسة المؤتمر القومي بقوله « اذا لم نستطع ان نقود فسوف نحكم » . وبدأت حركة تطهير واسعة في الاتحاد الاشتراكي ومنظمة الشباب ومراكز الثقافة الشعبية .

— بعد وفاة عبدالناصر وافتضاح مؤامرة اعادة مجلس قيادة الثورة ثم تنصيب زكريا محيى الدين خلفا له ، هبت جموع العمال في مصانع حلوان والمطرية والزيتون وعقدت اجتماعات جماهيرية واسعة تندد بهذا الاتجاه ، وتنذر بأنها ستدخل معركة « حياة او موت » اذا ما اعيدت هذه القوى الى السلطة .

★ ان اشتراك بعض قوى اليمين والرجعية في هذه الحركة ، لا ينفي طابعها الثوري ، اذ ان هذه القوى حاولت ركوب موجة السخط وحركة الجماهير .

ـ على اثر انقلاب ١٤ مايو ، واثناء اعادة الانتخابات للاتحاد الاشتراكي جرت مظاهرات واعتصامات عمالية في الاسكندرية والقاهرة وكفر الزيات وحلوان (المصانع الالكترونات) وشبرا الخيمة (مصانع الخزف الصيني ومصانع الادوات الصحية) .. الخ ، تندد بسياسة عزل الآلاف من العمال ومنعهم من دخول انتخابات الاتحاد والنقابات وبتدخل البوليس والتزوير .. الخ . وخرجت مظاهرات عمالية في الاسكندرية في مسيرات الى ميدان المنشية تنادي « اين الحريات ، يا سادات » . كما وقعت اشتباكات عنيفة ، بعضها بالاسلحة بين الفلاحين وقوات الامن في كمشيش وأبو كبير والعياط وغيرها من المواقع الريفية .

ـ اضراب عمال مصنع الحديد والصلب ومصنع الكوك وامتداده لمعظم مصانع حلوان ، الحدث الذي اثار ذعر السلطة بسبب دقة تنظيمه وبراعة التكتكات المتبعة ودرجة الانضباط العالية وكفاءة الادارة العمالية التي عملت على استمرار الانتاج ، بل وزادته عن معدلاته ، اثناء فترة الاعتصام .

ـ الانتفاضة الطلابية في فبراير ١٩٧٢ ، وعملية الاعتقالات الواسعة ، ثم اضطرار السلطة للتراجع ، والوعي السياسي والتنظيمي للحركة اطلابية واستمرارها بعد ذلك دون توقف .

ـ اضرابات عمال شبرا الخيمة وانتشار حركة الاضراب والاعتصام والمطالب العمالية في الاسكندرية والقاهرة والقليوبية ، مثل اضراب عمال مصانع الكبريت والنسيج والشحن والتفريغ في الاسكندرية . وعندما اعتقلت السلطات

قيادة حركة عمال الشحن قاموا بمحاصرة قســم البوليس حتى تم الافراج عنهم .

ـــ اعتصام ١٥٠٠ دارس في معهد الدراسات الاشتراكية التابع لمنظمة الشباب احتجاجا على اعادة بطاقات العضويــة لعدد من كبار ملاكي الارض والراسماليين الذين سبق عزلهم من الاتحاد الاشتراكي وضد الغاء الحراسات ثم احتجاجا عـــلى رفض مجلس الامة فرض ضريبـــة عـــلى الاراضي المنزرعة فاكهـــــة .

ـــ العزلة الكاملــة لقيـــادة الاتحـــاد الاشتراكي ، التي اصبحت معلقة في الهواء لا نفوذ لها او سيطرة على القواعد ، بينما نشطت قيادات وطنية ثورية راحت تعبىء الجماهير وتقود حركتها في مختلف المواقع . كما اسقطت قواعـــــد الاتحـــاد الاشتراكي « دليل العمل الفكري والسياسي » الذي صدر عن امانة الاتحاد الاشتراكي الجديدة ، بكل ما يتضمن من اتجاهات رجعية متعارضة مع ما جاء في « ميثاق العمل الوطني » .

ـــ استمرار واتســـاع النشـــاط الطلابي في الجامعـــة وانتشاره خارج اطار الجامعة . وتفجر الحركـــة الطلابية من جديد على اثـــر الاستفزاز الحكومي المخطط باعتقـــــالات ٢٨ ديسمبر ١٩٧٢ ، واتساع نطاق الحركة لتضم قطاعات متزايدة من المثقفين الثوريين .

ـــ ظاهرة اتجاه القوى الثورية الى التنظيم المستقل عن مؤسسات السلطة ، وانتشار الحلقات والتنظيمات الماركسية واليسارية ، وتوحد العديد مـــن هذه التشـــــكيلات ، وتعمق

جذورها الجماهيرية ، وتحقيقها للترابط بين الانشطة السياسية للقطاعات المختلفة من القوى الاجتماعية ، والتقارب والالتقاء المضطرد حول برامج عمل مشتركة★ وتوثق العلاقات النضالية بين الشيوعيين والاتجاهات اليسارية المتباينة بمختلف منطلقاتها الفكرية ، مما يشكل نواة عمل جبهوي واسع النطاق .

وهكذا تنمو الحركة الوطنية الديمقراطية بقوة وثبات ، تزداد خبرة ونضجا ، وتكتسب دعما وتأييدا متزايدا من جانب قطاعات أوسع من الجماهير ، ويحتدم الصراع الطبقي وتتسارع عملية الاستقطاب داخل المجتمع . لقد مضى الوقت الذي كان يمكن فيه احتواء أو قمع هذه الحركة .

ان الظروف الموضوعية تفرض الحاجة الى قيادة جديدة وسوف تتسلم القيادة الجديدة للطبقة العاملة مسؤولياتها بجهدها ووعيها وتفانيها وتضحيتها وتعبيرها عن مصالح الكادحين من أبناء شعبنا .

★ مثل البرنامج المشترك الذي ناقشته واقرته مختلف التشكيلات السياسية والطلابية ونشر في جميع الجامعات في اليوم الاول من افتتاح العام الدراسي تحت اسم « حول المهام الملحة للحركة الوطنية للطلاب في مصر »

طبيعة المرحلة الثورية
ودور الشيوعيين المصريين

□ كان النظام الناصري يحرص على تسمية المرحلة الثورية الراهنة « بمرحلة التحول الاشتـــراكي » ، يصف الاجراءات التقدمية التي اتخذها في المجالات الاقتصادية والاجتماعيـــة « بالاجراءات الاشتراكية » . وفي اعقاب النكسة ظهر اتجـاه من داخل النظام الناصري يستغل الهزيمة للقول بأن الاحتــلال الاسرائيلي قد رجع بالبلاد الى مرحلـــة التحرر الوطني التي تستوجب « وحدة كل الامة » بمختلف فئاتها وطبقاتها ضد العدو الغاصب ، مما يقتضي توسيع اطار التحالف بحيث يتسع مـن جديد للبرجوازية الكبيرة ، بل ويستنـد الى القوى المضـادة والطبقات المضروبة التي أضيرت باجراءات الاصـلاح الزراعي وقوانين يوليو ١٩٦١ .

والواقـع أن القول بأن بلادنـا تمر بمرحلـــة التحول الاشتراكي مغالطة نظرية سادت في مصر ردحا من الزمـن —

حتى بين اليسار وبعض العناصر الماركسية — ولا تقوم على اي اساس ، لغياب الظروف الذاتية والموضوعية الواجب تحقيقها في مرحلة التحول الاشتراكي ، ولعدم توفر الشروط الرئيسية لبناء الاشتراكية ، ذلك ان اجراءات التأميم التي قامت بها السلطة الناصرية لا تعتبر في حد ذاتها اجراء اشتراكيا . كما ان الافكار الاشتراكية البرجوازية الصغيرة للقيادة الناصرية التي تمت في ظلها وعلى هديها هذه الاجراءات ، لا تكفي بمفردها للقول بأن بلادنا تجتاز مرحلة التحول الاشتراكي .

« ان بلدا لا يكون اشتراكيا او رأسماليا حسب افكار حكامه ومزاياهم ، وانما تبعا لبنيانه الاجتماعي الذي يميزه ، ولطبيعة الطبقات التي تلعب فيه بالفعل الدور القيادي . ولا تتوافر شروط نمو اشتراكي الا حيث يكون الدور القيادي في المجتمع بيد العاملين وفي المحل الاول الطبقة العاملة . ولا يكفي ملكية الدولة لبعض وسائل الانتاج لنمو التطور نحو الاشتراكية » ★

ومن جهة اخرى فان القول بأن الاحتلال الاسرائيلي يجعل المرحلة الثورية التي نمر بها مرحلة تحرر وطني ذات مهام وطنية بحتة وخالصة ، مغالطة نظرية ايضا ، اذ اننا لم نتجاوز اصلا مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ، ولم تنجز كل المهام المرتبطة بها . وكل ما يستتبعه الاحتلال الاسرائيلي هو اضافة مهام وطنية جديدة الى المهام الاجتماعية للمرحلة الثورية .

ان استعراضنا التاريخي — السياسي والاقتصادي

★ شارل بتلهايم .

لثورة ١٩٥٢ الوطنية الديمقراطية يوضح الانجـــازات التي حققتها في مسيرتها الثورية ، اذ انتقل المجتمع من نظام شبـــه اقطاعي شبه رأسمالي مستعمر ، الى نظام رأســمالي متحرر من النفوذ الامبريالي ، تطورت فيه الراسماليــة ونمت ــ حتى في اكثر قطاعات الانتاج تخلفا (القطاع الزراعي) ــ وقطـــع مرحلة طويلة في طريق الثورة الوطنية الديمقراطيـــة ، وحقق انجازات اساسية في مختلف مجالات الحياة ، خاصة في مرحلة اعتماده على رأسمالية الدولة في عمليات التنمية والتصنيع .

ولكن هذا الاستعراض التاريخي يكشف أيضا عن حقيقة ان العديد من اهداف هذه الثورة بقيت تنتظر الحل . ليس هذا فحسب ، فانه بعد ان استنفذت القيادة البرجوازية الوطنيـــة كل قدراتها وبلغت المدى الذي لا تستطيع اجتيازه أو تجــاوزه (عام ١٩٦٤ ــ ١٩٦٥) ، دون استكمال مهام الثورة الوطنيـــة الديمقراطية ، بدات سلسلة من التراجعات على كافة الجبهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسيـــة وعجزت عن حمايـــة الاستقلال الوطني بهزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وتتابعت التراجعات وانتعشت الراسمالية الكبيرة من جديد ونشطت القوى المضادة للثورة ووكلاء الغرب والعملاء . **ولــم يعــد الخطر يتمثــل في احتلال سيناء وحدها ، اذ ان استمرار هذا الاحتلال وافتضاح عجز البرجوازية عن تحريرها، اصبح ــ في الظروف الجديدة ــ يشكل تهديدا لمصر كلها ،** للكيان بأجمعه، للقلب بعد الاطراف.. خطر سقــوط البــلاد مــرة اخرى تحت سيطــرة الحــكم الاستعمــاري .

انـــه بسبب تشابـــك مهـــام الثـــورة الوطنيـــة الديمقراطية مع مهام الثورة الاشتراكية ، ولاستحالة وقف عجلة التاريخ وتثبيت التطور عند حدود معينة لا يتجاوزها ، وتجميده في اطـــار رغبـــات ومصالـــح فئـــة مـــن البرجوازيـــة ،

فان **السلطة تبدأ في اتخاذ مواقف ردود الفعل ضد حتمية التقدم والتطور** الى آفاق ابعد ، وضد الضغوط الشعبية المتزايدة من اجل استمرار الثورة ، **مما يبرز ويدعم جوانبها المحافظة** وعدائها للحركة الشعبية . ويدفعها احتدام هذا التناقض والصراع الى الارتداد والتراجع بالقدر الذي تسمح به علاقات القوى ، ويتزايد هذا الاتجاه بصفة خاصة مع غيبة الحركة الشعبية المنظمة . وهكذا تتولد استقطابات جديدة داخل السلطة وعلى نطاق المجتمع كله . وتتحول البرجوازية من قوة تقدمية ، بدورها الايجابي في المجتمع ، الى عنصر معوق وسلبي ، وتشكل عقبة في طريق التطور . ولا يقتصر دورها حينئذ على وقف وتجميد التطور، بل ان سياستها والتناقضات الجديدة التي تغذيها ، تؤدي الى اضعاف النظام وعزلته وتفككه ، وتختفي تباعا المكاسب التي حققتها .

وهكذا ، فان مهام الثورة الوطنية لا تقل بل تتزايد ، ونحن لا نقترب من هدف استكمال هذه المهام ، بل نبتعد عنها.

لا زالت امامنا مهمة تحرير سيناء ، وحماية مصر كلها ضد الاخطار التي تحدق بها ويستفحل امرها .. من اجل استكمال الثورة الزراعية والاصلاح الزراعي الجذري وتطبيق شعار « الارض لمن يفلحها » .. ومن اجل تصفية الراسمالية الكبيرة والطفيلية .. من اجل احداث تغيير جذري في جهاز الدولة والمؤسسات العامة بتخليصها من عناصر الثورة المضادة وقوى اليمين الرجعي .. من اجل الديمقراطية السياسية واطلاق حرية التنظيم للاحزاب **الوطنية** والتنظيمات النقابية (دون وصاية) والاجتماعية للعمال والفلاحين والشباب والطلبة والنساء وحرية التعبير والصحافة والنشر .. ومن اجل الغاء القوانين والتشريعات الرجعية المقيدة للحريات

وتصفية الاجهزة البوليسية المتخصصة في قمع الحركة الشعبية وتسليط الارهاب ضد الشعب .. الخ من مهام ما زالت تنتظر الحل . مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية .

ان هدفنا الاساسي هو القضاء على النظـام الرأسمالي لبناء مجتمع اشتراكي ينتفي فيه استغلال الانسان للانســان . وعلى طريق النضال من اجل هذا الهدف ، فان حزب الطبقــة العاملة يناضل من اجل اقامة حكم وطني ديمقراطي تســهم فيه كل القوى الوطنية بلا استثناء ، وتقوم فيه الطبقة العاملة بدور رئيسي مؤثر ويكون لها وزنها الكفيل بانجاز هذه المهام ، ليفسح المجال للانتقال مباشرة الى الاشتراكية ، تحت قيادة الطبقــة العاملة المصرية .

ومن ثم تكون المرحلة الثورية الراهنة هي مرحلة استكمال الثورة الوطنية الديمقراطيــة للانتقــال الى الاشتراكيــة .
وهي مرحلة ثورية تواجه أهدافا ذات طبيعة مزدوجة وطنيــة واجتماعية اذ يتداخل فيها باضطراد مهام الثورة الوطنية مــع مهام الثورة الاجتماعية .. **فالاستقلال الوطني والديمقراطيــة والاشتراكية لا يمكن فصلها عن بعضها البعض في عالم اليوم .**

والاهداف الرئيسية في هذه المرحلــة هي تحرير الارض من الاحتلال الصهيوني الذي تحاول اسرائيل تثبيته ، وحمايــة البلاد ضد الهجمة الامبريالية الرجعية من جانب القوى المضادة للثورة خارجيا ومحليا ، والحفاظ على المكتسبات السياسيــة والاجتماعية التي تحاول القوى المضــــادة للثورة سلبها مــن الشعب ، والنضال من اجل استعـــادة ما نجحت في انتزاعــه واستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

وعلى ضوء هذا التحديد لطبيعة المرحلة الثورية ولنوعية المعركة والاهداف الرئيسية يمكن رسم الخط الفاصل بين قوى

الثورة والقوى المضادة للثورة .

ــ ان **العدو الرئيسي** يظل هو الامبريالية العالمية وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية ، كما تبرز اسرائيل في هذه المرحلة **كعدو مباشر** . وأداة الاستعمار في تحقيق أهدافه .

ولهؤلاء حلفاؤهم من اعداء الثورة في الداخل وهم : فلول الاقطاع والراسمالية الكمبرادورية ، التي لا زالت رغم الضربات التي وجهت لها تقاوم الاستسلام . بل لقد اخذت المبادرة بعد الهزيمة ــ وبصفة خاصة بعد وفاة عبدالناصر ــ في هجمات متصلة . وفي انتظار اللحظة المناسبة للانقضاض على السلطة او الاستحواذ عليها من خلال التسرب والانتشار والتطويق ، فالهيمنة .

وقد انتعشت هذه القوى وتدعم نفوذها وتغلغل العديد من عناصرها وممثليها في مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكي ومؤسسة الرئاسة والمؤسسات العامة والاجهزة الحكومية . وهي تواصل زحفها وتقدمها وتواصل نشاطها التآمري وتدعم مواقعها داخل هذه المؤسسات ؛ بعد أن اصبحت عنصرا اساسيا مؤثرا وفعالا في التحالف اليميني الرجعي المهيمن على السلطة .

ويعتمد الاستعمار اساسا على القطاعات الطفيلية من البرجوازية ، في خلق قاعدة اقتصادية واجتماعية يستند اليها في اعادة سيطرته ، ولذلك فهو يقدم لها كل عون ويعمل على ربطها بمصالحه ربطا عضويا من خلال مشروعات استثمار رؤوس الاموال الاجنبية والعربية .

ويدخل في دائرة الحلفاء للامبريالية البرجوازية الزراعية والصناعية الكبيرة وكبار الملاكين العقاريين والشرائح العليا

من الراسماليين المشتغلين في قطاعات التجارة والمقاولات والخدمات وكبار المهنيين والفئة العليا من البرجوازية البيروقراطية . وهي القوى الممثلة في سلطة انقلاب ١٤ مايو ١٩٧١ .

من خلال عملية الاستقطاب عبر الاعوام التي أعقبت الهزيمة ، ومن واقع الاحساس بالعجز ازاء قضية تحرير الارض المحتلة وبدافع من الخوف من الحركة الشعبية والصراع الطبقي النامي ، فقد انحازت اعداد متزايدة من البرجوازيين الوطنيين المعادين للاستعمار سابقا الى صفوف اعداء الثورة .

كما ان من لم ينحاز فعلا الى صفوف العدو ، ومن لم يستقر نهائيا في المعسكر المضاد للثورة من ابناء الشرائح العليا من الطبقة الوسطى والبرجوازية البيروقراطية يشكل احتياطيا للعدو . ويتم الانتقال من صفوف الثورة الى معسكر الاعداء بسرعة مضطردة وباعداد متزايدة في المرحلة الراهنة من ازمة النظام ، تحت تأثير عدة عوامل ، من اهمها :

ا ـ كانت هذه الفئات تتصور امكانية تكرار ما حدث عام ١٩٥٦ من تحقيق الانسحاب الكامل عن الاراضي المحتلة ، رغم الهزيمة العسكرية . ولما اكتشفت استحالة هذا الامر في الظروف الجديدة المتغيرة ـ والاستحالة رغم التنازلات ـ وتبين لها العلاقة العضوية التي لا تنفصم بين متطلبات التحرير والثورة الاجتماعية وضرورة اطلاق الحريات وتعبئة الجماهير واتباع سياسة اقتصاد الحرب .. الخ ، وهو ما يتجاوز قدراتها ويتناقض مع مصالحها ، ويهدد امتيازاتها ، برز الجانب التهادني الاستسلامي وعناصر الخيانة في مواقفها .

ب ــ التحول الفكري الذي يطرأ عليها نتيجة اثرائهـــا وتغير موقعها الطبقي .

جـ ــ تشابك مصالحها مع مصالح الطبقات القديمة بحكم المصاهرة والارتباطات العائلية .

د ــ تأثرها بجهود الاستعمار الجديد المركزة لتغذيـــة التطلعات الطبقية لدى ابناء هذه الفئة وجذبها الى ارضيـــة العداء للتحول الاجتماعي .

هـ ــ ضعف الحركة الشعبية وغيبة المنظمات الثوريـــة الفعالـــة .

ــ **اما معسكر الثورة** فيضم الطبقة العاملة والفلاحـين والبرجوازية الصغيرة في المدن والشرائح الدنيا من البرجوازية المتوسـطة .

والقوة الاساسيـــة في هـــذا المعسكر تتركز في **تحالف العمال والفلاحين** . ان ضمان تحقيق مهام هذه المرحلة ومهام البناء الاشتراكي تتوقف على تدعيم هذا التحالف وتوطيده .

وتلعب **الطبقة العاملة** دورا قياديا في هذا التحالف .

ويقود الطبقة العاملة حزبها الطبقي المعـبر الحقيقي عن مصالحها المسترشد بالتعاليم الماركسية ــ اللينينية الخلاقة .

ــ ان الطبقة العاملة المصرية مؤهلة تمامـــا للاضطلاع

بالدور الطليعي في النضـــال الثوري لاستكمال مهـام الثورة الوطنية الديمقراطية ـ باعتبارهـا الطريق المؤدي الى الثورة الاشتراكية ـ فالطبقة العاملة في مصر بدأت نضالها منذ القرن الماضي وشاركت في جميع الثـــورات والتحركات الوطنيـة وتمرست في الكفاح السياسي ولها تقاليدها الثورية وخبراتهـا ووعيها الطبقي المتميز . وهي الطبقة النامية في مجتمعنا يتزايد وزنها العددي وتركزها وتجربتها النضالية . ويتزايـد عـدد العاملين منهم في الصناعات الثقيلة المتقدمة .

ان الطبقة العاملة المصرية بسبب تجمعها في المشاريـع الصناعية الكبرى والمناطق الصناعية وارتباطهـا بوسائـل الانتاج الاكثر تطورا ـ خاصة الصناعات الثقيلـة ، وبسبب نموها المستمر وتناقض مصالحها جذريا مع الرأسمالية ـ فهي اكثر الطبقات ثورية ، وهي ذات مصلحة اساسيـة في التحرر والاشتراكية .

والعمـال الزراعيون بالريف هم اكثر الطبقات عددا واعظمهم بؤسا . يقع عليهم اكبر عبء من الاستغـلال المركب من الملاكين ومقاولي الانفار والمرابـين والتجـار . يعملون في ظروف شديدة القسوة ، محرومين من ابسط الحقوق الانسانية .. وكان لتطور الاساليب الرأسمالية في الانتاج وادخال الميكنة في القطاع الزراعي اثره في تحويل عدد منهم الى الاشتغال على الآلات . ومن ثم فهم يشكلون القطـاع الاكثر تقدمـا وحلقـة الاتصال بالعمال الزراعيين .

كذلك يعمل عمال التراحيل في مشروعات اخرى مرتبطـة بالزراعة بعيدا عن قراهم في تجمعات كبـيرة ، وهؤلاء رغم تخلفهم الا انهم يملكون طاقات ثورية متفجرة .

وتتأكد كل يوم بمزيد من الوضوح حقيقة الدور الـــذي يمكن ان تلعبه الطبقة العاملة الصناعية بقيادتهـــا للحركة الشعبية ، **استنادا الى التحالف الثوري للعمـــال والفلاحـــين واعتمادا على كل القوى الشعبية.** يتأكد هذا الدور لدى القوى الوطنية ويكتسب قناعة عند قطاعات متزايدة من المواطنـــين ، مـــع افتضاح عجز البرجوازية الوطنيـــة ــ بمختلف فئاتهـــا بما في ذلك البرجوازية الصغيرة ــ عن حل القضايا الوطنيـــة الملحة واخفاقها في حماية الاستقلال الوطني وثبوت عقمها عن تحقيق هدف تحرير الارض المغتصبة .. بالاضافة الى ما ترتب على سياستها من تفاقم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية وما صحبها من تراجعات وانعطاف تجاه اليمين .

ان السير بالثورة الوطنية الديمقراطية حتى نهايتهـــا والانتقال المباشر للثورة الاشتراكيـــة ، لن يتحقق عن طريق القيادة السياسية الراهنة او السلطة القائمـــة ، بل انـــه **يتحقق فقط في ظل حكم وطني ديمقراطي** يمثل ارادة الشـــعب بكل فئاته الوطنية بقيادة الطبقة العاملة وحزبها الطليعي .

ان نفس القيادة المؤهلة لانجاز ما تبقى من مهـــام الثورة الوطنية الديمقراطية هي القادرة على تخطي هذه المرحلـــة والانتقال مباشرة الى الثورة الاشتراكية .

ان القوى الشعبية بعد ان فقدت ــ الى غير رجعـــة ــ ثقتها في القيادات البرجوازية ، **تبحث عن البديل** القادر عـــلى قيادة معركتها الوطنية والاجتماعية ، **تتطلع الى قيادة** تستطيع انجاز المهام الملحة التي تواجهنا ، وهي تكتشف **تدريجيـــا** ان البديل الوحيد القادر على انجاز هذه المهام ، هو تحالف حقيقي

لكل قوى الشعب الوطنية تقف على رأسه الطبقـــة العاملة وتقود مسـيرته المظفرة .

الا ان هذه القناعة لا يمـــكن ان تتدعم وتتأكــد وتكتسب ارضية أوسع بين جماهير شعبنا ، بدون تحرك الطبقة العاملة لتتولى مسؤولياتها . وهذا التحرك رهن بتكوين وتقوية حزبها الطليعي القائد . فالطبقة العاملة لا تستطيــع ان ترتفــع الى مستوى العمل السياسي وتلعب دورها القيادي بدون حزبهــا الطليعي ، حزب الطبقة العاملة ، المسترشد بالنظرية الماركسية ــ اللينينية الخلاقة ، اعظم ايديولوجيات عصرنا ثورية .

انه لا يكفي التاكيد النظري على الدور القيادي للطبقــة العاملة ، وترديد هذا القول ، واجترار تلك المقولات الصحيحة ، اذ ان الامر يتطلب جهدا متفانيا ونضـــالا لا يلين مـــن أجــل التعجيل بانضاج النشاط التنظيمي والجماهيري والسيـــاسي والفكري للتنظيم السياسي المستقل للطبقة العاملة .

حقا ، ان التجربة الذاتيـــة للجماهـــير تجعـــل الظروف الموضوعية مواتية لتقبل قيادة الطبقة العاملة ، الا ان هذا الدور القيادي يكتسب ويتأكد من خلال النضـال ، من خـــلال تحرك الطبقة العاملة لتولي دورها القيادي ، وهذا التحرك ايضـــا يتوقف على الدور القيادي للحزب .

ومن هنا ، فان الحلقة الرئيسيـــــة في الموقف هي بنـــاء الحزب الماركسي اللينيني وتوثيق ارتباطه العضوي بالطبقـــة العاملة وتوطيد علاقاته في جميع مجالات العمـــــل الوطني . والبدء مباشرة في قيادة النضالات الجماهيرية . وعملية بنـــاء

الحزب لا تنفصل عن عملية اقامة التحالف بين العمال والفلاحين وتشكيل جبهة وطنية شعبية واسعة .

ـ والحلف الثوري الذي يشكل نواة تحالف القوى الثورية يضم الفلاحين الذين يعانون من بقايا العلاقات الاقطاعية ومن انتشار وتكثيف اسلوب الاستثمار الراسمالي في الزراعة ومن استغلال الفئات الطفيلية في المؤسسات الحكومية والتعاونية ومن التجار والمرابين . وهم في بؤسهم وفقرهم يتطلعون الى انجاز الاصلاح الزراعي الجذري . ولكنهم لا يستطيعون تحرير انفسهم بسبب ارتباطهم بوسائل الانتاج البدائية واعتمادهم على العمل الفردي في وحدات متباعدة مبعثرة ، مما يجعل الاتصال فيما بينهم من الصعوبة بمكان ، بالاضافة الى انتشار الامية وارهاق العمل . وهم ايضا قد فقدوا الثقة بالبرجوازية وبالسلطة الراسمالية ومؤسساتها وبالمسؤولين والمشرفين الزراعيين وكل ما هو محيط بهم . ولذلك فان الجماهير الفلاحية الفقيرة **تؤلف الحليف الاساسي** الذي لا بديل له للطبقة العاملة . كما ان الظروف الموضوعية مهيأة لنجاح هذا التحالف عندما تتصدى الطبقة العاملة لمسؤولياتها التاريخية .

ـ والبرجوازية الصغيرة في الريف والمدينة (تجار صغار ـ حرفيين) هي فئة مضطهدة مرهقة اقتصاديا ومعيشيا مهددة بالافلاس محرومة من الحقوق الديمقراطية ، ومصالحها لا تراعى رغم كل ادعاءات النظام الناصري بتمثيل وتأمين هذه المصالح ، فهي لم تحصل الا على مكاسب جزئية ، سرعان ما تبخرت وفقدت فاعليتها وجدواها . وهي تتطلع دائما الى المنقذ اذ تخشى خطر الانحدار الى صفوف اللاملكية

والعوز . ورغم ارتباطها بأيديولوجية الملكية ، الامر الذي يطبع تصرفاتها ومواقفها بالتردد والتذبذب ، الا انها قوة ثورية لهـــا جوانبها الايجابية ولذلك فهي حليف اساسي للطبقة العاملة .

والعلاقة مع البرجوازية الصغيرة هي علاقة جدلية تعتمد على الوحدة والصراع . الوحدة معها في النضال المشتــرك ، والصراع ضد فكرها المشوش ، باتجاهات المحافظة والشوفينية احيانا واليسارية الطفولية احيانا اخرى .

ان الخطر الرئيسي عـــلى الفكر الاشــــــتراكي العلمي ــ الماركسية اللينينية ــ يكمن في الفـــــكر « **الاشــــــتراكي البرجوازي الصغير** » للقطاعات اليسارية من هذه الفئــــــة ، بأسلوبها الانتقائي غير المنهجي ، والذي كانت له قوة الجــذب والتأثير في مرحلة انتعاش الناصرية .

والتصدي للفكر الرجعي ايسر بكثير من فضح الاتجاهات اليسارية الديماغوجية التي تستلزم نضالا فكريــــــا مكثفـــا . واليسار الناصري هو احد المدارس الرئيسية التي تعبــر عن فكر هذه الفئة ، وكان له اثره في اجهاض الفكر الثوري الاصيل فكر الطبقة العاملة . ان تحالفنا مع القطاعات اليسارية مـــن البرجوازية الصغيرة ــ اليســـار الناصري في الاســـــاس ــ وحرصنا على دعم هذا التحالف لا يتعارض بحال مـــن الاحوال مع الصراع المبدئي والمثابر ضد فكر البرجوازيـــــة الصغـــيرة ــ بمختلف منطلقاته ــ اذ ليس هناك اي مجال للمساومة او التوفيق عندما يتعلق الامر بالفكر والدفاع عن المنهج الاشتراكي العلمي الصحيح ــ الماركسية اللينينية ــ

انه من اولى مهام حزب الطبقة العاملة ، المحافظة عـــلى

استقلاليته ، والذود عن نقاء الاشتراكية البروليتارية، وأساسا بعمله على فضح وتعرية أوهام البرجوازية الصغيرة باشتراكيتها الزائفة. **وبالنضال ضد كل الاتجاهات التصفوية —** التي اجهضت الحركة الشيوعية المصرية ، والانحرافات اليمينية واليسارية من منطلق طبقي مبدئي .

— وتعمل الطبقة العاملة على شل تردد البرجوازية المتوسطة وجذبها الى معسكر الثورة وعزل تأثير اليمين عليها ، ونقد انحرافاتها عن مسيرة الثورة البرجوازية الديمقراطية ، والعمل على حصر التناقضات واخضاعها للاهداف والمصالح المشتركة ، انطلاقا من ضرورات المعركة التي تستوجب وحدة كل القوى الثورية ، وتغليب التناقض الرئيسي على التناقضات الثانوية .

ولا شك ان غيبة الدور القيادي للطبقة العاملة كان سببا في تفكك الوسط الناصري وسقوط قياداته واستيعاب غالبيتهم من جانب اليمين ووقوع قطاعات من البرجوازية المتوسطة اسرى النفوذ الفكري والسياسي لليمين . كما أنه من الطبيعي ان احتلال الطبقة العاملة لدورها القيادي يمكن أن يجذب ويكسب قطاعات كبيرة منهم الى صفوف تحالف القوى الشعبية .

وبسبب افتقاد الاحزاب الخاصة بالطبقات الاخرى وتحول الاتحاد الاشتراكي الى حزب للقوى المضادة للثورة ، تتضاعف مسؤوليات حزب الطبقة العاملة ، اذ تقع عليه مهمة **بناء تحالف للقوى الاجتماعية ، وليس تحالف جبهوي بين تنظيمات قائمة** . كما انه ليس من مهامنا بناء المنظمات

السياسية الخاصة بهذه القوى ، بل الاعتماد على تجمعاتها النقابية والمهنية ، طالما ظل الوضع على ما هو عليه من غيبة هذه الاحزاب .

ويجدر بنا هنا ، أن تفرق بحزم بين ما نعنيه بالتحالف الاستراتيجي مع القوى الاجتماعية التي سبق تحديدها ، وبين امكانية عقد اتفاقيات موقوتة في موقف محدد من قضية معينة مع تكتلات أو تجمعات وشخصيات سياسية ، نؤيد بعض مواقفها ونساند بعض تحركاتها أو نعاديها في مجرى الصراعات التكتيكية القصيرة المدى .

ان التاريخ يلقي على عاتق الشيوعيين المصريين اليوم مسؤولية كبرى وهي **اعادة بناء حزب الطبقة العاملة المصرية** حتى يحل التناقض الصارخ بين الظروف الموضوعية الناضجة تماما لكي تلعب الطبقة العاملة دورها القيادي داخل تحالف قوى الشعب العامل ، وبين الظروف الذاتية المتخلفة للطبقة العاملة المصرية والمتولدة عن افتقاد هذه الطبقة لحزبها الطليعي . **انه السبيل الوحيد لانقاذ الوطن ولحماية المكاسب التي تحققت ولصد الهجمات الامبريالية الصهيونية والرجعية وتحرير الارض والسير قدما من اجل استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وبناء المجتمع الاشتراكي .**

ان الجمع بين الماركسية اللينينية اكثر ايديولوجيات عصرنا ثورية ، والنضال الحاسم المتفاني من جانب الطبقة العاملة ، اكثر الطبقات ثورية ، ومن جانب الفلاحين اقرب الحلفاء لها ، هو ضمان كسب وتعبئة كل قوى الشعب العاملة وقيادتهما في طريق النصر .

حركة التحرّر الوطني العربيّة

□ تعود بدايـــات حركـــة البعث القومي العربي الى القرن التاسع عشر ، مع اختلاف البلدان العربية في هذه البدايـــة وفي درجة التطور وشخصية العدو (عثماني ـــ بريطاني ـــ فرنسي .. الخ) وفي طبيعة الصراعات الداخلية في كل بلد عربي ، وهي العوامل التي ستعكس آثارها على مستقبل هـــــذه الحركة وتطورها ، كما تعطيها سماتها .

لكن هذه الحركة في عمومها ، وفي مرحلتها الراهنة تنتمي الى حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية بعد الحرب العالمية الثانية . ولا شك ان الدور الحاسم الـــذي اضطلع به الاتحاد السوفيتي في هزيمة الفاشية ، وتصـــــدع النظام الامبريالي ، وبروز نظام اشتراكي عالمي يضم مجموعـــة الدول الاشتراكية ، وكذلك تعاظم نفوذ الاحزاب الشيوعيــــة والعمالية الثورية في البلدان الراسمالية ودور الطبقة العاملـــة العالمية وبروز دور الجماهير العريضة على نطـــاق آسيـــا

وافريقيا وامريكا اللاتينية ودور احزابها الوطنية والعمالية الثورية والجبهات الواسعة في هذه البلدان.. كل هذه العوامل مجتمعة حددت طبيعة المناخ الجديد الذي تتحرك فيه الثورة العالمية ، واعطت لثورة التحرر الوطني مضمونها ومحتواها وحددت مسارها المقبل من حيث انتمائها لمعسكر الثورة الاشتراكية العالمية بطبيعة أهدافها المعادية للامبريالية ولنظام القهر الرأسمالي ، وبطبيعة القوى الاساسية المحركة فيها ، قوى العمال والفلاحين .

في الفترة التاريخية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية ، حصلت معظم البلدان العربية على استقلالها السياسي. وبرغم ان هذا الاستقلال كان نصرا مرحليا للثورة العربية ، الا أنه كان استقلالا شكليا ، سقطت ثمرته بيد الطبقات الاقطاعية والفئات العليا من الراسمالية . وتسلم السلطة في غالبية هذه البلدان تحالف الاقطاع والراسمالية الكبيرة المتشابكة مع الاستعمار ، وذلك كنتيجة لضعف القوى المنتجة وحداثة تنظيم الطبقة العاملة وأحزابها وقصور التنظيم والخبرة بين القوى الثورية . ومع ذلك فقد كان الصدام حادا منذ البداية بين قوى الثورة الوطنية الديمقراطية والقوى الاقطاعية الراسمالية المسيطرة . كان الصدام بين تطلعات الجماهير العريضة الى العدالة الاجتماعية والتحرر من الاستغلال وتحسين ظروفها المعيشية، ببناء أوطانها المتحررة وبين سيطرة الطبقات الاقطاعية والراسمالية والكومبرودورية التي تسعى الى تجميد الاوضاع الاجتماعية والى بناء راسمالي بالمشاركة مع الامبريالية وفي أحضانها . وكان من المستحيل التوفيق بين أهداف الحركة العربية للتحرر الوطني بمضمونها الديمقراطي الثوري وبين القيادات المسيطرة والحاكمة في البلدان العربية حديثة الاستقلال .

وفي مصر بدأ تصاعد المـد الثوري منذ نهايـــة الحرب العالمية الثانيـــة ، فخرجت المظاهرات في ٢ فبـــراير ١٩٤٥ بمناسبة ذكرى وعد بلفور . وفي صيف هذا العام تشـــكلت اللجنة الوطنية التي أدانت أسلوب المفاوضة ★ فأرست بذلك المقدمات السياسية للكفاح المســـلح والنضال الســـياسي الجماهيري وانتشرت حركة الاضراب واتسع نطاقهـــا .. مظاهرات ٩ فبراير ١٩٤٦ من الجامعة وحادث كوبري عباس الشهير،الجنازة الصامتة في ١٢فبراير والاشتباكاتمع السلطة، وامتداد الاضرابات الى كل انحاء البلاد ومشـــاركة العمـــال في الحركة الجماهيرية وتشكيلهم للجان وطنية ، وتكوين اللجنـــة الوطنية العامة لعمال شبرا الخيمة ، ثم لجنة مشتركة للعمـــال والطلبة لتقود الحركة الشعبية خلال المعارك التاريخيـــة ٢١ فبراير — يوم الجلاء — ٢٥ فبراير — يوم الحداد على ضحايـــا الاشتباكات مع القوات البريطانية — ٢٦ فبراير والصدامـــات المسلحة مع القوات البريطانية بالاسكندريـــة و٤ مارس يـــوم الشهداء .. الخ .

وفي يوم ١١ فبراير ١٩٤٦ حطم الطلبة الزينات التي أقيمت احتفالا بعيد ميلاد الملك وديست صورتـــه واحرقت وتعالت الهتافات ضد السراي من جموع الطلبة وفي مظاهرات شعبيـــة بالشـــوارع .

وهكذا ، استمر اتساع الحركة الجماهيرية ونمو الوعي

★ رفعت شعار « المفاوضات مع المستعمر على حقوق الوطن خيانة » .

الشعبي ونضج القدرات القيادية والتنظيمية ، واكتسبت قدرا كبيرا من الاستقلالية عن الاحزاب والقوى السياسية التقليدية . وكان من اهم سمات هذه الحركة :

ــ ظهور قيادة جديدة من العمال والطلبة استقطبت حركة الجماهير ونجحت في قيادتها وتوجيه حركتها . وبروز دور اليسار ، وبصفة خاصة الشيوعيين والطليعة الوفدية ، ثم دخول الطبقة العاملة معترك العمل السياسي كقوة قيادية .

ــ المحتوى الاجتماعي للحركة الوطنية .

ــ بدء الكفاح المسلح في القنال ، والقناعة المتزايدة لدى الجماهير بهذا الاسلوب النضالي الحاسم .

ــ تركز الانظار على العدو الرئيسي ووضوح الرؤية السياسية بتركيز الهجوم على السراي والاقطاع والرأسمالية باعتبارها القاعدة الاجتماعية والسياسية للاستعمار .

واشتعلت نيران الحركة الوطنية على امتداد الجبهة العربية . ودخلت أنظمة الحكم العربية في أزمة حادة حاولت الافلات منها عن طريق حرب فلسطين عام ١٩٤٨ التي جاءت بتآمر بين الدوائر الرجعية العربية والاستعمار البريطاني . وكان الهدف منها صرف انظار الجماهير والحركة الوطنية عن التصدي للتحالف الاستعماري الرجعي . لكن هذه الحرب عجلت بتفجير التناقضات الداخلية ، وكشف النقاب عن خيانة النظم الحاكمة وتفككها وضعفها ، فكانت بمثابة المسمار الاخير في نعش النظام الملكي شبه الاقطاعي شبه الرأسمالي في مصر ، ولم تجد كل أساليب الكبت والارهاب في اجهاض الثورة .

وتلاحقت الثورات في اعقاب الثورة المصرية ، في سوريا والعراق والجزائر والسودان واليمن .. واكتسبت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ في خلال سنوات قليلة أبعادا محلية وعربية وعالمية اوسع بكثير مما كان مقدرا لها في البداية ، ولتعبر عن مرحلة جديدة في حركة التحرر الوطني العربي تتخطى حدود المحلية .

والواقع أن هذه الظاهرة لم تكن تختص بها المنطقة العربية وحدها ، بل شملت دائرة اوسع على نطاق آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، عبر عنها الانتفاضات والثورات الوطنية المتتالية وبروز شخصيات وطنية عالمية مثل نهرو وسوكارنو وعبدالناصر ونكروما ، وغيرهم من الزعامات الوطنية التي عكست ، برغم الاختلاف الكبير في الظروف التاريخية والاوضاع الطبقية والمحلية في بلدانهم ، عكست تيارا عالميا ومرحلة جديدة على صعيد حركة التحرير الوطني ، تميزت بقيام انظمة حكم وطنية وتقدمية على انقاض النظم التابعة والعميلة ، وانفتاح حركات التحرر الوطني لبلدان آسيا وافريقيا على المعسكر الاشتراكي . وتعاظمت قوة هذه الحركة التي وجدت تجسيدا لها في **باندونغ (١٩٥٤)** وفيما يسمى بروح باندونغ ، وفي التصدي العالمي لعدوان ١٩٥٦ على مصر ، وحركة التضامن العظمى بين مختلف حركات التحرر الوطني وبينها وبين البلدان الاشتراكية .

الناصرية والنظم التقدمية العربية وحركة التحرر الوطني

□ لقد عكست ثورة يوليو ١٩٥٢ في الظروف التي انفجرت فيها واقع علاقات القوى في مصر . هذا الواقع الذي يتمثل في افتضاح وعزلة احزاب الاقطاع والرأسمالية الكبيرة المتعاونة

مع الاستعمار ، وافلاس قياداتها الحاكمة ، وعجز الطبقة العاملة وحلفائها عن الاستيلاء على السلطة بسبب ضعفها لقصور تنظيمها وانقسام طليعتها السياسية ونتيجة تركيبها الطبقي البرجوازي الصغير وفشلها في الارتباط العضوي بالطبقة العاملة ، والفشل بالتبعية في كسب تأييد الاقسام الواسعة من فقراء الفلاحين ومعدميهم في القرية .

وهكذا وجدت حالة من التوازن الطبقي المرحلي بين قطبي الصراع ، أتاحت الفرصة لتنظيم الضباط الاحرار ان ينجح في الاستيلاء على السلطة ويقيم حكم وطني وتقدمي يعتمد على البرجوازية الوطنية ويستند الى تأييد القوى الوطنية . وقد برز دور الضباط الوطنيين في الجيش بوجه خاص في هذه المرحلة كانعكاس لتلك التوازنات والتناقضات في ظروف تفسخ النظام الملكي وعجز القيادات الثورية الوطنية التقليدية واحزابها من التيام بالدور الحاسم في احداث التغيير الثوري وتدمير اسس النظام القديم . وهي بعينها الظاهرة التي صادفناها في السنوات اللاحقة في العديد من البلدان العربية ، بل والافريقية والآسيوية ، ظاهرة القوى الوطنية داخل القوات المسلحة النظامية التي تنقلب تحت التأثير العميق للحركة الجماهيرية العارمة والعاجزة في نفس الوقت ، لتلعب دور البديل عن القوى الوطنية الثورية في تسلم السلطة .

لقد كانت الاحزاب والتنظيمات الشيوعية في الوطن العربي ، في فلسطين وسوريا والعراق ومصر سباقة في طرح الفكر الوطني الثوري بمحتواه التقدمي وتحريك الجماهير العربية ، كما قامت الاحزاب الوطنية « القومية » في المرحلة

نفسها وقدمت على نطاق الوطن العربي مساهمات ايجابية في الفكر والتحريك الوطني . بدأت منذ العشرينات ، منذ وقت مبكر قبل ظهور الناصرية ، بل ان النظام الناصري لم يشرع في دخول « دائرة النضال » على النطاق العربي ★ الا في بداية عام ١٩٥٥ مع احتدام المعركة ضد الاستعمار وأحلافه العسكرية وببدء عمليات الاستفزاز والاعتداءات من جانب اسرائيل .

لكن الناصرية بمواقفها الفكرية والعملية المتطورة وبحكم الظروف والبلد الذي نشأت فيه — مصر بموقعها ووزنها العربي — استطاعت أن تنتزع القيادة من الاحزاب الوطنية « القومية » العربية ، وتجسد تيارا وطنيا تقدميا على النطاق العربي ، وان تصبح بفكرها وممارستها هي التعبير المركز عن هذه المرحلة من مراحل ثورة التحرر الوطني العربية ، بقياداتها الوطنية و « القومية » على ما بين هذه القيادات والاحزاب في مختلف البلدان العربية من خلافات وتفاوت في الشعارات والممارسات والانجازات (حزب البعث العربي الاشتراكي في سوريا والعراق ومختلف البلدان العربية — القوميون العرب بأجنحتهم ، ثم انقساماتهم المختلفة — حزب جبهة التحرير الجزائرية — الجبهةالقوميةفي اليمن الشعبية — غالبية منظمات المقاومة الفلسطينية وفي مقدمتها فتح — مجلس الثورة السوداني قبل الانقلاب اليميني — القذافية . .) . وقد أصبحت الناصرية رمزا وعنوانا لهذه المرحلة . وتتلخص سماتها

★ حدد عبدالناصر في كتابه فلسفة الثورة نشاط مصر في ثلاثة دوائر هي الاسلامية والافريقية والعربية .

وانجازاتها فيما يلي :

ـ حققت جلاء جنود الاستعمار عن مصر . وساعـدت الحركات الثورية العربية بالسلاح والتأييـد الادبي والمعنوي والسياسي مما اتاح لبعضها تحرير اراضيها من الاحتلال .

ـ احبطت مخططات الامبرياليـة وبالاخص الامريكية في تطويق حركات التحرر الوطني واحتوائها عن طريق ربطهـا بالاحلاف العسكرية ، واستطاعت ان تسقط حلف بغداد وتحبط مشروع ايزنهاور والحـلف الاسـلامي وحلف البحـر الابيض المتوسط وغيرها من المشاريع الامبريالية .

ـ حررت السياسة الخارجية للبلاد من الارتباط بالكتلة الاستعمارية وحققت انفتاح ثورات التحرر الوطني عـلى قوى الثورة العالمية وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي .

ـ اعطت تأييدا ودعما لكافة حركات التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية ، ولعبت عـلى الصعيدين العربي والعالمي دورا بارزا كقوة تحرر وسلام .

ـ حققت الناصرية انفتاح الثورة المصرية عـلى الثورة العربية في شمولها ، وحققت قدرا من التلاحم بين قوى الثورة العربية ، كما انعشت وقوت من تطلعات الوحدة العربيـة والقومية العربية ، التي سبقتهـا في الدعوة اليهـا الاحزاب « القومية » العربية الاخرى .

ـ ربطت بين المواقف الوطنية والاصلاحات الاجتماعية،

بتوجيه الضربات لمواقع الطبقات الاقطاعية والرأسمالية الكبيرة العميلة . وفي هذا الاطار الاصلاحي استمرت اجراءات الاصلاح الزراعي والتمصير والتأميم وقيام قطاع الدوله ، دعما للاستقلال الوطني ، وبهدف بناء اقتصاد وطني مستقل وعصري متقدم .

ــ اثارت هذه الاجراءات بعض التطلعات الجماهيرية الى « العدالة الاجتماعية » ، وفتحت طريقا للتقدم الاجتماعي ، كما داعبت احلام الجماهير في الاشتراكية .

لقد لعبت الناصرية **كتيار وطني عربي** وكذلك الاحزاب الوطنية والقومية في مختلف البلدان العربية والنظم الوطنية والتقدمية ، لعبت بدرجات متفاوتة دورا ثوريا وتقدميا في الاساس ، أسهم في دفع حركة التحر الوطني والتقدم الاجتماعي ، وقد جسد حركة البرجوازية الوطنية وخاصة اقسامها المتوسطة والصغيرة الى جانب قطاعات من المثقفين والضباط الوطنيين ، وبصفة خاصة في مرحلة انتعاش هذه الحركة على النطاق العربي .

لكن هذه النظم والاحزاب في مختلف بلدان « الوطن العربي » ، بحكم طبيعة ايديولوجيتها وسياساتها العملية وجماهيرها وقياداتها ، **حملت تناقضات لا يمكن حلها الا بتجاوزها كظاهرة وحركة وتيار** ، يجسد مرحلة من مراحل حركة التحرر الوطني العربية ، ويتحول الى قيد على تقدمها ، وتجميدا لحركتها . وهي وان كانت تمثل الاقسام المتوسطة من البرجوازية بشكل عام وبدرجات متفاوتة الا انها تحمل وترفع فكر البرجوازية الصغيرة وسياستها الوسطية المتأرجحة .

لذلك انحصرت حركتها برغم كل دعاوى الاشتراكية والثورية ، داخل اطار برجوازي لم تتخطاه ، فأثقلت خطاهـا واوقفت مسيرتها عند حدود بدأت الحركة الجماهيرية تتجاوزهـا ، اذ تصاعد الصراع الطبقي وتعمق عداء الجماهير للراسمالية ومظاهر الاثراء والتفسخ للطبقة الجديدة ، عندما بدأت تكتشف ما تتضمنه شعارات هذه الاحزاب من ديماغوجية وتشهد الانفصال التام بين الشعار والتطبيق .

وعبرت سياسة هذه الاحزاب دائما ــ وفي مقدمتها الناصرية ــ عن خشيتها من حركة الجماهير وعدائها للديمقراطية ومحاولتها دائما لجم اي تحرك شعبي وركوبه لحساب المصالح البرجوازية والفئات النامية من البيروقراطية المدنية والعسكرية .

واتسمت سياسة هذه النظم والاحزاب بوجه عام ★ بالتردد والمهادنة في مواجهة الامبريالية والرجعية المحلية في اكثر من موقف ، كشفت عن طبيعتها المزدوجة وايديولوجيتها والشوفينية التي بلغت قمتها في سياسة معاداة الشيوعية . وهي السياسة الثابتة التي لعبت دورا اساسيا في اجهاض حركة الجماهير العربية منذ اواخر الاربعينات ، فكانت تمزق الوحدة الوطنية وتبدد الطاقات الشعبية .

★ على ان يوضع في الاعتبار التفاوت في المواقف بين الاحزاب وداخلها وفي الانظمة الوطنية وبين اجنحتها المختلفة وبين قياداتها وقواعدها والجماهير المتاثرة بها .

لقد ظل الاهتمام الرئيسي لهذه الاحزاب والانظمة ـ برغم كل صراعات الاجنحة ومراكز القوى بداخلها وانواع التوازنات التي تحكمها ـ يتركز في الانفراد بالسلطة واحتكار قيادة الحركة الوطنية ، لذلك تتمسك بنظام حزبها الواحد ، وبرفض كافة الاشكال الجبهوية (مصر ، السودان ، ليبيا ..) أو تقيم جبهات شكلية (الجبهات البعثية) ، وتجهض اي محاولة للمشاركة الحقيقية من جانب الجماهير الشعبية ، وبوجه خاص من جانب الطبقة العاملة واحزابها . وبهذا تكشف النقاب عن وجهها الحقيقي كسلطة برجوازية سلاحها الرئيسي فضلا عن الديماغوجية ★ ، هو الارهاب البوليسي والقبضة الحديدية واهدار كل قيم الديمقراطية .

أن اصرار البرجوازيات الحاكمة في « البلدان الوطنية » على الانفراد بالسلطة والقيادة في بلدانها ، كان لا بد ان يقودها الى مأزق ، هو مأزقها التاريخي الذي يثبت عجزها عن قيادة الثور منفردة أو الاضطلاع بمهامها وانجازها حتى النهاية ، أو منع حالة التفسخ التي تصيب الاجهزة الاوتوقراطية في صميمها . لقد أدى اهدار الحريات الديمقراطية ، وتمزق صفوف القوى الوطنية والثورية والانشغال بالاحتفاظ باحتكار السلطة وضرب واحتواء القوى الاخرى ، ورفض اجراء تغييرات جذرية في الاجهزة القديمة ، والاعتماد على « الولاء » بما يتطلبه من رشوة الاعوان والتغاضي عما يقترفونه ، فيسود التحلل والفساد .. كل هذه العوامل وغيرها تؤدي الى عزلة

★ دعاوى الاشتراكية وتحالف قوى الشعب العاملة وتذويب الفوارق بين الطبقات .. الخ

الانظمة والاحزاب الوطنية البرجوازية عن القاعدة العريضة من الجماهير ، وتسمح بسيطرة الاجهزة الرجعية والبوليسية. وهي المقدمات التي كانت لا بد أن تقود الى هزيمة ١٩٦٧ المفجعة ، ثم التقاعس والعجز في مواجهة العدوان ، وانتحال مختلف المعاذير للافلات من ضرورات خوض حرب تحرير وطنية شعبية ، لانها تخشى تعبئة وتنظيم وتسليح الجماهير الشعبية أكثر مما يعنيها استمرار الاحتلال . وخوفها على مصالحها وامتيازاتها يفوق موضوعيا الدوافع الوطنية لديها .

هذه الانظمة في مأزقها الراهن يتهددها نفس المصير الذي انتهت اليه من قبل الانظمة الوطنية في اندونيسيا وغانا وكمبوديا التي سقطت تحت وطأة سياسات واخطاء مشابهة وهي اذا كانت قد قادت النضال الوطني العربي في السنوات الماضية،معظمها **يقف اليوم على مفترق الطرق**،وبين شقي رحى طاحنة ، تواجه من ناحية ضغوط الامبريالية والصهيونية الشديدة بقصد اسقاط نظمها وتصفيتها نهائيا ، ومن الناحية الاخرى تفاقم الصراع الطبقي نتيجة سياسة التهادن والتردد والتخاذل والعجز الفاضح عن الاضطلاع بمهام التحرر الوطني، وسيطرة المصالح الطبقية الانانية وضيق الافق .

تحت وطأة الازمة يحدث بداخل هذه النظم واحزابها عملية استقطاب طبقي وتمايز سريع ، فتنحاز بعض فئاتها العليا التي اغتنت ونمت وأجنحتها اليمينية المحافظة والمتخلفة الى معسكر الاستعمار والرجعية العميلة . وهي امام الاختيار الصعب بين ضرورات التحرير وتقدم الثورة،ومصالحها الطبقية الضيقة تخون نهائيا قضية التحرير ، وتنسلخ عن معسكر

الثورة حفاظا على مصالحها ، الامر الذي شهدناه في عملية الردة في مصر . وبالمقابل يزداد انفتاح بعض الاجنحة الوطنية في أنظمة واحزاب اخرى ، واتجاهها صوب اليسار ، صوب التخفيف من ضيق الافق والانانية ، والتعاون مع القوى الوطنية والثورية على اتساعها في صيغ جبهوية تشهد مولدها في بعض البلدان العربية (سوريا والعراق ..) ولكن طريقها ما زال محفوفا بالمخاطر بسبب نزعات التسلط والهيمنة التي تهدد بخطر اجهاض هذه المحاولات في منتصف الطريق . لقد اصبح مصير هذه النظم والاحزاب متعلقا بهذا الاختيار الصعب ، بين الجبهة الواسعة التي تضم القوى الوطنية والثورية بالانفتاح نحو اليسار والتخلي عن سياسة معاداة الشيوعية .. اما هذا ، أو التردي والسقوط . ولكن الامر يتوقف أيضا على علاقات القوى ومدى النفوذ الشعبي الذي تتمتع به الاحزاب الشيوعية واليسارية الاخرى ★

وفي المعركة الضارية التي تخوضها شعوبنا ضد الامبريالية والصهيونية وقوى الرجعية المنتعشة والاجنحة اليمينية التي تعبر جسر الخيانة كل يوم بأعداد وفيرة، تقع مهمة التصدي لعناصر الثورة المضادة هذه ، على عاتق الجبهات العريضة من العمال والفلاحين والمثقفين واقسام البرجوازية الوطنية التقدمية . **ولن تتدعم الجبهات — او تتكون اصلا في حالة غيبتها — الا بقيادة او بالاسهام النشط للاحزاب والتنظيمات الشيوعية والعمالية العربية .**

★ سياسة العداء للشيوعية ، لا تتوقف أبدا عند حدود شن حملة صليبية ضد الشيوعيين ، اذ تمتد بالضرورة الى كل القوى اليسارية والديمقراطية الاخرى .

ان العالم العربي في حاجة الى قيادات جديدة . ان شرط الانجاز الكامل للمهام الملحة والصعبة لحركة التحرر الوطني والاجتماعي على الصعيد العربي يفترض بالضرورة أن تأخذ الاحزاب العمالية مسؤولية قيادة الجبهات الوطنية ، من أجل هزيمة الاجنحة اليمينية والمحافظة ، وتعرية سياستها الاستسلامية والمعادية للديمقراطية ، وشل تردد الوسط وتعبئة وتوجيه كل الطاقات الوطنية والثورية من اجل تحرير الارض المغتصبة واستكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال الى الاشتراكية .

ان شرط انجاز هذه المهام هو التمسك الحازم باوسع الحريات الديمقراطية وحق كافة القوى الوطنية والثورية في التعبير الحر والتنظيم المستقل ، وفي المحل الاول التخلي عن فرض نظام الحزب الواحد او تسلط حزب على الاحزاب الاخرى ، ونبذ سياسة معاداة الشيوعية ، وذلك لتوفير المناخ الضروري لادارة الحوار الحر بين مختلف القوى ، وصولا الى صيغ جبهوية حقيقية داخل كل بلد عربي ، وعلى نطاق العالم العربي كله ، تعبر تعبيرا صادقا عن مصالح الطبقات والفئات الوطنية في اطار الوحدة والصراع ، في مرحلة تتطلب تعبئة كل القوى والطاقات العربية .

ان قيادة الطبقة العاملة هي الضمان ضد سياسة التهادن والتحالف مع النظم الرجعية العميلة ، بدعوى « وحدة الصف العربي » ، تلك السياسة التي تفرض على رأس حركة التحرر الوطني « قيادات » عميلة خائنة تلعب دور الطابور الخامس وتتآمر مع العدو الامبريالي الصهيوني لتكريس السيطرة الاستعمارية في المنطقة .

هذا البرنامج الوطني الديمقراطي هو شرط اجتيـــاز حركة التحرر العربية لأزمتها الراهنة ، وللدخول في مرحلـــة جديدة لتعبئة القوى المادية والمعنوية والبشرية اللازمة لمعركة التحرير ، والتصدي للعدوان وهزيمته ، وفتح الطريق للتقـدم نحو هدف الاشتراكية .

ان المهمة الرئيسية المباشرة هي دحر الاحتلال الصهيوني والامبريالي ، وشرطها هو هزيمة الفـكر الرجعي والانهزامي والسياسات الشوفينية والمعادية للشيوعية ، ومعاملـة النظم الرجعية على اساس أنها تنتمي الى جبهة الاعـــداء ، وعزل الاجنحة اليمينية في النظم والاحزاب الوطنيـة و « القوميـة » العربية وتصفية نفوذها بين الجماهير العربيـــة ، وهي التي تمثل العقبة الرئيسية في طريق انطـــلاق الثورة الوطنيـــة التحررية وانتقالها الى مرحلة جديدة في طريق استكمال مهـام الثورة الوطنية الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة وحلفائها .

«القومية العربية»
والوحدة العربية

□ وقفت احزاب الطبقة العاملة على الدوام مع الحركات القومية الثورية ، تؤيدها وتساندها وتشارك في انجاز مهامها التقدمية . ومع ذلك فان موقف الاحزاب العمالية الثورية من قضايا القومية والوحدة، ينطلق من موقف طبقي في الاساس يرعى مصالح الطبقة العاملة والطبقات الشعبية ، كما يشجب نزعات القومية الشوفينية الرجعية والمعادية للتقدم ولمصالح الجماهير الواسعة ، ويدين اي مشروعات وحدوية بين الشعوب لا تراعي المساواة في الحقوق وتستبعد التسلط والسيطرة من جانب على الآخر .

وقد كان مفهوم القومية ، منذ زمن طويل محل تنازع وصدام عنيف بين القوى الاجتماعية المختلفة ، كل يحاول ان يعطيه المضمون الذي يتمشى مع مصلحته وتحقيق أهدافه الطبقية . ومن هيا يتعين تحديد المضمون والمحتوى الثوري لهذه **القومية** و « **القومية العربية** » ، الذي يعكس طبيعة

المرحلــــة التي تجتازهـــا ثورة التحرر العربي الوطنيـــة الديمقراطية ★

★ العبارات المستخدمة باللغة العربية في الحياة السياسية العربيـــة لا تنسجم مع المفهوم العلمي السليم لها . وقد ظهر كمصطلح « سياسي » — لا علمي — تعبير « القومية العربية » في الادبيات العربيـــة ، دون مراعـــاة لخصوصية ما يجمع بين الشعوب العربية وحركة التحرر الوطنية العربية عامة وما تعنيه القومية كمصطلح علمي له دلالته وقسماته المحددة . وهنـــا تختلف المنطلقات ، فبعض الاتجاهات البرجوازية « القومية » — بالمعنى السياسي — ينكر أو يهمل الخصائص المميزة لكل قومية عربية على حدة — كالقومية المصرية والقومية السورية والعراقية .. الــخ — أي الامـم العربيـــة المختلفـــة ويستخدم « القومية العربية » بمعنى تكامل عناصر الامة بين سكان المنطقة من الخليج الى المحيط . ونحن كما أننا لا نقر الخطأ العلمي ، الذي ينــكر وجود هذا التمايز بين الشعوب العربية والطابع القومي المتميز لكل منها ، ولكننـــا ايضا ندين الاتجاه الى التقليل من شأن العناصر المشتركة والمتداخلة في التكوين العربي الشامل ، بحكم اللغة الواحدة وتواصل الارض والتـــكوين النفسي والثقافي المتقارب .. ، أي العناصر العديدة التي تصهر الشخصية العربية من خلال تراث الماضي وحركة الكفاح الوطني العربية . والنضال العربي نفســـه في المستقبل سيظهر الى أي مدى يتم هذا الانصهار ليشمل كافة عناصر ومقومات الامة الواحدة ، وخاصة الاقتصاد المشترك وما يتركــه من بصمـــات في دعم الجوانب الاخرى للتكامل القومي . ونحن نفرق بين كلمة الشعب People — فيمكن مثلا اعتبار أن الشعب المصري وجد منذ الفراعنة بعناصر الترابط التي كفلها نظام الري .. الخ — والامة أو القومية Nation ، مع تميزها عن الحالة الخاصة التي تتضمن العديد من عناصر ومقومات الامـــة دون أن تكتمل ، والتي ستكون الاشتراكية وقيادة الطبقة العاملة عاملا فعـــالا ومؤثرا موضوعيا لتطويرها — على عكس الاوضاع الراسمالية السائدة حاليـــا ورغم

ان الحركات القومية وفكرة « القومية العربية » ترجع في بداياتها الى القرن الماضي ، صاحبت النهوض القومي للشعوب العربية ، وحركة الانبعاث التي تأثرت بتيـــارات القوميـــة الاوروبية التقدمية .

وحتى الطبقات الاقطاعية في البلدان العربيـــة في القرن الماضي وأوائل هذا القرن لم تكن بمعزل عن هــــذا التيـــار ، وحاولت أن تقوده في خدمة مصالحها ، اذ تأرجحت بين التمسك بالخلافة الاسلامية العثمانية والمفهوم الاسلامي المرتبط بهـــذا الموقف وبين تطلعات قطاعات منهـــا الى تحقيق قـــدر مـــن الاستقلال الذاتي والمشاركة في السلطـــــة المحلية . ولـــكن مفاهيمها القومية بشكل عام اختلطت فيها دعاوي الرابطـــــة الاسلامية بالدعاوي القبلية والعرقية العربية ، وظلت تيـــارا اسلاميا متعصبا وعرقيا في الاساس .

أما الحركات القومية التقدمية والثورية ، فقد نشـــأت وتدعمت في أوساط البرجوازية العربية الناشئة والناهضـــة ، وبخاصة في المشرق العربي وفي مصر . وقد أسهم العديد مـــن المفكرين الثوريين العرب في مختلف البلدان العربية في هـــذه المرحلة في فضح مفهوم الرابطة الاسلامية ودعاوي الخلافـــة الاسلامية وفي ابراز المفهوم العلماني التقدمي للقومية . ومـــع ذلك فقد ظل مفهوم القومية يختلط بالمفهوم الاسلامي ، نتيجـــة

كل الحماس الكاذب للبرجوازية . وبسبب شيوع هذا المصطلح « القوميـــة العربية » فســـوف نستخدمه هنا في اطار هـــذا المعنى والمفهوم داخـــل القوسين « ـــ » لتميزه عن المصطلح العلمي .

الهجوم المبكر من جانب الاستعمار الغربي ، ومحاولة سحق مقومات الثقافة العربية والاسلامية ، وقد وجدت الشعوب العربية بحق في مقومات دينها كما شرحه المفكرون المسلمون العقلانيون (امثال جمال الدين الافغاني ومحمد عبده والطهطاوي .. الخ) وفي تراثها العربي الاسلامي المستنير أحد اسلحتها الهامة في الدفاع عن شخصيتها ووطنيتها وعن تطلعاتها الى الحرية والاستقلال .

وفي المشرق العربي كان النضال يجري ضد الاقطاع وضد الاستبداد العثماني الاقطاعي وفي نفس الوقت برز خطر الاستعمار الغربي . لذلك فان البرجوازية العربية في الشام وبلاد المشرق وجدت نفسها ضعيفة مفتتة في مواجهة القوة الطاغية للامبراطوريات الفرنسية والبريطانية ، ومن هنا برزت فكرة « القومية العربية » بين مفكري البرجوازيات الفلسطينية والسورية والعراقية واللبنانية ، بمفهوم أوسع وأبعد مدى مما ظهر في البلدان العربية الاخرى . هذا ، بينما ظلت البرجوازية المصرية الاقوى نسبيا والشعب الموحد على امتداد التاريخ — بحكم اساليب الانتاج الهيدرولوجي والوضع الجغرافي — وبتراثها الوطني المحلي وتمرسها في مواجهة الغزو الاستعماري الغربي ، لم تستشعر الضعف بنفس القدر،وظلت تعتمد على مواردها الذاتية وقواها المحلية ، ولذلك لم تتبين وتستوعب المفهوم « القومي العربي الشامل » . وظل صداه بين صفوف البرجوازية المصرية ضعيفا باهتا .

وبعد ثورة يوليو ١٩٥٢ وسقوط الحكم الملكي الاقطاعي في مصر وبدء انحسار نفوذ الامبراطوريات القديمة وتقلص سيطرتها في العالم العربي ومع تصاعد الحركة الوطنية الثورية

العربية في مواجهة الاستعمار القديم والامبريالية الامريكية ــ التي عملت على وراثة المواقع البريطانية والفرنسية في المنطقة ــ ومع احتدام الصراع ضد مشاريع الاحلاف العسكرية ، وقيام الثورة الجزائرية وصمودها وانتصارها وتصاعد الحركة الثورية في المغرب العربي وتفجر الثورات في العراق واليمن والسودان ، واساسا في مرحلة العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ والفترة التالية لها، برز دور التضامن العربي والمساندة والدعم المتبادل ، وتعمقت معاني « القومية العربية » والوحدة ، اذ توحدت فعلا الحركة الثورية العربية امام العدو المشترك ومن ثم تبلورت « الحركة القومية » وبرزت زعامتها القوية التي تمثلت في الناصرية ، والى جوارها التيارات القومية البرجوازية الاخرى وبخاصة البعث العربي . لقد تزعمت هذه القيادات البرجوازية الوطنية واحزابها « القومية » حركة النضال العربي ضد الامبريالية في هذه المرحلة ، واسهمت بلا شك في تدعيم حركة « القومية العربية » بمضمونها الوطني والتقدمي .

حركة « القومية العربية » اذن من حيث النشأة والصعود ، منذ القرن الماضي ، هي حركة وطنية وثورية في الاساس ، تجسد ارادة النضال العربي ووحدة كفاح الشعوب العربية ضد الاستعمار والامبريالية من اجل التحرر الوطني والاستقلال . وهي **تستمد جذورها** ايضا وفي نفس الوقت **من واقع تاريخي وحضاري ، فقد توفرت لها منذ البداية معظم المقومات الاساسية لنشأة الامم ووحدتها في العصر الحديث ،** وهي وحدة اللغة والارض والتاريخ والتراث وتشابه في التكوين النفسي الذي يتمثل في الثقافة المشتركة ، ومع ذلك فقد كان ينقصها عامل حاسم في التشكيل القومي في مرحلة الثورة البرجوازية وهو **الاقتصاد المشترك .**

وقد أفضى فقدان هذا العامل الهام في التكوين القومي والحواجز الجغرافية والاستعمارية ــ تقسيمها بين مختلف القوى الاستعمارية كوحدات منفصلة ــ افضى ذلك الى بروز خصوصية وتمايز ، من الضروري ان يعطي لها كل اعتبار . فلا شك أن واقع التجزئة التاريخية في العالم العربي أدى الى نشأة برجوازيات محلية ونموها بدرجات متفاوتة في كل بلد عربي ، كما ادى الى اكتساب هذه البرجوازيات المحلية لذاتية خاصة و « استقلال » داخل اطار سوقها المحلي ــ مهما كانت ضيقة ــ . وبقدر قوة البرجوازية المحلية ونموها والاتساع النسبي لسوقها المحلي ، كان بعدها عن مفهوم « القومية العربية » الواحدة وعن الحركة القومية التوحيدية ، وهو ما ينعكس بوضوح في موقف البرجوازية المصرية التاريخي من هذه القضية .

وذلك يفسر ما اتسمت به حركة البرجوازيات العربية عموما تجاه قضية القومية من تردد وتخبط بين اتجاهين متناقضين : الاتجاه البرجوازي والاتجاه الانفصالي ..

كان النزوع الى الوحدة يغلبها ، فترفع شعارات « القومية العربية » في مواجهة ضغوط الاستعمار والامبريالية، من موقع احساسها بالضعف والعجز في اطار واقع التجزئة ، في مراحل أزمتها ، وعندما تحدق الاخطار بها . ولكنها لا تلبث حتى تنكمش وتنغلق داخل حدودها وتفجر الصراعات بل وتقود الحركات الانفصالية وتتآمر على الوحدة ، جريا وراء مصالحها الضيقة . وقد شهدنا كيف ان الاحزاب القومية الوحدة تنقسم وتتفتت (البعث العربي ــ القوميين العرب) ويرتفع مستوى العداء بينها ، على عدائها للرجعية في كثير من

الاحيان . ويزيد من حدة التناقضات بين البرجوازيات العربية نموها غير المتكافىء ، وخشية صغيرها أن يبتلع من جانب كبيرها ، وسعي البرجوازية الاكثر نموا وقوة للسيطرة والتسلط والتوسع على حساب الاضعف . وبهذا تفتضح حدود المصالح الانانية للبرجوازية العربية والصراعات التي تغلب في كثير من الاحيان على المصلحة المشتركة لحركة الشعوب العربية الوطنية التحررية عامة ، برغم كل دعاوي القومية والوحدة والتشنج في رفع راياتها . ومن هنا ايضا يتضح أن البرجوازيات العربية هي آخر من يؤتمن على قضية الوحدة ، بحكم مصالحها الضيقة الانانية ، وان القوى القادرة على انجاز هذه الوحدة على اسس سليمة وعلمية ناجحة هي الطبقة العاملة ، بحكم مصالحها ايضا ، التي تلتقي مع اهداف الوحدة .

وتتعمد البرجوازية — بنظرتها المتعالية واتجاهاتها الديماغوجية — ان تسقط من حسابها واقع التجزئة التاريخي الاقطاعي والاستعماري على مدى اجيال طويلة ، وانعكاسه في حياة شعوبنا العربية ، وتعمل على طمس وتجاهل السمات المميزة والخصائص « الاقليمية » ، رغم ان اغفال هذه الخصائص لا يساعد على تذويبها ، بل على العكس من ذلك تماما ، فهو يعمق التجزئة والنزعات « الاقليمية » والطائفية — بل والقبلية — ويضعف حركة الوحدة ويفقد الجماهير الثقة بها . ومن هنا ايضا فان المضمون الديمقراطي يعتبر من المقومات الاساسية للحركة « القومية العربية » ومن شروط نموها ونجاحها .

لقد اصطدمت حركة « القومية العربية » في نشأتها

ونموها بعقبتين رئيسيتين ، يعكسان المراحل التي مرت بها الثورة العربية ذاتها :

ــ في البداية اصطدمت بالتمزق والتجزئة الناتجة عن الحكم الاقطاعي الاستعماري ، والصراعات القبلية والطائفية والعرقية ، وهي العوامل التي عوقت وحدة النضال ونمو الحركة الوطنية على النطاق العربي ومنعت خروج البرجوازية على النطاق الاقليمي المجزأ برغم عناصر التاريخ والتراث والثقافة المشتركة .

ــ في مرحلة الثورة البرجوازية اصطدمت ــ برغم مولدها ونشأتها على يد البرجوازية العربية ذاتها ــ بصراعات البرجوازيات العربية وتناقضاتها ومعاداة الديمقراطية وخشية الحركة الجماهيرية . ومن هنا افتقاد عنصر التأثير الشعبي الفعال ، والذي كان في مقدوره أن يشكل ضمانا ضد احتدام هذه الصراعات ، لان الجماهير الكادحة لا تتعارض مصالحها ــ بل تتفق وتنسجم ــ مع الوحدة على المدى الاستراتيجي وعلى الاسس الديمقراطية ، على عكس البرجوازية .

ان تتبع حركة القومية العربية اذن ــ منذ أن نشأت في اواخر القرن الماضي ، يكشف عن زيف دعاوي البرجوازية وشعاراتها عن « القومية العربية » « الثابتة منذ القدم » «ذات الرسالة الخالدة» التي تعكس مفهوما عرقيا وبورجوازيا جامدا ، اذ تعمد الى تجميد ظاهرة متغيرة متطورة بطبيعتها ، كحركة طبقات ، تولد وتنمو ، وتكتسب محتواها من واقع الطبقة التي تقود حركتها وطبيعة المرحلة الثورية .. كانت جزءا من الثورة البرجوازية في القرن التاسع عشر والثورة العالمية في القرن العشرين .

ان تجميد مفهوم « القومية العربية » وعزلها عن الواقع التاريخي وحركته وادعاءات الثبات والخلود ، والارهاب الفكري ضد الاتجاهات العلمية في تناول هذه القضية ، لا يخدم اهداف الوحدة ولا القضية العربية ، بل يدعم النزعات العرقية والطائفية وينعشها ويثير نغمات شوفينية ضيقة . كما تعزل الحركة الوطنية العربية عن روافدها الاساسية ، بعد ان اصبحت حركات التحرر الوطني والبعث القومي في عصرنا جزءا لا يتجزأ من حركة الثورة العالمية الاشتراكية ، تكتسب منها سماتها الاساسية وتغتني بمضمونها . لذلك ترتبط حركة « القومية العربية » والوحدة في المرحلة الراهنة باجتياز الثورة العربية التحررية لأزمتها ، وتجاوزها لمرحلة السيطرة المنفردة للبرجوازيات التي تغلب عليها التناقضات والصراعات الانانية والعداء لحركة الجماهير والتهاون مع الرجعية ، الذي تخفيه وراء لافتات الدين والسلفية والشوفينية (القذافية واصدائها في مصر وبلدان عربية اخرى بدرجات متفاوتة).ان اكثر اقسام البرجوازية تقدما في ظروف تسلطها وانفرادها بالسلطة — ومن واقع فكرها المعلن — تقدم « الوحدة كهدف » معزولة عن المحتوى الاجتماعي .

ومن هنا تبرز ضرورة انتقال الثورة العربية الى مرحلة جديدة ، يتعمق فيها المضمون الوطني الديمقراطي والمحتوى الاجتماعي للقومية . وتعميق هذا المضمون هو الكفيل بتخطي عوامل التفتت والتجزئة والتغلب على عوائق السوق والمصالح الانانية للبرجوازية وهزيمة التيارات العرقية والشوفينية التي تعرقل الوحدة وتجهض الحركة « القومية العربية » وتعوق تطورها للتحول الى امة واحدة بكامل مقوماتها.ولن يتحقق ذلك الا بتغير في قيادتها ، بأن تتولى الطبقة العاملة الدور القيادي

في حركة التحرر الوطني العربية ، كما ان الانتقال الى هـــذا الوضع المتقدم يتطلب :

ـ الاقرار بواقع التمايز بين الشعوب العربية وسماتها وخصائصها ، دون محاولة القفز على هذا الواقع أو اغفاله ، مما يؤدي الى اهدار المضمون الديمقراطي للوحدة .

ـ شجب المزاعم والنزعات السلفية المتعصبة التي تخلط القومية بنزعة الجامعة الاسلامية الاقطاعية .

ـ شجب المفاهيم القومية الشوفينية والعرقيـــة التي تعبر عن فكر البرجوازية المحافظة والرجعيـــة ، والتي تعزل حركة القومية العربية عن حركة الثورة العالمية .

ـ التصدي للعدوان الامبريالي الصهيوني وتصفيـــة مصالحه ونفوذه عـــلى نطـــاق الوطن العربي ، وهزيمـــة سياسات التهاون والمساومة والاتجاهات الاستسلامية .

ـ اقامة جبهات وطنية حقيقية واطـــلاق الحريـــات للجماهير الشعبية والنضال دون هوادة ضـــد اتجاهـــات البرجوازية للانفراد بالسلطة والفكر .

ـ ادانة الاتجاه الى المصالحة والتعاون مـــع القوى والانظمة الرجعية العميلة بدعوى « وحدة الصف » او « وحدة العمل » او ان « العرب في مواجهة الصهيونيـــة يستوون » ، وضرورة التحديد الحاسم والحازم لمعسكر الثورة والثورة المضادة ، فان كل القوى التي تنتمي الى هذا المعسكر الاخير هي قوى معادية لحركة التحرر الوطني و « القومية العربية » .

ان حركة « القومية العربية » والوحدة هي حركة طبقات اجتماعية . وتقدم هذه الحركة وانتصارها رهن بتقدم الحركة الثورية في كل بلد عربي وعلى النطاق العربي كله واكتساب « القومية العربية » لمضمونها ومحتواها الاجتماعي . ان الاشتراكية هي المناخ الامثل لتطور هذه الحركة وانتصارها . ولكن ذلك لا يعني تأجيل الوحدة او التخلي عن النضال من اجلها ومن اجل دعم « القومية العربية » كحركة توحيدية نضالية ثورية ، حتى تتحقق الثورة الاشتراكية ، بل يعني ان كل اشكال التضامن العربي والوحدة ينبغي ان تستند الى مبادىء الثورة الوطنية الديمقراطية وتعتمد على الجماهير الشعبية الكادحة وتستهدف استكمال مهام الثورة الوطنية الديمقراطية والانتقال الى الاشتراكية .

ان مشروعات الوحدة العربية التاريخية تكشف عن المصالح الطبقية الحقيقية المحركة لها ، من مشروعات الهلال الخصيب الى الاتحاد الهاشمي وآخرها المملكة المتحدة التي طرحها الملك حسين ووحدة امارات الخليج بالصورة التي تمت بها . كلها اشكال من الوحدة يقف وراءها المستعمرون والطبقات الرجعية العميلة الاقطاعية والراسمالية المرتبطة بالاستعمار .

فدعاوي الوحدة الاسلامية تنطلق من ابواق الاستعمار والطبقات الرجعية العميلة الاقطاعية والراسمالية المرتبطة الامبريالية وملوك البترول وتعادي الحركة الثورية .

واشكال الوحدة التي تطرحها « القذافية » والتي تستند الى الاسس الشوفينية والسلفية تهدف الى طمس معالم

الصراع الاجتماعي الحاد على نطاق الوطن العربي وتقدم « الوحدة القومية » كبديل عن الوحدة والتلاحم الضروري بين قوى الثورة العربية وقوى الاشتراكية العالمية .

وعلى نفس الاسس تقاس تجارب الماضي والحاضر في الوحدة ، وهي الوحدة المصرية السورية سنة ١٩٥٨ والوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا وليبيا والوحدة الاندماجية بين مصر وليبيا .

فقد انهارت الوحدة المصرية السورية الاولى لان قيادات البرجوازية الحاكمة في سوريا ومصر قدمت تناقضاتها « الثانوية » مع الجماهير الشعبية وعلى راسها الطبقة العاملة واحزابها على تناقضها الرئيسي مع الاستعمار والرجعية وجعلت من مطاردة القوى الوطنية والثورية على الصعيد العربي هدفها الاساسي وغلبت مصالحها الطبقية على مصلحة مجموع قوى حركة التحرر الوطني العربية . فافتقدت الوحدة الاساس والمضمون الديمقراطي ، واصبح من السهل ضربها .

وتتكرر نفس الاخطاء في الوحدة الثلاثية واندماجية المصرية الليبية فما زالت البرجوازية الحاكمة ــ خاصة في مصر وليبيا ــ تصر على الانفراد بالسلطة وعلى فرض نظام الحزب الواحد ورفض الاشكال الجبهوية ، بل وتمارس الضغوط وتتآمر على سوريا لدفعها الى حل الجبهة والغاء الاحزاب ومطاردة القوى الثورية والتقدمية . وباسم الوحدة وجهت الضربات للقوى الوطنية اليسارية في مصر ، فصفي الجناح اليساري الناصري في السلطة وامتدت الاجراءات البوليسية الى جميع القوى الوطنية وانتعش اليمين بصورة لم تشهدها

مصر منذ عام ١٩٥٢ . وباسم الوحـــــدة جرى التـــدخل في السودان ، ليعلن السادات ان الاتحاد « قد ولد وله اسنـــان حادة » . مثل هـــذه الوحدة لا تخـــدم حركـــة التحرر الوطني العربية ، بل تؤدي الى تزايد نفوذ الاجنحة اليمينية والرجعية، ويتهددها نفس مصير الوحدة المصرية السورية .

فليست الوحدة اذن هدفا في ذاتها ، بل هي وســـيلة الجماهير العربية لبلوغ هدفها الاساسي ، وهي المضي بثورتها، ودفعها الى الامام وتقدمهـــا في طريق التحرر والاشتراكيـــة . والنضال من اجـــل التحـــرر والاشتراكيـــة ــ وهي الاهداف الاستراتيجية للثورة العربية ــ هو الطريق الى الوحـــدة التي تقوم على أسس راسخة ، وتخدم هذه الاهداف ، فثمة علاقـــة جدلية بين تحقيق الوحدة « التقدمية » بين البلدان العربيـــة ، وتحقيق أهداف ثورة التحرر الـــوطني العربيـــة . فالوحـــدة بين بلدين عربيين او اكثر قد تخدم هذه الثورة وتخدم حركـــة القومية والوحدة او تعوقها ، انطلاقا من الاسس التي تستنـــد اليها والتي تتحدد على ضوء المرحلة الثورية التي تجتازهـــا ثورة التحرر الوطني العربية ومصالح الطبقـــات المحركـــة والمشاركة فيها .

ويمـــكن تلخيص الشـــروط الضرورية للوحـــدة الثورية : فهي وحدة معادية للاستعمار والاقطاع والرأسمالية العميلة ، تهدف في الاســـاس الى تدعيم الجبهـــة المعاديـــة للاستعمار وكشف وعزل القوى الرجعية على النطاق العربي. انها **الوحدة التي تقوم على الاسس الديمقراطية والاختيار الحر وتستند بالضرورة الى تحالف جبهوي ديمقراطي بـــين القوى الوطنية الثورية وأحزابها** . والحديث عن الوحدة في ظل غيبة هذه الجبهات او بفرض نظام الحزب الواحد ، لا يعني ســـوى التضليل وتكريس سيطرة الاقسام المحافظة واليمينية مـــن

البرجوازية ومن ثم اجهاض الحركة الثورية .

كما ان اشكال الوحدة ومراحلها تتحدد انطلاقا من الواقع الموضوعي للشعوب ومع المراعاة الكاملة لخصائصها وسماتها المتميزة ، واي محاولة للقفز على هذا الواقع وتجاهله أو التغاضي عنه ، يعني اهدار الاساس الديمقراطي للوحدة وتعريضها للانتكاس ، وتسخيرها في خدمة القوى المعادية لحركة التحرر الوطني العربي ولحركة « القومية العربية » . **فليست كل وحدة انجاز تقدمي وليس كل نضال من اجل الوحدة عمل تقدمي** . والشيوعيون لا يخضعون للارهاب الفكري للبرجوازية ، فيؤيدون عمليات توحيد رجعية ، تتعارض مع مصالح الحركة الوطنية ، خشية ان يتهموا بالعداء للوحدة والقومية . فالشيوعيون هم في مقدمة المناضلين من اجل بناء الامة العربية الواحدة وأقدرهم على تحقيق وحدتها على أسس ثورية ديمقراطية سليمة . ولذلك فنحن نناضل من اجل دعم حركة التضامن والوحدة بين القوى الثورية العربية ونؤيد ونسهم في كل خطوة وحدوية ثورية تتم على اسس اختيارية طوعية وديمقراطية تحترم مصلحة النضال ضد الاستعمار ومن اجل التقدم الاجتماعي والاشتراكية .

ان الوحدة الثورية بين البلدان العربية هي مطلب جماهيري وأمل مشروع للجماهير العربية المناضلة ضد الاستعمار والصهيونية وفي سبيل التقدم الاجتماعي والثورة الاشتراكية . ومن هذا المنطلق يجب أن تستمد كل وحدة عربية اشكالها ومضمونها .

قضية فلسطين

□ لقد كشف لينين عن طبيعة الصهيونية ، وأدانها منذ البداية كحركة رجعية ومنظمة شوفينية للبرجوازية اليهودية ، وأداة للامبريالية ، ارتبطت وواكبت حركة الاستعمار الكولونيالي والامبريالي منذ أواخر القرن الماضي . أما محتواها الاساسي فهو النزعة العنصرية والشوفينية . وقد اصبحت في عصرنا ، واجهة الاستعمار الجديد وسلاحه المفضل في ضرب القوى الثورية ، وقاعدته الرئيسية في العدوان على الشعوب العربية وحركة التحرر الوطني العربية وفي التسلل الى الدول النامية في آسيا وافريقيا .

لكن حقيقة المشروع الصهيوني وطبيعته الامبريالية العدوانية أخفيت بمهارة وراء الاهداف الانسانية والاشتراكية الكاذبة،وباستغلال آلام اليهود والمذابح والاضهادات العنصرية التي تعرضوا لها ، خاصة في شرق اوروبا في القرن الماضي وأوائل القرن الحالي وبصفة خاصة على أيدي النازيين .

ونجح القادة الصهيونيون والرأسماليون اليهود المرتبطين بالاحتكارات الامبريالية في شد قطاعات من جماهير اليهود المعدمة والفقيرة وجذب البرجوازية الصغيرة الى عجلة أغراضهم الاستعمارية الكولونيالية . وأضفت ايديولوجية « الرواد » الصهيونيون الأول في فلسطين على المشروع الصهيوني منذ القرن التاسع عشر طابعا تقدميا زائفا ، بخيالاتها وأحلامها في الخلاص والاشتراكية البرجوازية الصغيرة المتزجة بمفاهيم القومية الرجعية الشوفينية .

وقد نشأ مشروع الوطن القومي اليهودي والدولة اليهودية الصهيونية في القرن الماضي في ارتباط بكل مشروعات الاستيطان الاوروبي الكولونيالي في هذه الفترة التاريخية . وهيرنزل لا يخفي هذه الحقيقة في كتابه « الدولة اليهودية » وفي حركته السياسية قبل وبعد المؤتمر الصهيوني المنعقد في «بال» عام ١٨٩٧ . وقد عقد القادة الصهيونيون أوثق العلاقات بقادة الاستيطان العنصري الاوروبي من امثال — سيسل رودس بجنوب أفريقيا وبالدوائر الاستعمارية الالمانية والبريطانية والفرنسية والعثمانية في أوروبا .

لقد تضافرت الجهود الصهيونية والامبريالية لاخفاء هذه السمة الاساسية للمشروع الصهيوني ، واضفاء طابع الحركة القومية ، والتطلعات القومية المشروعة والطابع الانساني على الهجرة اليهودية الى فلسطين . ولكن قيام المشروع على اجلاء السكان الاصليين الفلسطينيين وطردهم بالقوة واغتصاب الارض بالتعاون مع المستعمرين البريطانيين والاقطاعيين العرب ، وخلق المجتمع اليهودي المنعزل على انقاض المجتمع الفلسطيني ، كل ذلك فضح الدعاوي القومية الكاذبة ، التي لم

تكن تنتمي بحال الى حركة القومية الثورية في أوروبا في القرن الماضي ، بل كانت ولا تزال جزءا لا يتجزأ من القومية الشوفينية الرجعية للطبقات الاحتكارية الامبريالية والتي تدفعها أهداف القهر والاستعباد القومي والعنصري لشعوب الشرق .

وحاولت الصهيونية تصوير حرب ١٩٤٨ على انها حرب وطنية تحريرية ، خاضها « الشعب اليهودي » ضد الوجود البريطاني والتهديد العربي ، لكن حرب ١٩٤٨ لم تكن في حقيقتها حربا بين أمتين او قوميتين ، بل عدوانا امبرياليا تم بالتواطؤ بين الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية ، واستهدف حركة الشعب الفلسطيني الوطنية وحركة التحرر الوطني العربية عامة . **أما المصالح الحقيقية للعرب واليهود في فلسطين ، فقد تمت التضحية بها على مذبح المصالح الامبريالية الصهيونية .**

ولم تكن أعمال العنف والقتال التي قامت بها العصابات الصهيونية الارهابية ضد البريطانيين حربا وطنية أو تحريرية في حقيقتها ، بل تناقضات في صفوف العدو بين الصهيونية والامبرياليين البريطانيين ، وبين الاستعمار البريطاني والوافد الامريكي الجديد . كانت ارهابا يستهدف في الاساس العدوان على الشعب العربي في فلسطين وعلى حقوقه الوطنية المشروعة وضرب الحركة الوطنية التحريرية . كان الهدف هو غرس المشروع الصهيوني واقامة الدولة الصهيونية بقوة السلاح والقهر .

والسياسة التي انتهجتها الدوائر الصهيونية الحاكمة في اسرائيل منذ قيام الدولة ، تكشف بوضوح عن هذه الطبيعة

العدوانيـــة الامبرياليـــة العنصرية للدولــــة . فبرغم كل مقررات هيئة الامم والمنظمات الدولية ، وكل جهود قوى التحرر والسلام ، ظل العدوان على حقوق الشـــعب الفلسطيني ، وملاحقته وطرده وابادته يمثل سياسة ثابتة ، وظل التوســـع والعدوان على الشعوب العربية المحيطـــة ومحـــاولات الضم والالحاق للاراضي هو السياسة الثابتة للدولة . كما يشتـــد العدوان ويتم توقيته مع تعاظم حركة التحرر الوطني العربية ، وتلك هي خبرة اعتداءات ١٩٥٥ وعـــدوان ١٩٥٦ ثم ١٩٦٧ ، والسلسلة الطويلة من أعمال « الزجر والتـــأديب » ضـــد الشعوب العربية ، تحت دعاوي الامن ، والتي لم تتوقف منـــذ قيام الدولة الصهيونية وبصفة خاصة بعد عدوان ١٩٦٧ .

هذه السياسة العدوانية الثابتة ، يخططها بالفعل الحكام الصهيونيون والعسكريون المغامرون بتواطؤ مع الامبرياليين . ولكن دلالتها أبعد من كونها مجرد سياســـة رجعيـــة لحـــكام اسرائيل ، لانها تنبع من طبيعة النظام نفسه والوجود والكيان الاستيطاني العنصري وطبيعة الدولة الصهيونية الكولونياليـــة الامبرياليـــة . وتمتد جذوره الى أسس النظـــام ومؤسســـاته وايديولوجيته العرقية القائمة على الغـــاء وجود الشـــعب الفلسطيني وقهره والعمل على ابادته. وهذا الارتباط العضوي بين الطبيعة العدوانية التوسعية ونظـــام الدولـــة والـــكيان الاستيطاني هو الذي حرصت الدوائر الصهيونية والامبريالية على اخفاء وطمس معالمه ، تحت دعـــــاوي التهديـــد العربي لاسرائيل ومقتضيات الامن .

وتبرز حقيقة السياسة التوسعية الاسرائيلية ودورها ، بعد عدوان ١٩٦٧ ، فبرغم زوال « التهديد العربي » ورغم كل الجهود العالمية ومساعي قوى السلام للوصول الى تسويـــة

سلمية ، ورغم قبول بعض الحكومات العربية ــ كلها عمليا ــ لقرار مجلس الامن بما ينطوي عليه من تنازلات . . فان كل هذه الجهود تصطدم بصخرة السياسة الاسرائيلية الثابتة ، والتي لا ترضى بأقل من الاستسلام الكامل من جانب الدول العربية ، تحقيقا للمخطط الصهيوني في التوسع وانشاء اسرائيل الكبرى والعودة بالشعوب العربية الى وضع التبعية لسيطرة الاحتكارات الامبريالية والصهيونية .

وسياسة الجسور المفتوحة التي خططت لها اسرائيل ومارستها مع الاردن بعد عدوان ١٩٦٧ تكشف عن حقيقة مطامعها ، اذ تحولت عن فكرة المجتمع اليهودي المغلق « المتكامل » الذي يستبعد الاعتماد على القوى العاملة العربية . فقد عملت الصهيونية في المراحل الاولى على اكساب الهجرة طابع ايديولوجي . وبدأ تطبيق الفكرة الصهيونية تطبيقا دقيقا منذ اللحظة الاولى ، تلك الفكرة التي تعتمد على النقاء العرقي وعلى استحالة التعايش بين اليهودية وغيرها من الاديان . وفي ظل هذه الهجرة طرد الفلاحون العرب من المستعمرات اليهودية وجلب الفعلة من يهود المناطق المتخلفة (كاليمن) ليحلوا محلهم . وكانت الفكرة من وراء ذلك اقامة **مجتمع متكامل من القاعدة الى القمة** يشمل كل المستويات وكل الفئات العاملة ، **فيتميز بذلك عن النظم الاستيطانية** التي تعتمد على القوى العاملة من أهل البلاد ومواطنيها ، على اساس أن يكتسب المجتمع الجديد سمات « الامة » بمختلف فئاتها الاجتماعية .

ولقد كشفت هذه السياسة **أولا** عن زيف ادعاءات المجتمع غير الطبقي الذي يعزف عن الاستغلال ، **ولكن الاهم من**

ذلك ، والاخطر شأنا واعظم دلالة هو ان **الاستخدام الواســع للعمل العربي الرخيص** في الاراضي المحتلة في المصانع والمزارع الاسرائيلية وعمليات البناء والتشييد ومختلف مجالات الانشطة الاجتماعية كمواطنين من الدرجة الثانية ، كشفت عن الوجــه الحقيقي للنظام الصهيوني في اسرائيل **وطبيعتــه الاستيطانية** التي تقترب بدرجات محسوسة من صورة الاستيطان الفرنسي للجزائر والبريطاني لكينيا .. الخ بتركيبه المزدوج مــن القوى الوافدة التي تحتل مركزا متميزا وتستغل السكان الوطنيــين ، باعتبــارهم موردا لليــد العاملــة الرخيصــة ، وهو **النمط التقليــدي لكافة المجتمعــات العنصريــة** الكولونياليــة في افريقيا وآسيا . ويزيد من وضوح الصورة عملية غزو السوق العربي (الاردن والمناطق المحتلة) ومحاولة تسخير الزراعــة والتجارة العربية لحساب المشــروع الصهيوني والاحتكارات العالمية الامبريالية والصهيونية باعتبــار هذا المحيط الحيوي موردا للمواد الخام واليد العاملة الرخيصة والسوق .

وهكذا **تختفي تدريجيا العوامل المساعدة على تشكيل أمة يهودية ــ قبل ان تتكامل مقومات هذه الامة ــ** وتحل محلهــا الصورة التقليدية للنظم العنصرية الاستيطانية التي تتشكل من فئة مسيطرة متميزة (بما في ذلك عمالها وفلاحيها ، كما كــان الحال في الجزائر) وقومية متكاملة من اصحاب الارض والبلاد مضطهدة ، تسخر في خدمة الفئة الوافدة ، ويقــع عليها عبء الاستغلال والاضطهاد .

ان تصفية النظم والكيانــات العنصريــــة هي ضرورة استراتيجية لانطلاق الثورة الوطنية التحررية في كل بلدان آسيا وافريقيا . ودولة اسرائيل ليست استثناء من هذه القاعــدة .

ولكن ذلك لا يعني القاء شعب اسرائيل في البحر ، بل يعني على العكس ضرورة تلاحم حركة الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بالقوى الديمقراطية والتقدمية المعادية للامبريالية في اسرائيل من اجل محاصرة النظام العنصري الاستعماري وعزله واسقاطه ولا شك أن القوى التقدمية المعادية للصهيونية داخل اسرائيل ما زالت ضعيفة الحجم والتأثير ، الا أن اتساع قاعدة هذه القوى وزيادة وزنها رهن بتغير توازن القوى لمصلحة حركة التحرر الوطني العربية وسيادة التيار الثوري التقدمي داخلها.

ان قبول دولة اسرائيل الصهيونية كأمر واقع والانطلاق من فكرة الاقرار بوجودها واستمرارها كحقيقة لا فكاك منها ؛ هذا الموقف الذي يصل موضوعيا الى حد « التعايش معها » ، هو في حقيقته موقف استسلامي انهزامي . ليس هذا فحسب ؛ فهو يعني ايضا ، تسليم القوى الاسرائيلية التقدمية لطغمة الصهيونيين العنصريين ، التي تخطط لعزل كافة القوى داخل اسرائيل عن مجموع حركة التحرر الوطني العربية ، ورشوة أوسع قطاعات من العمال اليهود وتضليلهم واستيعابهم لخدمة مصالحها الاستعمارية .

ان المهمة الاساسية لقوى التحرر الوطني العربي وقوى الثورة العالمية هي التصدي لتلك الطبقة الامبريالية العنصرية وتعريتها والنضال لاقتلاع جذور المؤسسة الصهيونية :

ــ بالتمسك الحازم بحق الشعب الفلسطيني في العودة الى وطنه وتقرير مصيره على ارضه . ان ما انتزع واغتصب بالقوة لا يمكن تبريره بالامر الواقع . والوجود الصهيوني في فلسطين لا يمكن أن ينال من حق الشعب الفلسطيني في وطنه.

ان استعادة الحقوق القومية للشعب الفلسطيني لا يتنافى ، بل يتمشى ويتفق ، مع مصلحة الجماهير اليهودية .

ــ ان النضال ضد عدوانية اسرائيل ومطامع الصهيونية جزء لا يتجزأ من النضال ضد الاستعمار العالمي . ونضال الشعب الفلسطيني العادل والمشروع هو جزء من حركة التحرر الوطني العربية والعالمية . ومن حق الشعب الفلسطيني ان يستخدم مختلف وسائل النضال والمقاومة الشعبية بما في ذلك الكفاح المسلح والعمل الفدائي ضد العدو الاستعماري الصهيوني والرجعية العربية المتحالفة معه . ان كل القوى الوطنية والتقدمية مطالبة بالمشاركة في الكفاح المسلح جنبا الى جنب مع قوات المقاومة الفلسطينية .

ــ ان تأييد المقاومة الفلسطينية المسلحة ودعمها ماديا ومعنويا وحمايتها ضد مؤامرات التصفية هي مهمة كل القوى الثورية في الوطن العربي وعلى النطاق العالمي . وفي طليعة هذه القوى الحركة الشيوعية العالمية والبلدان الاشتراكية .

ــ ان وحدة القوى الثورية العربية وكل القوى المعادية للامبريالية في الوطن العربي هو شرط ضروري للنضال الظافر ضد اسرائيل .

ــ النضال ضد الصهيونية يرتبط ارتباطا عضويا بالنضال ضد القوى والانظمة العربية الرجعية الموالية للامبريالية .

ــ ادانة كل المشروعات الاستسلامية وفي مقدمتها

مشروع روجرز الاستعماري ومشروع الملك حسين ومبـــادرة السادات .. مشروعات الحلول « الجزئية » و « المرحليـــة » التي تفتح الطريق لتثبيت الاحتلال وتقدم تنازلات تمثل تفريطـــا في الحقوق الوطنية وتصفية للقضية الفلسطينية .

ـــ النضال من اجل ازالة آثار ـــ كل آثار العـــدوان في يونيو ١٩٦٧ ـــ وتحرير الارض العربية المغتصبة ، مما يقتضي تعبئة كل طاقات وموارد الشعوب العربية وممارســـة الكفاح التحرري بمختلف اشكاله السياسية والعسكرية والاقتصادية.

ـــ اطلاق مبادرات الجماهير الشعبية وحريات التعبـــير والتنظيم وكفالة الديمقراطية للجماهير الشعبية الكادحة وحقها في تشكيل اللجان الوطنية بمختلف وظائفها من الدفـــاع المدني والتعبئة السياسية حتى الكفاح المسلح .

ـــ ان تصفية آثار عـــدوان ١٩٦٧ هي المهمة المباشرة ، ولكنها خطوة في مسار حركة التحرر الوطني العربية ، وعـــلى طريق النضال الثابت والمستمر ضد الامبريالية والصهيونيـــة ونفوذهما في المنطقة ، ومن اجل القضاء الى غير رجعة عـــلى قواعدهما في الوطن العربي .

ان بقاء المشروع الصهيوني والاعتراف بنظامه واستمرار هذا النظام وانتصار مخططه التوسعي ، يدعم مركز المنظمـــة الصهيونية والعسكرية في الداخل والخارج ويشدد قبضتهـــا وتأثيرها على يهود العالم ويعزل قطاعـــات واســـعة منهم عن شعوبهم ، ويحولهم الى احتياطي للامبرياليـــة وأدوات تخريب وتآمر ضد البلدان الاشتراكية والنظم التقدمية . ولذلك تبـــرز

مهمة تعرية النظام الصهيوني والدولة العنصرية وفضحهـا ، كمهمة ملحة على عاتق كافة القوى الثورية المحلية والعالميـة ، من اجل محاصرة النظام الاستيطاني العنصري ودحره . هـذه الاستراتيجية الثورية هي التي تخدم قضية التحرر والسـلام في الوطن العربي وعلى صعيد العالم .

الاتجاهات الرئيسيّة في الوضع الدولي

عصر الانتقال من الراسمالية الى الاشتراكية :

□ لقد اكدت تطورات الوضع الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، صحة التحديد الماركسي اللينيني لطابع ومحتوى عصرنا واتجاهاته الاساسية ، عصر انتقال البشرية من الراسمالية الى الاشتراكية .

وتشهد الانسانية اشتدادا مستمرا لحدة الصراع الطبقي بين قوى التقدم والقوى الرجعية ، بين قوى الاشتراكية وقوى الامبريالية على الصعيد العالمي . ويتعمق بشكل متزايد التناقض الاساسي لعصرنا بين الراسمالية والاشتراكية . ويتجه ميزان القوى العالمي لصالح قوى الاشتراكية والتقدم الاجتماعي والتحرر الوطني والديمقراطية والسلام .

ويتاكد يوما بعد يوم ، ان النظام الاشتراكي العالمي

والقوى المناضلة من اجل الاشتراكية والتحرر هي التي تحـــدد المحتوى الرئيسي والاتجاه الرئيسي والخواص الاساسيـــــة للتطور التاريخي للبشرية . لا يغير من هذه الحقيقـــة أو يؤثر على صحة تلك القاعدة ما قد يعترض طريق الحركة الثوريـــة في العالم ، بين الحين والآخر ، من عقبات وصعاب ، وما ينجم عن بعض الاخطاء من ذبذبات في مسارها .

لقد تحقق هذا التغيير في ميزان القوى العالمي بفضــــل عوامل اساسية ثلاثة :

١ ــ الانتصارات التاريخية التي حققتها الاشتراكية على ثلث الكرة الارضية وتحولها الى نظـــام عالمي جبار . وقـــــد تجسدت هذه الانتصارات في قيام المعسكر الاشتراكي العالمي والنجاحات التي حققتها البلدان الاشتراكية في تطورها الشامل والامكانيات الدولية المتزايدة للمعســـكر الاشـــتراكي وتعاظم تأثيره العالمي .

٢ ــ تفكك النظام الاستعماري العالمي وانهيار جانب كبير منـــــه ، بفضل تصاعـــد النضـــال التحرري للشعوب ضـــد الامبريالية والضربات المتواليـــة التي تكيلهـــا حركات التحرر الوطني لمواقع الامبريالية بالاعتماد على الدعم المـــادي والادبي المتزايد من جانب المعسكر الاشتراكي العالمي ، وفي مقدمتـــــه الاتحاد السوفياتي ، وبروز عشرات الدول الوطنية الفتيـــــة المستقلة المعادية للامبريالية .

٣ ــ تعمق الازمة العامة للرأسمالية ، وتصاعد نضالات الطبقة العاملة والفلاحـــين والقوى الديمقراطيـــة والتقدميـــة

الاخرى في الدول الامبريالية والراسمالية ضد السياسة الاستغلالية والعدوانية للاحتكارات . وتعرض اقتصاديات البلدان الراسمالية للهزات العميقة ، ومنها على سبيل المثال ازمة النظام النقدي والمالي الراسمالي والصعوبات التي تواجه أهم عملات العالم الراسمالي ، وفي مقدمتها الدولار والاسترليني . وفشل محاولات الراسمالية المعاصرة للتكيف مع الاوضاع العالمية الجديدة عن طريق التسليم للجماهير الشعبية ببعض الاصلاحات الجزئية ، واستخدام اشكال مستترة من الاستغلال والترويج للمفاهيم المضللة حول « الراسمالية الشعبية » و « دولة الرفاهية » وغيرها ، وخلق « مجتمعات استهلاكية » .

وتستمر فعالية قانون التطور الاقتصادي والسياسي غير المتكافىء للبلدان الراسمالية ، الذي أحدث تغييرا جوهريا في مراكز امبريالية في أوروبا الغربية واليابان ، تصطدم مع نزعة الاحتكارات الامريكية الى السيطرة الاقتصادية والتكنولوجية على العالم الراسمالي بأسره ، وتلح هذه القوى على اعادة توزيع مناطق النفوذ الاقتصادي والسياسي المتبقية على الصعيد العالمي ، مما ادى الى نشوب خلافات متزايدة فيما بين البلدان الامبريالية والراسمالية والى تفاقم تنافسها وصراعها حول الاسواق العالمية ، وخاصة بعد التقلص المستمر لهذه المجالات كنتيجة انتزاع اعداد متزايدة من المستعمرات السابقة لاستقلالها السياسي وتحقيقها لاستقلالها الاقتصادي ، واتساع العلاقات الاقتصادية والتجارية للعديد من الدول الفتية مع البلدان الاشتراكية .

ابعاد توازن القوى العالمي الراهن :

في ظل التغير الذي طرأ على توازن القوى العالمي ، لم يعد في قدرة الامبريالية العالمية التصرف على هواها في حريات الشعوب والتحكم في مصائرها ، واصبح المعسكر الاشتراكي العالمي هو العامل الحاسم في تطور المجتمع البشري .

ان توازن القوى العالمي الجديد يؤثر بشكل عميق على كافة التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والايديولوجية في العالم الراسمالي ، ويوفر امكانيات متزايدة للقوى الثورية والتقدمية لمواصلة نضالاتها . كما يوفر امكانية فعلية وجدية لحل المسائل الاساسية لعصرنا في مصلحة السلم والديمقراطية والاشتراكية . غير ان الفهم الخاطىء لأبعاد توازن القوى العالمي الراهن من شأنه ان يفضي الى تقييمات خاطئة ومضللة للوضع الدولي :

١ ــ ان فقدان الامبريالية العالمية لقدرتها السابقة في السيطرة على مقدرات الشعوب ، لا يعني على الاطلاق زوال خطرها على السلام العالمي والحرية والتقدم والاشتراكية . ان التقليل من قوة الامبريالية والاستخفاف بها خطأ مميت يضعف اليقظة الواجبة للقوى الثورية المعادية للامبريالية . فرغم أن التاريخ قد اصدر حكمه على الامبريالية العالمية ، الا انها لا تزال قادرة على مغالبة عناصر الانهيار وتأجيل مصيرها والمد من عمرها الى حين ، ولا زالت عدوا قويا شرسا يملك من القوى ومن الامكانيات ما يشكل خطرا جديا على الشعوب . وبقدر تفاقم الازمة التاريخية للامبريالية بقدر ازدياد عدوانيتها وشراستها وطابعها المغامر .

ولقد قامت الامبرياليـــة العالمية في الســـنوات الاخـــيرة بهجمات مضادة على حركات التحرر الوطني والدول الوطنيـــة الفتية بهدف استعادة المواقع التي فقدتها وسلب هذه الحركات والدول ما حققته من مكاسب ومنجزات سياسية واقتصاديـــة واجتماعية ، والتشبث بما بقي لها من نفوذ في مناطق اخرى . وقد احرزت الامبريالية العالميـــة بالفعـــل بعض النجاحـــات هنا وهناك .

ومن جهة أخرى تلجأ الامبريالية العالمية ــ في ســبيــــل التكيف مع الظروف الدوليـــــة المتغيرة ــ الى التســـتر وراء اساليب الاستعمار الجديد للاحتفاظ بسيادتهـــا الاقتصاديـــة وايقاف عملية التطور التقدمي للبلدان النامية ، كما تشعــــل الحروب المحلية و « الحروب الخاصة » على امل قمع حركات التحرر الوطني . ولا تتورع عن التدخـــل المباشـــر لدعم النظم الرجعية وللاطاحة بالنظم المعادية للامبريالية . وتنشط مـــن خلال عملائها واعوانهـــا لبث روح الشوفينيـــة المتعصبـــة والانفصالية واثارة الخلافات العشائرية والدينية ومحاولـــة تصدير « الثورة المضادة » للبلدان الوطنيـــة والاشتراكيـــة ، وتشديد الهجوم الايديولوجي ضد الشيوعيـــة ، كمـــا تسعى الامبريالية لشق وحدة الحركة الشيوعية وتعميق الخلافات بين صفوف القوى الثورية . لذلك فان تغيير ميزان القوى العالمي لصالح الاشتراكية والتحرر والسلام لا يعني انهاء النضال ضد الامبريالية العالمية أو التهاون والتخفيف من حدته . ان طريق النصر النهائي على الامبرياليـــة مـــا زال طويلا شاقـــا زاخرا بالصعاب والمعارك الطبقية الشرسة .

٢ ــ ومن الجهة المقابلة ، فان شراســـــة وعدوانيـــة

الامبريالية العالمية في السنوات الاخيرة ، ونجاحها في احراز بعض المكاسب الجزئية ضد حركة التحرر الوطني، والصعوبات والنكسات التي اصيبت بها بعض حركات التحرر الوطني ، لا يعني بحال من الاحوال ان الامبريالية العالمية قد نجحت في ترجيح كفة التوازن الدولي لصالحها من جديد . انها ذبذبات على الخط البياني الصاعد للحركة الثورية العالمية ، وهي نتيجة اخطاء لا بد من تداركها . ذلك ان احداث السنوات الماضية قد دللت بوضوح على ان الامبريالية العالمية قد فشلت في تحقيق أي هدف من اهدافها الاستراتيجية ، وعجزت عن وقف سير التطور ، واعادة عجلة التاريخ الى الوراء . وكان التطور العام للحركة الثورية على الصعيد العالمي قد حافظ على المكاسب الاساسية ، كما حققت الحركة الثورية العالمية مكاسب جديدة في انحاء متفرقة من العالم .

ــ فقد فشلت الامبريالية الامريكية في تحطيم حصن الاشتراكية الاول في القارة الامريكية ــ كوبا ــ سواء بالعدوان المسلح او الحصار الاقتصادي .

ــ ومنيت الامبريالية الامريكية بهزيمة منكرة في حربها الاجرامية التي تشنها في الهند الصينية . واصبحت انتصارات الشعب الفيتنامي البطل الاسطورية مثالا ملهما للشعوب في خوض النضال الوطني التحرري ، اذ اثبت انه طالما توفرت **ارادة التحرير والقيادة الثورية لحزب الطبقة العاملة ،** فان أصغر الشعوب حجما واقلها تطورا من الناحية الاقتصادية قادرة على هزيمة أشرس واقوى الدول الامبريالية في العالم بكل ما تملكه من سلاح وموارد لا حدود له . . وتكنولوجيا متقدمة ايضا .

ـ عجزت الامبريالية العالميــة وربيبتهــا الصهيونيــة اسرائيل عن تحقيق الاهداف الاساسية من العدوان على الدول العربية في يونيو ١٩٦٧ ، وبعد مضي اكثر من ست سنوات على هــذا العــدوان لا زال المعتــدون عاجزين عن فرض الحلول الاستسلامية على العرب ، بالرغم مــن تردد وعجز وتخبــط القيادات البرجوازية ومواقفها الطبقية المتهادنة والمتخاذلــة ، وذلك بفضل تربص ويقظة الشعوب ضد أيحلول استسلامية. وتزداد يوما بعد يوم عزلة المعتــدين الاسرائيليــين وحماتهم الامبرياليين الامريكان على صعيد الراي العام العالمي .

ـ ولقد وجه انتصار حركة التحرر في بانجلاديش ضربة ساحقة للاستراتيجية الامريكية في المنطقة .

وهكذا فان الحصيلة النهائية للنجاحات والاخفاقــات ، والانتصارات والهزائم والمكاسب والخسائر ما تزال في صالــح الحركة الثورية العالمية .

٣ ـ ان تفاقم التناقضات داخل المعســكر الامبريــالي العالمي ، واشتداد التنافس والصراع فيما بين الدول الامبريالية الكبرى ، لا يعني أن النظام الرأســمــالي العالمي محكوم عليــه بالانهيار من تلقاء نفسه ، تحت وطأة تناقضاته الداخليــة . ان الخلاص من هذا النظام لن يتحقق الا عبر النضــــال الطبقي للطبقات العاملة ولكل القوى والفئات التقدمية الثورية .

ومهما احتدمت التناقضات القائمة بين الدول الامبريالية والراسمالية فانها تظل محتفظــة بطابعها الثانوي ويظــــل

التناقض الرئيسي هو التناقض القائم بين النظام الرأسمالي العالمي والنظام الاشتراكي العالمي . ولذلك فان الدول الامبريالية الراسمالية تسعى دائما لتجميع صفوفها ورأب تناقضاتها في مواجهة عدوها الرئيسي المعسكر الاشتراكي العالمي وفي مواجهة حركات التحرر الوطني .

واذا كان من الضروري أخذ التناقضات بين الدول الامبريالية والرأسمالية في الاعتبار والسعي لتعميقها واستغلالها في مصلحة حركات التحرر الوطني ، فان المغالاة في تقدير اهمية هذه التناقضات الثانوية او التضخيم في امكانيات الاستفادة منها ، ينطلق من نظرة خاطئة للتناقض الرئيسي لعصرنا .

٤ — ان احتدام الصراع بين الامبريالية وبين حركات التحرر الوطني ، والانتصارات الكبرى التي حققتها الشعوب وخاصة في مطلع الستينات ، وتزايد الضغط الذي تمارسه البلدان الفتية المعادية للامبريالية على الدول الامبريالية ، لا يمكن أن يبرر الدعوة الى احلال التناقض بين الامبريالية وحركة التحرر الوطني محل التناقض الاساسي القائم بين الراسمالية والاشتراكية ، أو القول بانتقال مركز الثورة العالمية الى حركة التحرر الوطني ، أو الزعم بأن حركات التحرر الوطني قادرة على احراز النصر ضد الامبريالية بالاعتماد على قواها الذاتية وحدها ، وعلى مواجهة التحدي الامبريالي بمفردها وبمعزل عن القطاعات الاخرى للحركة الثورية العالمية : المعسكر الاشتراكي العالمي ، والطبقة العاملة العالمية .

ان هذه النظريات والدعايات المضللة تتعارض مع

الاستنتاج اللينيني القائل بأن التناقض بين النظامين الاشتراكي والراسمالي هو التناقض الرئيسي المحدود ، وتقلل من شأن الدور الطليعي للحركة الشيوعية العالمية داخل الحركة الثورية العالمية المعادية للامبريالية ، وتتجاهل واقع ان المعسكر الاشتراكي العالمي هو القوة الرئيسية والدعامة الاساسية للحركة المعادية للامبريالية ، وهو الذي يتحمل العبء الرئيسي في النضال ضد الامبرياليين سواء على الصعيد السياسي او الاقتصادي أو العسكري . ولولا وجود ونمو وتعاظم قوة هذا المعسكر لما توافرت الشروط المواتية الراهنة لنضال الطبقة العاملة في العالم الراسمالي ولكفاح الشعوب ضد الامبريالية في المستعمرات والدول التابعة والدول الوطنية الفتية .

ان حركة التحرر الوطني **تحقق مهام ديمقراطية عامة** اكثر مما تحقق مهام طبقية . ورغم أهمية الضربات القوية التي توجهها للنظام الامبريالي العالمي ، فان حركة التحرر الوطني لا تستطيع أن تتغلب وحدها على النظم الاجتماعية والاقتصادية القائمة في الدول الاستعمارية والتي تعزز الامبريالية . ان القضاء على هذه النظم لن يتحقق الا بواسطة الطبقات العاملة والقوى التقدمية والديمقراطية في الدول الامبريالية بالاعتماد على توازن القوى العالمي الجديد وبالتحالف مع القوى الاشتراكية في العالم وبالاستفادة من التأثير الايجابي الفعال لنجاحات حركات التحرر الوطني .

ان اية محاولة لعزل نضال التحرر الوطني عن المعسكر الاشتراكي العالمي لا تخدم سوى أهداف الامبرياليين ، وهي تنسف من الاساس شرطا ضروريا يلزم تحقيقه لنجاح النضال ضد الامبريالية العالمية بصفة عامة والامبريالية الامريكية بصفة خاصة . ومن هنا تبرز أهمية قيام جبهة متحدة معادية

للامبريالية تضم البلدان الاشتراكية والحركة الشيوعية والعمالية العالمية وحركات التحرر الوطني وكل القوى المحبة للسلام والعدل .

٥ — ان التأكيد على ان النظام الاشتراكي العالمي هو العامل الرئيسي في عملية التطور الثوري العالمي ، والقوة الثورية الاساسية في النضال ضد الامبريالية ، لا يعني التقليل من شأن سائر عناصر الثورة العالمية : حركة الطبقة العاملة العالمية ، وحركة التحرر الوطني . ذلك ان الطبقة العاملة في البلدان الراسمالية المتطورة يتعاظم دورها الطليعي ويتزايد اهمية الدور الذي تلعبه الاحزاب الشيوعية والعمالية في هذه البلدان ضد نير الاستغلال الاحتكاري وضد السياسات الامبريالية والعدوانية وضد التفرقة العنصرية وفي سبيل الاشتراكية والديمقراطية والسلام ونصرة حركات التحرر الوطني .

كما ان حركة التحرر الوطني لشعوب آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية تلعب دورا متعاظما في العملية الثورية العالمية **وقد اصبحت هذه الحركة في عصرنا الراهن جزءا لا يتجزأ من الثورة الاشتراكية العالمية** ، واكتسبت سمات جديدة تميزها عن الثورات البرجوازية الديمقراطية في اواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

— فلقد اكتسب نضال التحرر الوطني طابعا عالميا . ولم يعد محصورا داخل اطار دولة محددة ، ولا موجها ضد دولة استعمارية بعينها ، وانما أصبح موجها ضد الامبريالية العالمية ونظامها الاستعماري ككل . كما ان ثورات التحرر الوطني لم تعد تتطور بمعزل عن بعضها البعض ، وانما اصبحت ترتبط

فيما بينها بصلات وثيقة وبتفاعل متبادل . ان كل شعب يواجه في نضاله ضد الاستعمار النظام الاستعماري ككل ، لذلك اصبح الكفاح ضد الاستعمار في العالم بأسره وحدة واحدة لا تقبـــل التجزئة . ومقاومة النظام الامبريـــالي في أي مكان عـــلى ظهر الارض لم تعد مسـؤولية شعب معين بالذات ، وانمـــا اصبحت مسؤولية كل القوى المعادية للامبريالية .

ـــ لقد ادى انتصار ثورات التحرر الوطني الى تجسيـــد حركة التحرر الوطني المعاصرة في شكل دول ذات سيـــادة ، لم تعد معظمها تدخل كالسابق في نظام الامبريالية السياسي ، وان كانت لم تتخلص بعد بشكل نهائي من ربقة الاقتصاد الرأسمالي العـــالمي .

ـــ وقد طرح ظهـــور الـــدول الوطنيـــة الفتيـــة امـــام حركة التحرر الوطني مهام اقتصادية واجتماعية عاجلـــــة في مقدمتها تصفية التبعية الاقتصاديـــــة للـــدول الامبرياليـــة والرأسمالية ، وتحقيق التحولات الاقتصادية والاجتماعيـــــة العميقة وتحطيم العلاقات الاقطاعية وشبه الاقطاعية وبنـــاء اقتصاد وطني مستقل .

ـــ ولقد اصبحت ثورات التحرر الوطني المعاصرة اشـــد عمقا من حيث طابعها الاجتماعي . وبعـــد أن كـــانت هـــذه الثورات في الماضي لا تتخطى اطــــار الثورات البرجوازيـــة الديمقراطية ، فلقد ظهرت بفضل تغير توازن القوى العـــالمي ، امكانية تحول ثورات التحرر الوطني المعادية للامبرياليـــة الى ثورات معادية للراسمالية ، في حال توافر الشـــروط اللازمـــة لذلك ، وعبر مراحل انتقالية تفضي في النهاية الى مرحلة الثورة الاشتراكيـــة .

لذلك كله فان **التلاحم بين التيارات الاساسية الثلاثة المعادية للامبريالية** والنضال المشترك فيما بينها على الصعيد الوطني والاقليمي والعالمي هو الضمان الاساسي لتحقيق النصر النهائي لقضية تحرير الشعوب ، ولكبح جماح قوى الامبريالية والعدوان ولخلق امكانيات أوسع وافضل لتطور العملية الثورية العالمية .

تعزيز وحدة الحركة الشيوعية العالمية

وتشكل وحدة الحركة الشيوعية العالمية العنصر الاهم في وحدة جميع القوى الثورية المعادية للامبريالية . **ان الخلافات في الرأي داخل صفوف الحركة الشيوعية أمر طبيعي** ، نتيجة تباين الظروف والمنطلقات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية في المجتمعات المختلفة التي انتصرت فيها ، وتعمل بداخلها الحركات الشيوعية ، ونتيجة انعكاسات الصراعات الفكرية العالمية ، **ورغم المنهج المشترك الماركسي اللينيني ، تتباين التفسيرات وتختلف وجهات النظر** ، خاصة حول المسائل الثانوية . اما ان تتحول هذه الخلافات الى صراع بين الدول الاشتراكية والحركات الشيوعية يصل الى حد العداء ، فان في ذلك تبديد لجزء هام من طاقات وقدرات الحركة الشيوعية والمعسكر الاشتراكي العالمي مما يضعف الجبهة العالمية المعادية للامبريالية ، ويولد انعكاسات سلبية على حركات التحرر الوطني وعلى نشاطات الهيئات والمنظمات المعادية للامبريالية .

ان الصراع القائم اليوم بين بعض البلدان والاحزاب الشيوعية والتناقضات السائدة بين الاحزاب العمالية يجب أن

تزول ويمكن أن تزول ، لانه لا يوجد في طبيعة الاشتراكية تناقضات داخلية مثل التناقضات الملازمة لطبيعة الرأسمالية . وان الواجب الاممي لكل حزب شيوعي هو النضال من اجل قيام وتعزيز وحدة الحركة الشيوعية العالمية على اساس متين من الماركسية اللينينية والاممية البروليتارية .

ان تحقيق هذه الوحدة والحفاظ عليها لا يمكن ان يتم عن طريق المهادنة الفكرية للتحريفية اليمينية واليسارية ، وانما تتحقق وحدة الحركة الشيوعية العالمية وتتعمق من خلال الحفاظ على نقاوة التعاليم الثورية الماركسية اللينينية ومقاومة الانحرافات اليمينية واليسارية وظواهر التعصب الشوفيني ، والنضال ضد الانقسامية ، وحل الخلافات بالحوار والصراع الفكري والنقد الذاتي .

ان القاعدة المتينة لوحدة الحركة الشيوعية العالمية هي **قيام علاقات متكافئة بين الاحزاب الشيوعية العالمية — كبيرها وصغيرها ، في السلطة أو خارجها** — وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للاحزاب الاخرى ، واستقلال كل حزب شيوعي في رسم سياسته وتحديد طرق واشكال نضاله ، انطلاقا من مبادىء الماركسية اللينينية مع مراعاة الشروط والخصائص الوطنية لبلده ، ومع الالتزام بالمصالح المشتركة للحركة الشيوعية العالمية ، ونحن نرعى هذه المبادىء ونلتزمها في نقدنا لبعض تصرفات ومواقف واتجاهات الاحزاب الشيوعية والعمالية والبلدان الاشتراكية ، دون حساسية ومن موقع رفاقي .

٦ — ان مظاهر تخفيف حدة التوتر الدولي ، والخطوات

المحددة التي اتخذت في اتجاه التعايش السلمي بين الولايات المتحدة من جهة وبين كل من الاتحاد السوفياتي والصين الشعبية من جهة اخرى ، لا يمكن أن تبرر الاستنتاجات المضللة حول طبيعة هذه الاجراءات ووصفها بأنها تجري « على حساب الدول الصغرى وحركة التحرر الوطني والثورة العالمية » التي تروج لها الدوائر الرجعية والامبريالية والتي تستهوي بعض القوى الوطنية فتقع في شراكها . ونحن لا ننكر حقيقة أن هذه الارتباطات المادية يمكن أن تشكل موضوعيا عوامل ضاغطة على بعض الدول . لكن الحركة الشيوعية واحزابها كفيلة بالقضاء على اي تأثيرات سلبية لها ، بل وتحويلها الى عناصر قوة في خدمة ودعم الحركة الثورية العالمية . فالمسألة ليست قواعد مجردة ، وانما تتوقف على السياسة الطبقية الواعية الموجهة من جانب الاحزاب الشيوعية .

ان هذه المظاهر الجديدة في الحياة الدولية هي ثمرة السياسية اللينينية السليمة القائمة على اساس المبدأ اللينيني للتعايش السلمي بين الدول ذات الانظمة الاجتماعية المختلفة . والتعايش السلمي ضرورة موضوعية في العلاقات بين تلك الدول ، **وطالما استمر التطبيق اللينيني السليم لهذه السياسة ،** فلا يمكن لهذا المبدأ ان يتعارض مع مصالح حركات التحرر الوطني ومع مصالح الدول الفتية . والتعايش السلمي لا يعني تجنب الصدام بأي ثمن وحتى ولو كان ذلك على حساب حركات التحرر والشعوب . ان الممارسة الصحيحة للتعايش السلمي تستوجب الموازنة الحاذقة والمبدئية بين حماية البشرية من شرور الحرب النووية من ناحية وبين حماية حركات التحرر الوطني والشعوب من عدوان المستعمرين من ناحية أخرى . وتجنيب العالم اتون الحرب النووية لا يمكن ان يتم بايقاع

العالم في شرك الابتزاز النووي . والنضـــال من اجل الســـلام العالمي ، وفي سبيل الحيلولة دون نشوب حرب عالمية جديدة ، لا يتنافى مع التصدي لأي عدوان امبريالي ، وعلى العكس فانه يستوجب الردع الحازم لأي عدوان ، لانه لا يمكن تنمية ثمـــار التعايش السلمي الطيبة من تربة العدوان المسمومة .

وهكذا فان التعايش السلمي لا يمـــكن ان يتعارض مـــع الواجب الاممي للدول الاشتراكيـــة في مســـاندة ودعم حركات التحرر الوطني سياسيا واقتصاديا وعسكريا في نضالها ضـــد الامبريالية .

والتعايش السلمي لا يعني تجميد الواقـــع الاجتمـــاعي والسياسي الراهن في العالم أو الدفاع عنـــه أو التخـــلي عن النضال من اجل التحرر الوطني والتقدم والاشتراكية ، ذلـــك لان هذا المبدأ في حقيقته شكل من أشكال الصراع الطبقي بـــين النظامين الاشتراكي والراسمالي ، وهو يسهل المعارك الطبقية على الصعيدين الوطني والعالمي . وهو مبدأ يحكم العلاقـــات بين الدول ولا شأن له بالعمليات الداخليـــة للصراع الطبقي في البلدان الراسماليـــة ولا بالنضـــــال الوطني في المستعمرات والبلدان التابعة . وهو لا يمكن ان يقيد حق الشعوب في الثورة الوطنية او الثورة الاجتماعية لانه لا ينطبق عـــلى علاقـــات المستعمرين بضحايا النير الاستعمـــاري وعلاقـــات الظالمـــين بالمظلومـــين .

الفهرس



الثمن : ٤٠٠ ق.ل.